



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية  
تخصص تقنيات كمية للتسيير

## الموضوع

# إشكالية تقدير أثر محددات ظاهرة التضخم في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1986-2016)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إشراف

إعداد الطالب:

الدكتور:

أحسين عثمانى

سمير شيبان

## أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
زبير عياش	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أحسين عثمانى	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	مشرفا
شامية بن عباس	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خنشلة	عضوا
كريم زرمان	أستاذ محاضر - أ-	جامعة خنشلة	عضوا
سامي مباركي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة باتنة-1	عضوا
أسماء سفاري	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	عضوا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر لله سبحانه وتعالى على فضله وامتنانه إذ وفقني في مشواري العلمي، وبفضله عز وجل تمكنت من إنجاز هذه الأطروحة فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطت فمن نفسي ومن الشيطان.

أتوجه بالشكر والتقدير والإعزاز للأستاذ الدكتور أحسين عثمانى الذي قبل أن يكون المشرف كان نعم الموجه والمرشد والناصح في حياتي العلمية والعملية، فلك مني أسمى وأرقى عبارات الاحترام والامتنان والشكر. كما يطيب على قلبي أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة الأساتذة الأفاضل، الأستاذ الدكتور زوبير عياش كرئيس لهذه اللجنة، الدكتور سامي مباركي، الدكتور كريم زرمان، الدكتورة أسماء سفاري، الدكتورة شامية بن عباس كأعضاء مناقشين لهذه الأطروحة، فشكرا لكم لقبولكم مناقشة ومراجعة هذه الأطروحة، واستكمال عيوبها ونقائصها وسد فجواتها فجزاكم الله عني خير الجزاء. دون أن يفوقني أن أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه الأطروحة وأخص بالذكر الدكتورة نوة بن يوسف جامعة المسيلة، الدكتور عنتر بوتيارة جامعة المسيلة، الدكتور مسعود ميهوب جامعة برج بوعريريج، الدكتور عبد النور هبال جامعة خنشلة، الدكتور العايب أحسن، الأستاذ سليمانى عصام وإلى كل الأسرة الجامعية لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة خنشلة.

# دعاء

"ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ، وأن أعمل صالحا ترضاه، و أصلح لي في ذريتي، و أدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين"

# إهداء

"وقضى ربك أن لا تعبد إلا إياه وبالوالدين إحسانا"  
أرفع أسمى عبارات التعبير عن الطاعة والتقدير والامتنان للوالدين العزيزين  
أطال الله في عمرهما  
إلى زوجتي التي قاسمت معي آمال وآلام إنجاز هذه الأطروحة.  
إلى قرّة عيني وبهجة قلبي " ماريا " حفظها الله ورعاها.  
إلى أختي وأخوتي الذين كانوا لي سندا ودعما.  
إلى جدي أطال الله في عمرها التي لم تبخل عليا بدعما وتشجيعها المعنوي  
والمادي.  
إلى جميع الأهل والأصدقاء والزملاء.  
أهدي عملي هذا.

# فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
/	شكر وتقدير.....
/	إهداء.....
V-II	فهرس المحتويات.....
VII-VIII	فهرس الجداول.....
X	فهرس الأشكال.....
أ- س	المقدمة
ت	أولاً: إشكالية الدراسة.....
ت	ثانياً: فرضيات الدراسة.....
ث	ثالثاً: حدود الدراسة.....
ث	رابعاً: أهداف الدراسة.....
ج	خامساً: أهمية الدراسة.....
ج	سادساً: أسباب اختيار الموضوع.....
ج	سابعاً: الدراسات السابقة.....
ز	ثامناً: منهج الدراسة.....
س	تاسعاً: تقسيمات الدراسة.....
43-1	الفصل الأول: الإطار النظري للتضخم
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: أساسيات حول التضخم.....
3	المطلب الأول: عموميات حول التضخم.....
6	المطلب الثاني: أنواع التضخم.....
8	المطلب الثالث: أسباب حدوث التضخم.....
12	المبحث الثاني: قياس، آثار ووسائل معالجة التضخم.....
12	المطلب الأول: قياس التضخم.....
17	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.....
20	المطلب الثالث: سياسات ووسائل معالجة التضخم.....

33	المبحث الثالث: علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.....
33	المطلب الأول: العلاقة بين التضخم وكل من عرض النقود وعجز الميزانية.....
36	المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة.....
36	المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف.....
37	المطلب الرابع: العلاقة بين التضخم وسعر البترول.....
38	المطلب الخامس: العلاقة بين التضخم والبطالة.....
43	خلاصة الفصل.....
83-46	الفصل الثاني: تفسير ظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي
46	تمهيد.....
47	المبحث الأول: ظاهرة التضخم من منظور النظريات التقليدية.....
47	المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود.....
53	المطلب الثاني: تفسير النظرية الكينزية للتضخم.....
60	المبحث الثاني: تفسير النظريات الحديثة للتضخم.....
60	المطلب الأول: النظرية الكمية الحديثة في النقد (النقدويين).....
68	المطلب الثاني: نظرية التوقعات الرشيدة.....
70	المطلب الثالث: نظرية التضخم الهيكلية.....
72	المطلب الرابع: نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف والمدرسة السويدية
75	المبحث الثالث: التضخم المستورد في الدول النامية والتضخم الركودي.....
75	المطلب الأول: التضخم المستورد في الدول النامية.....
78	المطلب الثاني: التضخم الركودي.....
83	خلاصة الفصل.....
123-85	الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1986-2016)
85	تمهيد.....
86	المبحث الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1986- 2016.....

86	المطلب الأول: مؤشرات التضخم في الجزائر.....
92	المطلب الثاني: نظام الأسعار في الجزائر.....
95	المطلب الثالث: الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI.....
97	المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر.....
97	المطلب الأول: الأسباب الداخلية لظاهرة التضخم في الجزائر.....
101	المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر.....
105	المبحث الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري للفترة (1986-2016).....
105	المطلب الأول: آثار التضخم على الاستهلاك والادخار.....
108	المطلب الثاني: آثار التضخم على توزيع المداخيل.....
112	المطلب الثالث: آثار التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.....
114	المبحث الرابع: السياسات المتبعة لمعالجة التضخم في الجزائر.....
115	المطلب الأول: السياسة النقدية.....
119	المطلب الثاني: السياسة المالية.....
120	المطلب الثالث: الرقابة على الأجور.....
121	المطلب الرابع: الرقابة على الأسعار.....
122	خلاصة الفصل.....
125-197	الفصل الرابع: القياس الاقتصادي لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-1986
125	تمهيد.....
126	المبحث الأول: مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي.....
126	المطلب الأول: التعريف بالاقتصاد القياسي.....
128	المطلب الثاني: مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي.....
134	المطلب الثالث: معايير اختيار أحسن نموذج.....
135	المطلب الرابع: تشخيص النموذج.....
141	المبحث الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR.....

141	المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR .....
143	المطلب الثاني: اختبار السببية وفق جرانجر (Granger) .....
145	المطلب الثالث: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة .....
146	المطلب الرابع: تحليل التباين .....
147	المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي .....
147	المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة .....
148	المطلب الثاني: طريق التقدير وجمع البيانات .....
148	المطلب الثالث: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية .....
152	المبحث الرابع: اختبار العلاقة السببية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية .....
152	المطلب الأول: اختبار العلاقة بين التضخم وسعر البترول .....
157	المطلب الثاني : دراسة العلاقة بين التضخم والنتاج المحلي الإجمالي وسعر الصرف
170	المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة وكتلة الأجور .....
183	المطلب الرابع: دراسة العلاقة بين التضخم والكتلة النقدية وحجم الواردات .....
197	خلاصة الفصل .....
200-204	خاتمة عامة
200	أولاً: نتائج اختبار الفرضيات .....
202	ثانياً: نتائج الدراسة .....
204	ثالثاً: الاقتراحات .....
205	رابعاً: آفاق الدراسة .....
208	قائمة المصادر و المراجع
223	الملاحق
/	الملخص

# فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)	86
02	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1995-2004)	88
03	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2005-2011)	90
04	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2012-2016)	91
05	مؤشر أسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة (1986-2016)	96
06	تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر للفترة (1986-2014)	106
07	تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)	109
08	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (1986-2016)	112
09	تحديد درجات التباطؤ الزمني لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).	149
10	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.	150
11	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة إلى الفروق من الدرجة الأولى.	151
12	اختبار درجات التأخر الزمني لنموذج VAR	152
13	نتائج اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وسعر البترول	153
14	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر البترول	153
15	اختبار طبيعة البواقي	156
16	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي	156
17	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني	157
18	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين معدل التضخم والنتائج المحلي	158
19	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم والنتائج المحلي	159
20	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين معدل التضخم والنتائج المحلي	161
21	نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم والنتائج المحلي	162
22	نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج	164
23	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن على سعر الصرف	165
24	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر الصرف	165
25	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي معدل التضخم وسعر الصرف	168
26	نتائج تحليل مكونات التباين معدل التضخم وسعر الصرف	169
27	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني	171
28	اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم ومعدل البطالة	171
29	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة	172

174	توزيع الجذور المقلوبة في النموذج الانحدار الذاتي بين معدل التضخم ومعدل البطالة	30
175	نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم ومعدل البطالة	31
177	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني بين التضخم وكتلة الأجور	32
177	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم وكتلة الأجور	33
178	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين التضخم وكتلة الأجور	34
180	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم وكتلة الأجور	35
181	نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم وكتلة الأجور	36
183	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني بين التضخم والكتلة النقدية	37
184	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم والكتلة النقدية	38
184	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين التضخم والكتلة النقدية	39
187	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم والكتلة النقدية	40
188	نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم والكتلة النقدية	41
190	اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني بين التضخم وحجم الواردات	42
191	نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم وحجم الواردات	43
191	نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وحجم الواردات	44
194	توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم وحجم الواردات	45
195	نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم وحجم الواردات	46

# فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
30	السياسة المالية التوسعية	01
31	السياسة المالية الانكماشية	02
40	منحنى فيليبس في الأجل القصير	03
42	منحنى فيليبس في الأجل الطويل	04
87	تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1986-2016	05
127	وضعية الإقتصاد القياسي من النظرية الإقتصادية	06
133	مناطق القبول والرفض لإختبار Durbin-Watson	07
136	دالة الإرتباط الذاتي للبواقي	08
136	دالة الإرتباط الذاتي الجزئية للبواقي	09
155	التوزيع الاحتمالي للبواقي	10
160	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	11
163	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم والنتاج المحلي الإجمالي	12
167	التوزيع الاحتمالي للبواقي	13
170	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين معدل التضخم وسعر الصرف	14
174	التوزيع الاحتمالي للبواقي	15
176	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم ومعدل البطالة	16
180	التوزيع الاحتمالي للبواقي	17
182	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم وكتلة الأجور	18
186	التوزيع الاحتمالي للبواقي	19
189	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم والكتلة النقدية	20
193	التوزيع الاحتمالي للبواقي	21
196	تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم وحجم الواردات	22

مَقْدَمَةٌ

تعتبر ظاهرة التضخم من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن، حيث مست هذه الظاهرة كل الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة بأنواع مختلفة وبدرجات متفاوتة وبمسببات متباينة، فبالرغم من اهتمام الباحثين الاقتصاديين بهذه الظاهرة والتي أخذت الحيز الكبير في تحليلهم وتفسيرهم للظواهر الاقتصادية الكلية، إلا أن هناك جدلا كبيرا فيما بينهم حول الأسباب الحقيقية لظهورها، والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عنها بالنسبة للنظام الاقتصادي للدولة، ومن ثم حاول الكثير منهم البحث عن أفضل السياسات التي يتعين على الدولة إتباعها للحد أو التقليل من هذه الظاهرة، لذلك فقد أضحت من أهم الموضوعات التي تحتل الصدارة في الدراسات الاقتصادية والنقدية في الوقت الحالي.

إن الجزائر كغيرها من دول عالم، ما زالت تعاني من مشكلة التضخم، الذي يشكل الشغل الشاغل بالنسبة للدولة لما له من آثار سلبية عديدة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، حيث تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، فتراجعت معدلات النمو وتدهورت الأوضاع الاقتصادية والمالية، خصوصا بعد انخفاض عوائد الصادرات نتيجة لانخفاض أسعار البترول، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار، ما أدى بالجزائر إلى إتباع مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى القضاء على الاختلالات المالية الداخلية والخارجية.

وقد اضطرت الجزائر في ظل التحولات العالمية إلى محاولة الخروج من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصادي جديد متمثل في اقتصاد السوق، فبدأت منذ سنة 1988 بالعمل على توفير الإجراءات التنظيمية والقانونية لتحقيق هذا المسعى، وكضرورة حتمية لتجسيد ذلك قامت بوضع برامج متنوعة على غرار: التعديل والإصلاح الهيكلي للاقتصاد، الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث تحولت اهتمامات الدولة في هذا السياق نحو تحرير الاقتصاد الوطني، تحرير التجارة الخارجية، تشجيع الاستثمار الأجنبي، إعادة هيكلة البنوك والمؤسسات المالية وتحرير الأسعار...

وعلى ضوء هذا العرض، فإن محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري، خاصة في ظل الإصلاحات التي عرفها الاقتصاد، تستلزم استخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس بمسار حجم التضخم ومعدلاته مستقبلا.

من بين تلك الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية، التي تكتسي أهمية بالغة في دراسة وتفسير بعض المتغيرات الاقتصادية، سواء كانت كلية أو جزئية حيث تعمل هذه الأخيرة على تبسيط

الواقع وتسمح بالحصول على نتائج تفضي إلى تفسير مختلف المتغيرات محل الدراسة على أساس موضوعي غير متحيز.

تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على التصورات النظرية، التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات الدراسة، متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج، على شكل معدلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا تعتبر كوسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية الملموسة وتكون محلا لدراسة مستقلة ينفرد بها علماء الاقتصاد، خاصة وأن هذه النماذج أخذت قسطا وافرا من الاهتمام نظرا لاستعمالاتها الواسعة والمتعددة، إذ تمكن من رصد التغيرات الكلية المستقبلية لوضع الخطط الاقتصادية القصيرة والمتوسطة.

#### أولا: إشكالية الدراسة

من خلال هذا العرض فإن دراستنا تتمحور حول معرفة وإبراز أهم المحددات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على ظاهرة التضخم في الجزائر، لذلك يمكن صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى تأثير ظاهرة التضخم على مجموعة من المحددات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

تتفرع الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة فرعية التي نحاول الإجابة عليها من خلال هذه الدراسة متمثلة فيما يلي:

- ما العلاقة الموجودة بين التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي؟
- هل هناك علاقة بين التضخم ومعدلات البطالة في الجزائر؟
- هل هناك علاقة بين التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري؟
- ما علاقة التضخم بسعر البترول في الجزائر؟
- ما علاقة التضخم بمعدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر؟
- هل لمعدل التضخم علاقة سببية مع كتلة الأجور في الجزائر؟
- ما العلاقة الموجودة بين كل من معدل التضخم و حجم الواردات في الجزائر؟

#### ثانيا: فرضيات الدراسة

تبين الأدبيات الاقتصادية أن أثر التضخم على التنمية الاقتصادية، يظهر من خلال تأثيره على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبناءا عليه تحاول هذه الدراسة معرفة مدى تأثير التضخم على هذه المتغيرات في الجزائر، لذلك ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم ومعدل البطالة في الجزائر؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم وسعر البترول في الجزائر؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم ومعدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم ومعدل كتلة الأجور في الجزائر؛
- وجود علاقة سببية تبادلية بين التضخم وحجم الواردات في الجزائر.

### ثالثا: حدود الدراسة

خلال هذه الدراسة والمتمثلة في تحديد لأثر المحددات الاقتصادية الكلية لظاهرة التضخم في الجزائر، حيث ارتأينا أن تحتوي هذه الدراسة القياسية لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، خلال الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1986 إلى غاية سنة 2016 ، وقد اعتمدنا هذه الفترة نظرا لأن النموذج المعتمد في الدراسة يتطلب طول الفترة، كما أن الجزائر عرفت خلال هذه المرحلة العديد من التحولات الاقتصادية.

### رابعا: أهداف الدراسة

خلال هذه الدراسة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الاستعانة بالفكر الاقتصادي المفسر لظاهرة التضخم لتحديد العلاقة والاتجاه بين المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة والتضخم، قصد إسقاطها على الدراسة القياسية؛
- الوقوف على واقع ظاهرة التضخم ومؤشراته في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- إبراز أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي لها علاقة بالتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- قياس العلاقة السببية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري؛
- تحليل وتقدير العلاقة السببية لأثر ظاهرة التضخم في الجزائر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، معدل نمو الكتلة النقدية، الميزان التجاري، سعر الصرف، سعر البترول)؛
- إثراء البحوث والدراسات السابقة التي تناولت هذه الدراسة.

## خامسا: أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعا هاما في الاقتصاد الجزائري، يتعلق هذا الموضوع بتقدير أثر المحددات الاقتصادية الكلية لظاهرة التضخم في الجزائر، نظرا لأهمية ذلك في وضع السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي.

ومما يزيد هذه الدراسة أهمية بالغة هي أنها تعمل على مساعدة المؤسسات المالية والنقدية في الجزائر، في معرفة الآثار المتوقعة لحدوث التضخم على اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما يساعدها على وضع السياسات والبرامج والخطط الكفيلة في التقليل من حدة هذه الظاهرة، وبالتالي الوصول إلى استعادة توازن المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.

## سادسا: أسباب اختيار الموضوع

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها ما يلي:

- يندرج هذا الموضوع ضمن تخصصي في الدراسات لما بعد التدرج (الماجستير) وهو تخصص تقنيات كمية للتسيير؛

- الآثار السلبية التي يخلفها التضخم على مجمل المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والتي تنعكس سلبا على القدرة الشرائية للفرد؛

- معرفة لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية المؤثرة في ظاهرة التضخم في الجزائر.

## سابعا: الدراسات السابقة

حسب الاطلاع على المعلومات والمراجع التي تناولت موضوع التضخم في الجزائر وفي غيرها من الدول العربية والأجنبية، تم التوصل إلى أن هذه الدراسات في معظمها لم تشير إلى أثر المحددات الاقتصادية الكلية للتضخم، والتي تحاول هذه الدراسة التعرض إليها، ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- دراسة أمحمد بن البار المعنونة: "أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)", أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسلية، الجزائر، 2016/2017.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور السياستين الاقتصادية والمالية لمعالجة ظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1986-2014)، لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث اعتمد الباحث في

دراسته على أدوات السياستين المالية والنقدية من الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فاستخدم الباحث الطرق الإحصائية الحديثة في السلاسل الزمنية في تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL، وتعتبر هذه التقنية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

- التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، ومن أهمها التضخم الذي لم يحقق المستوى المطلوب وذلك راجع إلى التباطؤ الزمني للسياستين النقدية والمالية وآلية عمل المضاعف المالي والمضاعف النقدي؛

- أشار اختبار الحدود للتكامل المشترك من خلال إحصائية فيشر إلى وجود تكامل مشترك بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة الواردة في النموذج ( عرض النقود الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، النفقات العامة الحقيقية، الإيرادات العامة الحقيقية) من خلال قيمة إحصائية فيشر المحسوبة التي كانت أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 2%، 5%، 10%؛

- بينت نتائج العلاقة السببية واختبار سببية جرانجر إلى وجود علاقات سببية معنوية في الأجل الطويل والقصير بين المتغيرات المتضمنة في النموذج ( عرض النقود الحقيقي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة، معدل إعادة الخصم، النفقات العامة الحقيقية، الإيرادات العامة الحقيقية) ومعدل التضخم، وهذا ما يؤكد وجود علاقات على المدى الطويل بين مختلف المتغيرات المستقلة ومعدل التضخم.

2- دراسة أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف المعنونة: "محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1977-2015) دراسة تطبيقية"، مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 03، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.

حيث هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في التضخم المحلي في السودان خلال الفترة 1977-2015، وتم اختيار خمس متغيرات اقتصادية كلية محتملة للتأثير على سلوك التضخم المحلي في السودان وهي: عرض النقود، الناتج المحلي الإجمالي، عجز الميزانية العامة، والتضخم المستورد مقاسا بالرقم القياسي لسعر وحدة الواردات، وسعر صرف الجنيه السوداني، وقد توصل الباحثان بعد الدراسة القياسية باستخدام اختبارات السكون والتكامل المشترك، واعتماد نموذج تصحيح الخطأ إلى

جملة من النتائج أهمها أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى، كما أكد اختبار التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم المحلي ومحدداته الخمس السالفة الذكر.

3- دراسة نوة بن يوسف تحت عنوان، "تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)، أطروحة دكتوراه علوم، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2015. استهدفت هذه الأطروحة دراسة تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2012، استعرضت الدراسة مختلف النظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أهم مؤشرات و آثاره والسياسات المعالجة له، كما تناولت بالعرض والتحليل واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة المعنية، حيث تم عرض مسار تطور أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر من 1970 إلى غاية سنة 2012، أما الجانب التطبيقي الذي جاء في شكل دراسة قياسية، فقد تناولت فيه تأثير التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية (معدل النمو الاقتصادي، البطالة، معدل الفائدة على الودائع، الميزان التجاري، سعر صرف الدينار الجزائري) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من التضخم إلى معدل النمو الاقتصادي، البطالة معدل الفائدة على الودائع و سعر صرف الدينار الجزائري، أما فيما يخص تأثير التضخم على الميزان التجاري، من خلال اختيار معدل تغطية الصادرات للواردات كمؤشر يعكس وضعية الميزان التجاري، فقد تم التوصل إلى عدم وجود علاقة سببية في أي من الاتجاهين. كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.

4- دراسة أياد كاظم حسون، ثريا الخزرجي تحت عنوان: "تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010)", مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 01، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق، 2016.

تم في هذه الدراسة محاولة استقصاء اتجاهات العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق، من أجل تحديد المدييات التي يمكن أن يؤثر أو يتأثر بها النمو الاقتصادي نتيجة التضخم، وتم اعتماد المدة (1980-2010) كمدي زمني يمكن من خلاله تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وكذلك

تم أخذ البيانات بقيمتها الاسمية فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي، من أجل التشخيص الدقيق لأثر التضخم ، وتم أيضا الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية لإثبات اتجاه العلاقة، وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك اتجاهين للسببية في العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي، حيث أن التضخم الاقتصادي في العراق يعد أحد المحددات السلبية للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهي متطابقة مع ما طرحه ميلتون فريدمان.

5- دراسة رمضان شنبيش تحت عنوان، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1992-2008)، مجلة الجامعة، المجلد1، العدد15، ليبيا، 2013.

تم في هذه الدراسة قياس العلاقة الكمية بين التضخم معبرا عنه بالمخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي، وبعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل عرض النقود بالمعنى الضيق MS 1 ، أسعار صرف الدينار الليبي بالدولار ، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP ، وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين كلا من مستوى التضخم وعرض النقود بالمعنى الضيق في الاقتصاد الليبي، ووجود علاقة طردية بين مستوى التضخم وبين أسعار صرف الدينار الليبي.

6- دراسة مجدي الأمين نورين المعنونة، "دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2005-2007) مجلة المصرفي، إدارة البحوث والإحصاء، العدد 47، السودان، 2008.

حيث توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ضعف أثر التغيرات التي تحدث في عرض النقود على التغير في معدل التضخم وان التغير الذي يحدث في معدل التضخم قد يعزى إلى عوامل أخرى أهمها تغير سعر الصرف، إذ أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر على سعر الصرف وبالتالي على أسعار السلع المستوردة حيث تتأثر الأسعار المحلية للسلع المستوردة بالتغيرات في أسعار الصرف.

7- دراسة يحيات مليكة المعنونة ، " إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2005)"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007 .

حيث قامت هذه الدراسة بتحليل كل من ظاهرتي البطالة والتضخم والسياسات المرتبطة بهما، والكشف عن طبيعة العلاقة بينهما وذلك في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2005)، من خلال اختبار العلاقة الإحصائية لمنحنى فيليبس خلال فترة الدراسة، وقد توصلت إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الفترة السابقة لتنفيذ برامج الإصلاح، وأصبحت عكسية في الفترة اللاحقة لتطبيقه،

إذ ترتب عن السياسة الاقتصادية الانكماشية التي استهدفت تخفيض التضخم ارتفاعا ملموسا في البطالة، ووضوح العلاقة العكسية بين الظاهرتين، حيث سمح التطبيق الفعلي لبرامج التصحيح المقترن بالسياسات المحفزة للنمو وتحسين المناخ الاقتصادي، بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على خلق فرص عمل جديدة، قللت تدريجيا من معدل البطالة السائدة.

8- دراسة حمد بن سليمان البازعي المعنونة، " الانتقال الدولي للتضخم: دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي"، مجلة الإدارة العامة، المجلد 37، العدد 1، السعودية.

حيث استخدمت هذه الدراسة أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الأخطاء، لفحص العلاقة بين معدلي التضخم في المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين، كما استخدمت منهجية زياو (Hsiao) لفحص العلاقة السببية بين معدلي التضخم في البلدين، ويتبين من النتائج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد تنطلق من معدل التضخم الأمريكي إلى نظيره السعودي دون أثر في الاتجاه المعاكس، وتؤكد هذه النتيجة أن الاقتصاد السعودي عرضة للتغيرات الكلية التي تحدث في العالم الخارجي، مما يستدعي من متخذي القرار أخذ ذلك بعين الاعتبار عند تصميم السياسة المحلية، وهذه النتيجة قد تعني عدم استقلالية السياسة الكلية المحلية، لذا دعا الباحث كل المهتمين بهاته الظاهرة أن يأخذوا بعين الاعتبار تفاعل الاقتصاد المحلي مع اقتصاد الدول الأخرى عند تصميم النماذج الاقتصادية.

09- Anthony Chiaraah, Paul Kwame Nkegbe, **GDP Growth, Money Growth, Exchange Rate And Inflation in Ghana**, vol 03, No 02, Journal of Contemporary Issues in Business Research, 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الآثار المترتبة للتضخم على كل من سعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي والسياسات النقدية في غانا، وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية لواقع ظاهرة التضخم في غانا، والدراسة القياسية للعلاقة السببية بين هذه المتغيرات باعتماد نموذج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر الصرف في غانا؛
- وجود علاقة توازن في المدى الطويل بين معدل التضخم، وعرض النقود، والأسعار الأجنبية والدخل الوطني الحقيقي؛
- معدل التضخم في غانا يرتبط بشكل إيجابي إلى المعروض من النقود على المدى الطويل، بينما هو سلبي مع الدخل الوطني الحقيقي ومستوى الأسعار الأجنبية.

10- Fariba Chavoshzadeh Tafti : **Determinants of Inflation in Islamic Republic of Iran**, Vol. 3, No. 6, International Journal of Business and Social Science, 2012.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل محددات ظاهرة التضخم في جمهورية إيران الإسلامية للفترة الممتدة من 1971 إلى غاية 2005، وبعد استعراض الخلفية النظرية والتطبيقية للموضوع، وذلك بالاعتماد على طرق إحصائية وقياسية لدراسة محددات الظاهرة باستخدام طريق احتمالية لاختبار جوهانسن، بالإضافة إلى استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، وكذا استخدام دوال الاستجابة الفورية، كما اعتمد الباحث أيضا على البيانات الفصلية خلال الفترة (1971-2005)، وقد تبين من خلال الدراسة أن استجابة مؤشر أسعار الرقم القياسي للاستهلاك (CPI) للصدمة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة للغاية، كما أن ثبات الرقم القياسي للاستهلاك للصدمات في مؤشر أسعار الواردات والسيولة هو إيجابي في البداية.

11- atukasi Bayo “**Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis**”, vol 01, No 18, International Journal of Humanities and Social Science. Center for Promoting Ideas (CPI), USA, 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المحددة لظاهرة التضخم في نيجيريا خلال الفترة (1981-2003)، حيث واجهت نيجيريا هذه الظاهرة على مر السنين، برغم مختلف السياسات الحكومية التي عرفتها البلاد لكنها لم تنجح في إيجاد حلول ظرفية لهذه الظاهرة، وقد اعتمد الباحث في ذلك على ثلاث متغيرات تفسيرية وهي عرض النقود، معدلات الفائدة وأسعار الصرف، وقد توصل إلى أن جميع المتغيرات التفسيرية السالفة الذكر، أثرت بشكل كبير وإيجابي على معدل التضخم في نيجيريا خلال فترة الدراسة، حيث شكلت المتغيرات التفسيرية 72% من التباين في معدل التضخم.

إن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كون هاته الأخيرة تناولت تأثير التضخم على عرض النقود والموازنة العامة وسعر الصرف والبطالة، حيث ركزت على اتجاه العلاقة بين التضخم وهذه المتغيرات، إلا أنها لم تعالج جميع عناصر المشكلة بشكل لا يترك مجالاً للبحث في الموضوع، فقد عالجت بعض عناصر المشكلة في مجموعة من الدول باستثناء حالة الجزائر. ومن هنا بدأت دراستنا، فمعظم الدراسات التي تمت بالجزائر تبحث في تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وليس في المتغيرات الاقتصادية المحددة للتضخم، وبالتالي ما يميز دراستنا هذه هو البحث في أثر المحددات الاقتصادية الكلية للتضخم في الجزائر، والتي تم حصرها في الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة،

الكتلة النقدية، حجم الواردات، كتلة تغير الأجور، سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار، سعر البترول، ولدراسة حجم هذا التأثير فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR.

### ثامنا: منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، تم استخدام كل من الأسلوب الوصفي التحليلي، الذي تضمن عرضاً لأثر محددات التضخم في الجزائر للفترة (1986-2016)، بالإضافة إلى أسلوب التحليل الكمي الذي يقوم على أساس تقدير العلاقة الكمية بين التضخم وكل متغير من المتغيرات المستهدفة في الجزائر، بغرض الوصول إلى بناء نموذج اقتصادي يعتمد على الأساس النظري والعملي لعلاقة التأثير بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الجزائر، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR، الذي يعد من النماذج القياسية الحديثة التي تستخدم لدراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، إذ يتم في هذا النموذج كتابة كل متغير من متغيرات الدراسة كدالة خطية بقيم المتغير نفسه في الفترات السابقة، وقيم المتغيرات الأخرى في الفترات السابقة أيضاً، كما تم اختيار وتحديد متغيرات النموذج بناءً على العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين التضخم وكل متغير من المتغيرات حسب النظرية الاقتصادية، وفيما يتعلق بعملية القياس والتطبيق فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية التي توفرها لنا مبادئ الاقتصاد القياسي، بالاعتماد على البرنامج الإحصائي الشهير Eviews10.

### تاسعا: صعوبات الدراسة

- صعوبة الحصول على إحصائيات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- تضارب واختلاف الإحصائيات بين الديوان الوطني للإحصاء وبعض الهيئات الدولية؛

### عاشرا: تقسيمات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول تسبقها مقدمة وتبعتها خاتمة كما يلي:

- الفصل الأول: جاء تحت عنوان مدخل نظري حول التضخم، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول أساسيات حول التضخم، أما المبحث الثاني فقد تم التناول فيه لطرق قياس

التضخم، آثاره ووسائل معالجته، بينما يستعرض المبحث الثالث المحددات الاقتصادية الكلية للتضخم.

- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان تفسير ظاهرة التضخم حسب الفكر الاقتصادي، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، يستعرض المبحث الأول ظاهرة التضخم من منظور النظريات التقليدية، في حين يتطرق المبحث الثاني لتفسير التضخم من خلال النظريات الحديثة، بينما في المبحث الثالث والأخير يتم فيه تناول التضخم المستورد في الدول النامية والتضخم الركودي.

- الفصل الثالث: والذي كان عنوانه الدراسة التحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1986-2016) حيث قسم إلى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول يتناول فيه تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر، وفي المبحث الثاني يستعرض أسباب التضخم في الجزائر، أما في المبحث الثالث تم تناول فيه آثار التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أما في المبحث الرابع والأخير فقد يتم تناول فيه للسياسات المتبعة لمكافحة التضخم في الجزائر.

- الفصل الرابع: تحت عنوان الإطار النظري للقياس الاقتصادي لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2016 والذي بدوره قسم إلى أربعة مباحث، ففي المبحث الأول يتم تناول فيه لمدخل لنظرية الاقتصاد القياسي، أما في المبحث الثاني يتناول فيه مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR، وفي المبحث الثالث يتم فيه استعراض بناء النموذج القياسي وفي المبحث الرابع والأخير يتم التطرق فيه إلى اختبار العلاقة السببية بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الأول

الإطار النظري  
للتصميم

تمهيد

تعتبر ظاهرة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية التي شغلت الباحثين الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، إذ يعد إحدى المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها كل الاقتصاديات سواء كانت متقدمة أو نامية، وتتجسد هذه المشكلات في تضخم أو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة لأسباب عديدة كزيادة النقد المتداول والزيادة في الدخل....

ولا زال هدف محاولة تقليل من حدة التضخم والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الدول والحكومات إلى تحقيقها والذي يعتبر مؤشرا على نجاح تلك الحكومات أو فشلها.

وعليه قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أساسية، فتم التطرق في المبحث الأول إلى المفاهيم الأساسية حول التضخم من خلال التعريف بالظاهرة والأسباب والأنواع، ثم في المبحث الثاني يتم التطرق فيه إلى قياس التضخم والآثار الناجمة عنه ووسائل معالجته وفي المبحث الثالث والأخير دراسة علاقة التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

## المبحث الأول: أساسيات حول التضخم

يظهر التضخم في الاقتصاد الوطني عندما يحدث اختلال في التوازن الاقتصادي بين الطلب الكلي والعرض الكلي من السلع والخدمات فترتفع مستويات الأسعار بشكل مستمر وهناك من يرجع التضخم إلى الاضطراب في قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد أي لا يوجد هناك توازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ونتيجة لضغط القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد مما تؤدي هذه الاختلالات إلى ارتفاع الأجور وأسعار العوامل الإنتاجية وسائر تكاليف الإنتاج.

## المطلب الأول: عموميات حول التضخم

لقد تعددت تعاريف التضخم في الفكر الاقتصادي بتعدد المفكرين الاقتصاديين والمدارس التي ينتمون إليها، وذلك من خلال العديد من الأدبيات والكتابات التي تناولت هذه الظاهرة ونذكر منها:

## الفرع الأول: تعريف التضخم على أساس النظرية النقدية

- يعرف التضخم على أنه عبارة عن زيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار سواء ظهرت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان)، أو من خلال الطلب على النقود (الإنفاق النقدي)، ويمثل هذا التعريف جانب الاتجاهات المتأثرة بالنظرية الكمية.<sup>1</sup>
- يعرف ميلتون فريدمان التضخم على أنه تلك الزيادة في كمية النقد بمعدل أسرع من معدل زيادة الناتج القومي.<sup>2</sup>
- وقد عرف أيضا التضخم على أنه الزيادة المحسوسة في عرض النقود أو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، أو أنه نقود كثيرة جدا تطارد سلعا قليلة جدا.<sup>3</sup>
- يعرف التضخم على أنه كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار، هذا التعريف يقتضي أن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية.<sup>4</sup> كما يعرف أيضا على أنه عبارة عن زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نبيل الروبي، التضخم في الإقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، بدون سنة نشر، ص16.

<sup>2</sup> Michel Biales et Autre, *L'essentiel sur L'économie*, 4<sup>eme</sup> édition, Berit édition, Alger, 2007, P343.

<sup>3</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص318.

<sup>4</sup> عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص14.

<sup>5</sup> حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص32.

- يعرف التضخم على أنه اختلال بين التدفقات النقدية والتدفقات الحقيقية الجزئية، أو أنه مطاردة كمية النقود لكمية السلع والخدمات، وهذا التعريف يدل على أنه لا يوجد هنالك تساوي بين الإنفاق النقدي أي الدخول النقدية من جهة والعرض الحقيقي للسلع والخدمات من جهة أخرى، وهذا الاختلال في التوازن بين الجانبين سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهبوط متواصل في قيمة العملة وانخفاض القوة الشرائية لها في السوق. ويعرف التضخم على أنه ظاهرة نقدية أيضا، حيث يرجع هذه الظاهرة إلى الزيادة في الدخول النقدية بدلا من ارتفاع الأسعار. وقد عرف أيضا التضخم بأنه حالة من الاختلال التي يكون فيها التوسع في القوى الشرائية إنما تكون سببا أو نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار. أما كينز فقد انطلق في تحليله للتضخم من العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، وتوصل كينز إلى أن التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما تؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المستمرة في المستوى العام للأسعار.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: تعريف التضخم على أساس النظرية السعرية

في حالة وجود توجه مستمر ومحقق نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن القول بأننا بصدد حالة تضخمية، وعلى ذلك فالتضخم يعني ديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي إذا كان سبب هذا الارتفاع زيادة كمية النقود أو بعبارة أخرى عدم التوازن بين التيارين النقدي والسلعي.<sup>2</sup> وللإمام أكثر بظاهرة التضخم نقدم عدة تعاريف من اتجاهات مختلفة:

- يعرف التضخم عموما على أنه ارتفاع مستمر في الأسعار الذي يعاني منه الاقتصاد ولكن تستطيع الحكومة التدخل وتحديد الأسعار كي تمنع القوى التضخمية من تحقيق ارتفاع في الأسعار؛<sup>3</sup>
- يعرف التضخم أيضا على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> رجا الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار أمانة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 12-13.

<sup>2</sup> مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 69-70.

<sup>3</sup> ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 214.

<sup>4</sup> Janine Bremoudet Alain Geledan, **Dictionnaire Economique et Social**, Hatier, Paris, 1981, p212.

- كما عرف بأنه زيادة في كمية العملة القابلة للتداول ، وكذلك بأنه حالة يزيد فيها الطلب على ما هو متاح من السلع والخدمات وعلى تدفقات الدخل الحقيقي ، كذلك بأنه هبوط في القوة الشرائية للنقود ومطالبية العمال بأجور تزيد على النمو في الإنتاجية.
- وبصيغة أخرى التضخم يعني ارتفاعا كبيرا ومستمر في المستوى العام للأسعار على مدى فترة زمنية قد تطول كثيرا وقد يأخذ التضخم أشكالا مختلفة<sup>1</sup>.
- ويعرف أيضا التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق<sup>2</sup>.
- وعرف التضخم أيضا على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والذي يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود(بعبارة مختصرة: غلاء الأسعار، ورخص النقود)<sup>3</sup>.

من خلال التعاريف السابقة الذكر للتضخم، يمكن إعطاء تعريف شاملا يجمع بين مختلف هذه الآراء والمعايير وهو كالتالي: التضخم هو عبارة عن الزيادة غير المتوقعة والمستمرة للمستوى العام للأسعار والذي ينجر عنه حدوث حالة اختلال في التوازن في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

ويحسب معدل التضخم بالعلاقة التالية:<sup>4</sup>

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة الحالية} - \text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة السابقة}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الفترة السابقة}} * 100$$

$$INF = \frac{CPI_t - CPI_{t-1}}{CPI_{t-1}} * 100$$

INF: معدل التضخم؛

CPI<sub>t</sub>: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة الحالية؛

CPI<sub>t-1</sub>: الرقم القياسي لأسعار المستهلك للفترة السابقة.

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد الأردن، 2004، ص 448.

<sup>2</sup> نبيل الروبي، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص 14-15.

<sup>3</sup> رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، ط2، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009، ص7.

<sup>4</sup> أسهمان الطاهر، عامر أبو مغلي، عامر شقر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2005، ص118.

## المطلب الثاني: أنواع التضخم

إن جميع الدول في العالم معرضة للتضخم وينسب متفاوتة فإذا كانت النسب قليلة فقد تكون صحية وسليمة إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي ولكن عندما تكون النسب مرتفعة فهذا مؤشر خطير على النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وقد يأخذ التضخم أشكالاً مختلفة منها:

## الفرع الأول: التضخم المرتبط بارتفاع الأسعار

ينقسم التضخم من حيث قوته إلى:

أولاً: التضخم المفرط (الجامح): حيث ترتفع فيه الأسعار بشكل كبير وتزداد فيه سرعة تداول النقود عن العمل كمستودع للقيمة، وفي حال استمرار التضخم على هذا النحو فإنه قد يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهار معه قيمة الوحدة النقدية كما حدث لكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية حيث لم يكن هناك استقرار اقتصادي وسياسي واجتماعي، وتواجه الدول صعوبات كثيرة من أجل السيطرة على هذا النوع.<sup>1</sup>

ثانياً: التضخم الزاحف (المتدرج): ويقصد به الارتفاع في المستوى العام للأسعار بشكل متوسط، وهذا النوع من التضخم عليه خلاف بين الاقتصاديين، حيث يرى بعضهم في نسبة الارتفاع البسيطة في الأسعار نماءً للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار السلع قبل ارتفاع أسعار الموارد فيؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح مما يدفع رجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

بينما يرى البعض الآخر أن الآثار التراكمية لمثل هذا التضخم تكون شديدة، فارتفاع سنوي قدره 3% في المستوى العام للأسعار إنما يعني مضاعفة المستوى العام للأسعار في حوالي 23 سنة، كما أن التضخم الزاحف يتضاعف بسرعة ويؤدي إلى التضخم الشديد الجامح.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: التضخم المرتبط برقابة الدولة للأسعار

ينقسم التضخم من حيث تدخل الدولة في جهاز الأسعار إلى ما يلي:

أولاً: التضخم المكبوت (الكامن): الذي يمثل حالة تمنع فيها الأسعار من الارتفاع عن طريق سياسات تتمثل بوضع ضوابط أو قيود تحد من الإنفاق الكلي وتحول دون ارتفاع الأسعار، وإن حالة ضبط الأسعار تحدث من قبل السلطات الحكومية المسؤولة، بحيث لو تركزت الأسعار دون إجراءات مضادة

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2014، ص79.

<sup>2</sup> وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص33.

لارتفعت، ولكن تدخل السلطات تعمل على تثبيت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال، وهذه الحالة مؤقتة إما أن تستطيع السلطات أن تصحح الأوضاع الاقتصادية بإجراءاتها من خلال الأسعار الجبرية والتوزيع بالبطاقات، أو تفلت الأمور ويصبح التضخم متسارعا وجامحا.<sup>1</sup>

ثانيا: التضخم المكشوف (الطليق): يتمثل التضخم المكشوف في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي للسلطات، ولهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضا بالتضخم الظاهر أو المفتوح.<sup>2</sup>

#### الفرع الثالث: تقسيم التضخم حسب المصدر

طبقا لهذا المعيار فإنه يمكن أن نميز بين نوعين رئيسيين للتضخم وهما:<sup>3</sup>

أولاً: التضخم المحلي (الداخلي): وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي معين وفي زمان معين، تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.

ثانياً: التضخم المستورد: وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات لاقتصاد قومي معين في زمن معين.

#### الفرع الرابع: أنواع التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية

ينقسم التضخم من حيث القطاعات الاقتصادية كما يلي:

أولاً: التضخم السلعي: وهو التضخم الذي يحدث في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك حيث يسهل هذا التضخم على منتجي السلع الاستهلاكية، والحصول على أرباح قدرية عالية.<sup>4</sup>

ثانياً: التضخم بالأرباح: تؤدي الأسعار الإدارية المحددة من طرف المؤسسات خارج قوانين العرض والطلب في الأسواق إلى تضخم ناجم عن ارتفاع في الأرباح، كما أن ارتفاع الهوامش الربحية يمكن أن يحدث خارج كل ارتفاع في الطلب أو في الأجور، في حين نلاحظ أن ضغط الأرباح سيكون أقل من

<sup>1</sup> محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2009، ص300.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلّي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2013، ص186.

<sup>3</sup> حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلّي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط4، عمان، الأردن، 2014، ص163.

<sup>4</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1998، ص326.

ضغط الأجور لأن الأرباح ليست إلا قليلا من سعر السلعة، وأكثر من ذلك فان التأثير سعر- ربح أقل من تأثير الثنائية سعر- أجر.<sup>1</sup>

ثالثا: التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشأ في سوق أو قطاع سلع الاستثمار، عندما يحقق المنتجون في صناعات سلع الاستثمار أرباحا قدرية.<sup>2</sup>

رابعا: التضخم الدخلي: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج ومنها أجور الكفاية للعمال وقد ورد هذا التقسيم في تحليل كينز للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاكية وأسواق سلع استثمارية.<sup>3</sup>

خامسا: التضخم الأجرى: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.<sup>4</sup>

سادسا: التضخم الإنفاقي: وهو التضخم الذي ينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي التضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة.<sup>5</sup>

#### المطلب الثالث: أسباب حدوث التضخم

إن ارتفاع المستوى العام للأسعار ليس هو السبب الرئيسي في حدوث التضخم، بل هو نتيجة طبيعية له، وهذا ويتفق الباحثون الاقتصاديون على أن من أهم أسباب التضخم يعود لعدة عوامل نذكر منها ما يلي:

#### الفرع الأول: العوامل الدافعة للطلب الكلي الفعال نحو الارتفاع

تتمثل في العوامل الدافعة للإنفاق الكلي نحو الارتفاع، أي العوامل الدافعة للإنتاج الكلي والدخل القومي نحو الزيادة، وأهم هذه العوامل هي:<sup>6</sup>

أولا: زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري: إن الزيادة في الإنفاق الكلي إذا لم يصاحبها زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة تصبح هناك هوة ما بين فائض الطلب النقدي يطارد نقصا من المنتجات والسلع حيث أن الزيادة في الإنفاق الكلي هي العامل الفعال في تحديد حركات الأسعار نحو الارتفاع.

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، عمان، الأردن، 2014، ص ص 220-221.

<sup>2</sup> محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 326.

<sup>3</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 61.

<sup>4</sup> وضاح نجيب رجب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>5</sup> المرجع نفسه، ص 38.

<sup>6</sup> سكيئة بن حمو، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص ص 173-175.

ثانياً: التوسع في فتح الاعتماد من قبل المصارف: إن فتح المصارف للائتمان والإعتمادات لمن يرغب من المنظمين والمنتجين يعتبر عاملاً مهماً في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، إن هذا العامل هو من الأسباب التي أدت إلى ظهور الظواهر التضخمية في الاقتصادات الأوروبية والأمريكية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

ثالثاً: عجز الميزانية: إن إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة يعتبر من الأسباب المنشأ للظاهرة التضخمية، وهذا ما لوحظ في كثير من البلدان الأوروبية ولا سيما بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، وتعتبر هذه الطريقة وسيلة سهلة تلجأ إليها الحكومات والدول من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وتشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع.

رابعاً: تمويل العمليات الحربية: تعتبر الحروب الناشئة بين الدول من أكثر الوسائل والأسباب المنشئة للتضخم، أو على الأقل من العوامل التي تفسح المجال على مصراعيه لظهور البوادر التضخمية والانكماشية، لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة وتداول نقدي كبير ومتزايد، فالحروب كانت ولا تزال العامل الفعال في بروز التضخم وارتفاع الأسعار وازدياد الطلب الكلي الفعال عن المعروض من السلع والخدمات.

خامساً: الارتفاع في معدلات الأجور: إن الارتفاع المتزايد والمستمر في معدلات الأجور أصبح يلعب دوره في مجال التطورات الاقتصادية، خاصة من حيث ارتفاع مستويات المعيشة كأثر للزيادات في معدلات الإنفاق العام، وما يقابله من نقص في المعروض السلعي والإنتاجي، مما يترتب عليه اختلال في مستويات التوازن في الاقتصاد القومي تتمثل في ظهور فجوة ما بين الطلب الكلي الفعال والعرض الكلي.

سادساً: التوقعات والأوضاع النفسية: قد يرجع الارتفاع في الطلب الكلي الفعال إلى عوامل نفسية وتقديرية أكثر من عوامل اقتصادية، فكثيراً ما يكون للحالات النفسية للأفراد الأثر الكبير في نشوء بعض الظواهر الاقتصادية كالتضخم.

#### الفرع الثاني: العوامل الدافعة للعرض الكلي نحو الانخفاض

يعود التضخم إلى اختلال العلاقة بين الطلب الكلي الفعال وما يقابله من عرض السلع والمنتجات عند مستوى الاستخدام الكامل، أي إلى ارتفاع الطلب الكلي الفعال بالنسبة للعرض السلعي وإلى جانب ذلك فإن التضخم يعود أيضاً إلى انخفاض في المعروض من السلع والمنتجات بالنسبة لمستوى الطلب الكلي الفعال السائد عند مستوى الاستخدام الكامل، وهذا بسبب النقص في الثروة

الإنتاجية التي يمكن للجهاز الإنتاجي توفيرها عند مستوى الاستخدام الكامل، فقد يصبح الجهاز الإنتاجي معطلاً أو ضعيفاً ويتصف بعدم المرونة وذلك لعوامل عديدة نذكر منها:<sup>1</sup>  
 أولاً: تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: فقد يصل الاقتصاد القومي لمرحلة من الاستخدام والتشغيل الكامل لجميع العناصر الإنتاجية بحيث يعجز الجهاز الإنتاجي عن كفاية متطلبات الطلب الكلي المرتفع عن ذلك المستوى، وحيث يبقى الجهاز الإنتاجي عاجزاً أو في مستوى دون المستوى المرتفع لذلك الطلب الكلي الفعال المرتفع.

ثانياً: عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: فقد يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة والكفاية في تزويد السوق بالمنتجات والسلع الضرورية ذات الطلب المرتفع، وقد يعود عدم المرونة إلى نقص الفن الإنتاجي المستخدم في العمليات الإنتاجية، حيث تكون الأساليب المستخدمة قديمة ولا تفي بمتطلبات الأسواق الحديثة.

ثالثاً: النقص في العناصر الإنتاجية: كالنقص في العمال المدربين وقلة الموظفين ذوي الخبرة والمهارات في مجال الإدارة والتسيير، كذلك النقص في المواد الأولية المحلية وصعوبة الحصول عليها من الخارج.  
 رابعاً: النقص في رأس المال العيني: قد تعود عدم مرونة الجهاز الإنتاجي إلى نقص في رأس المال العيني المستخدم عند مستوى الاستخدام الكامل، مما يباعد بين النقد المتداول وبين المعروض من السلع والمنتجات والثروات المتمثلة في العرض الكلي المتناقص، وبالتالي ظهور التضخم كمؤشر على وجود الخلل التوازني في الأسواق المحلية والذي يعبر عن النقص في العرض الإنتاجي.

### الفرع الثالث: ارتفاع التكاليف الإنتاجية

نظريات تضخم التكاليف ترجع التضخم إلى عوامل ذات تأثير على تكلفة الإنتاج وذلك من خلال تأثيرها على تكلفة عناصر الإنتاج ومن أهمها النظرية المؤسسية والتي ترى أن التضخم يعود إلى عوامل مؤسسية غير نقدية تتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد والتطور غير المتوازن في قطاعاته بالإضافة إلى الصراع على توزيع الثروة وانعكاسات ذلك على تكلفة عناصر الإنتاج وبالتالي على المستوى العام للأسعار.<sup>2</sup>  
 فكرة التضخم الناشئ عن دفع النفقة تبلورت في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، فقد يحدث ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل عام

<sup>1</sup> سكيينة بن حمو، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.

<sup>2</sup> محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012، ص 164.

وارتفاع الأجور بشكل خاص، وارتفاع التكاليف هنا يتمثل في ارتفاع أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها<sup>1</sup>، ويطلق على هذا التضخم اسم تضخم التكاليف.

يتضح مما سبق أن أسباب التضخم متعددة ومختلفة ويمكن أن تنشأ الفجوة التضخمية بسبب عوامل نقدية أو حقيقية أو هيكلية، وهي تفسيرات غير متناقضة وغير مستقلة عن بعضها البعض، إنما متكاملة في أغلب الأحيان بحيث لا يمكن أن يكون هناك تحديد دقيق لأسباب التضخم.

وعليه فقد عانت الكثير من الاقتصاديات من التضخم على اختلاف أسبابه أو أنواعه مما أثر سلباً على النشاط والنمو الاقتصادي وترك أثراً سلبية على الأداء الاقتصادي والبناء الاجتماعي أيضاً.

#### الفرع الرابع: استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج

يظهر هذا النوع من أسباب التضخم في الاقتصاديات الصغيرة المفتوحة، ويعرف هذا النوع على أنه الزيادة المتسارعة والمستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، وهذا يعني أن الدول تستورد مجموعة من السلع والخدمات التي تأتىها بدورها مرتفعة الأسعار وتضطر إلى بيعها في الأسواق المحلية بتلك الأسعار، فالدول الصغيرة المنفتحة على العالم لا يمكن أن يكون لها أي دور ملموس في تحديد أسعار السلع التي تستوردها، فهي مستهلك صغير ولا يستطيع أن يؤثر في حجم السوق العالمي وأسعاره، ومن هنا تستورد هذه الدول التضخم كما هو من العالم الخارجي.

ولا بد من التنبيه هنا إلى ضرورة التفريق بين تضخم التكاليف والتضخم المستورد، حيث يخلط البعض بين التضخم الناشئ عن استيراد مواد أولية أو عناصر إنتاج بأسعار متضخمة مما يؤدي إلى رفع أسعار المواد التي تستخدم في إنتاجها، وهذا الوضع هو ضمن تضخم التكاليف وليس التضخم المستورد، ذلك أن الأخير يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، أي التي يتم استخدامها مباشرة من قبل المستهلك بمجرد استيرادها، وهذا هو الحال حينما تستورد الدولة سلع مثل الملابس الجاهزة والأحذية والأطعمة الجاهزة وغيرها بأسعار مرتفعة ومتضخمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> جمال خريس، أيمن أبو خصير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص 129.

<sup>2</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 11، عمان، الأردن، 2014، ص 260.

الفرع الخامس: الدين الخارجي وتكلفته: إن ترابط العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، يجعل أي متغير مرتبط بالآخر خاصة إذا تعلق الأمر بالتضخم والذي يعد حلقة وصل بين أغلب المتغيرات الاقتصادية، ويمكن إبراز تأثير المديونية الخارجية على هذا الأخير من خلال عدة نقاط تبرز من خلال التحليل الاقتصادي والمتمثلة في:<sup>1</sup>

- زيادة حجم المديونية وأعبائها: هي دليل على ارتفاع حاجة الدولة من النقد الأجنبي المخصص لسد هذا الارتفاع، وهو ما يعني انخفاض القدرة على الاستيراد لدى البلد المدين (لتخصيصه تلك المبالغ لتسديد الديون) مما يخفض قيمة الواردات ويرفع من المستوى العام للأسعار، وهذا ما يخلق ضغوط تضخمية؛

- ارتفاع أعباء الديون: يعني ارتفاع لأعباء وتكاليف المشاريع الممولة بقروض خارجية، مما سيولد ضغوطا تضخمية تؤدي لحصول ارتفاع في أسعار السلع المصنعة؛

- تفاقم أعباء الديون سيرفع الضغط على العملة الوطنية وسعر صرفها مما قد يتسبب في انخفاض قيمتها ويؤدي آليا لارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات والتي تعد في حد ذاتها ضغوط تضخمية من الصعب التحكم فيها.

#### المبحث الثاني: قياس، آثار ووسائل معالجة التضخم

يعتبر التضخم من المتغيرات الاقتصادية الكلية القابلة للقياس باستخدام مجموعة من المؤشرات، كما أن للتضخم أيضا آثار سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مما يتطلب على الدولة التدخل من أجل معالجة هذه الظاهرة بالاعتماد على الإجراءات والسياسات المالية والنقدية، فقد تناول هذا المبحث قياس التضخم في المطلب الأول، وآثار التضخم في المطلب الثاني ووسائل معالجة التضخم في المطلب الثالث.

#### المطلب الأول: قياس التضخم

إن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، لذا لا بد من مؤشر عام يرصد التغيرات في أسعار السلع والخدمات في الدولة، وهذا المؤشر هو الرقم القياسي للأسعار، إلا أن قياس التضخم قد يقتضي استخدام عدة أنواع من الأرقام القياسية تبعا للهدف الذي نسعى إليه.

<sup>1</sup> حمدي يوسف، هارون عمر، موساوي وردة، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (1190-2009)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد29، المجلد2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص ص 19-20.

هناك مؤشران أساسيان يستخدمان لقياس التضخم وهما:

### الفرع الأول: الأرقام القياسية

تستخدم الأرقام القياسية لقياس التغير أو التغيرات النسبية التي تطرأ على العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية مثل تغيرات الأسعار، وتغيرات القدرة الشرائية للنقود، والدخل القومي، الاستهلاك والإنتاج، الواردات، البطالة وتكاليف المعيشة والأجور، أرباح الشركات كذا إنتاجها ومبيعاته...

### أولاً: تعريف الأرقام القياسية

تعرف الأرقام القياسية على أنها عبارة عن مؤشرات إحصائية تستعمل لقياس تطور سعر أو كمية أو مادة أو عدة مواد بين فترتين زمنييتين مختلفتين أو مجموعتين أو بين مكانين.<sup>1</sup> وتعرف الأرقام القياسية أيضاً على أنها أداة تستخدم لقياس التغير النسبي (أو المثوي) في قيم الظواهر في زمن آخر أو من مكان إلى آخر، ويكون هناك زمان أو مكانان أحدهما يمثل الأساس والثاني يمثل المقارن.<sup>2</sup>

### ثانياً: أنواع الأرقام القياسية

هناك العديد من الأرقام القياسية نوجز منها ما يلي:

أ- الرقم القياسي البسيط: يقيس تطور سعر أو كمية مادة واحدة فقط بين فترتين زمنييتين مختلفتين أو مكانين مختلفين، وهو عبارة عن النسبة بين السعر أو كمية الفترة أو السنة الحالية أو المدروسة وسعر أو كمية الفترة أو سنة الأساس ويرمز للسنة الحالية أو المدروسة بالرمز  $t_1$  ويرمز لسنة أو فترة الأساس  $t_0$ .

تكتب العلاقة الإحصائية للرقم القياسي البسيط بالشكل التالي:<sup>3</sup>

$$I_{P_{t_0/t_1}} = \frac{P_1}{P_0} * 100 \quad \text{- العلاقة الإحصائية للرقم القياسي البسيط للأسعار:}$$

$$I_{Q_{t_0/t_1}} = \frac{Q_1}{Q_0} * 100 \quad \text{- العلاقة الإحصائية للرقم القياسي البسيط للكميات:}$$

### ب- الأرقام القياسية التجميعية

تعتمد هذه الأرقام في تركيبها على قيمة الظاهرة أو قيم ظواهر (متغيرة) في أزمنة أو أماكن مختلفة، ويمكن حسابها بطريقتين وتقتصر في حسابها على الأسعار:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، الإحصاء الوصفي والحيوي دروس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 108.

<sup>2</sup> أحمد عبد السميع طيبة، مبادئ الإحصاء، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008، ص 149.

<sup>3</sup> جلال جلاطو، الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 105-106.

1- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار: وهي نسبة مجموع أسعار أو كميات عدة سلع في سنة ما (تسمى سنة المقارنة) إلى مجموع أسعار هذه السلع في سنة أخرى تسمى سنة الأساس. ومنه

$$I_p = \frac{\sum P_n}{\sum P_0} * 100$$

يكون الرقم القياسي التجميعي للأسعار هو:

2- الرقم القياسي النسبي البسيط للأسعار: وهو الوسط الحسابي للأرقام القياسية للسلع أي أننا نجد الرقم القياسي لكل سلعة ثم نجد الوسط الحسابي لهذه الأرقام، وتكون العلاقة كما يلي:

$$I_p = \frac{1}{m} \frac{\sum P_n}{\sum P_0}$$

حيث (m) هو عدد السلع، و(P) لتدل على الأسعار.

ج- الأرقام القياسية التجميعية المرجحة للأسعار

تأخذ هذه الأرقام بالاعتبار عدد الوحدات كوزن ترجيحي لسعر المادة عند حساب الرقم القياسي التجميعي، وبذلك يعالج العيب الذي سجل على الأرقام القياسية غير المرجحة، وهناك أكثر من طريقة في إيجاد هذه الأرقام.<sup>2</sup>

1- طريقة لاسبير: بموجب هذه الطريقة يرجح الرقم القياسي التجميعي للأسعار باستخدام كميات سنة الأساس كأوزان في ترجيح (أسعار سنة المقارنة وسنة الأساس) والصيغ المستخدمة هي<sup>3</sup>:

$$L(P) = \frac{\sum P_1 Q_0}{\sum P_0 Q_0} * 100$$

- رقم لاسبير القياسي للأسعار

$$L(q) = \frac{\sum Q_1 P_0}{\sum Q_0 P_0} * 100$$

- رقم لاسبير القياسي للكميات

2- طريقة باش: بموجب هذه الطريقة يرجح الرقم القياسي التجميعي للأسعار باستخدام كميات سنة المقارنة كأوزان وبذلك تستخدم Q<sub>1</sub> (لسنة المقارنة) بدلا من Q<sub>0</sub> لسنة الأساس، والصيغ المستخدمة هي:

$$I_{PP} = \frac{\sum P_1 Q_1}{\sum P_0 Q_1} * 100$$

- رقم باش القياسي للأسعار

$$I_{PQ} = \frac{\sum Q_1 P_1}{\sum Q_0 P_1} * 100$$

- رقم باش القياسي للكميات

<sup>1</sup> إسماعيل محمد بن قانة، مرجع سبق ذكره، ص ص 115-116.

<sup>2</sup> صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، عمان، الأردن، 2006، ص ص 485-486.

<sup>3</sup> CHRISTOPHE HURLIN, VALERIE MIGNON, *Statistique et Probabilités*, Dunod, 2015, P67 .

د- المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي:

وهو رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في أسعار السلع والخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات، صافي الصادرات)، وهو يختلف عن الرقم القياسي للاستهلاك في أنه مؤشر يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية. ونشتق من المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي مخفضات أخرى خاصة بالسلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك، ويتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي}} * 100$$

الفرع الثاني: معيار فائض الطلب

ينطلق هذا المعيار من الأطروحات الكينزية بخصوص الطلب الفعال، وتحديد المستوى العام للأسعار، ذلك أن الزيادة في الطلب الفعلي إذا لم تقابل بزيادة في الإنتاج فإنها تدفع إلى زيادة النفقات التي تنتج عنها زيادة الطلب الفعلي مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي، ويتم قياس فائض الطلب انطلاقاً من العلاقة التالية:<sup>1</sup>

$$D=(CP+CG+I+DS)$$

حيث أن:

D: فائض الطلب الإجمالي؛

CP: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية؛

CG: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية؛

I: الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية؛

DS: الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

تعتبر الزيادة في الإنفاق الوطني بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، فائضاً في الطلب الإجمالي والذي يتجلى في صورة ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 300.

### الفرع الثالث: معيار الاستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود والتي يرى أصحاب هذه النظرية أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، يكون مناخا مساعدا لظهور التضخم نتيجة الاختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، وتكون صيغة معمل الاستقرار النقدي كالتالي:<sup>1</sup>

$$B=(DM/M)-(DY/Y)$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي؛

DM/M: نسبة التغير في الكتلة النقدية؛

DY/Y: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي.

ونميز ثلاث حالات لمعامل الاستقرار النقدي وهي:

- 0=B: فهذا يعني أن نسبة التغير في الكتلة النقدية تساوي نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يدل على استقرار المستوى العام للأسعار؛

- B>0: أي أن نسبة التغير في الكتلة النقدية أكبر من نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي، هذا ما يؤدي إلى ظهور ضغط تضخمي يدفع بالأسعار نحو الارتفاع؛

- B<0: أي أن نسبة تغير الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة تغير الكتلة النقدية، وهذا ما يؤدي بالأسعار نحو الانخفاض.

### الفرع الرابع: معيار الإفراط النقدي

ويستند هذا المعيار إلى التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار، وتستخدم الصيغة التالية لحساب كمية النقود عند حجمها الأمثل:<sup>2</sup>

$$M_{ext}=Q_0 Y_t - M_t$$

حيث:

M<sub>ext</sub>: التغير في كمية النقود؛

Q<sub>0</sub>: متوسط نصيب الوحدة المنتجة في الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة ؛

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص192.

<sup>2</sup> سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013، ص10.

$Y_t$ : حجم الناتج المحلي الحقيقي؛

$M_t$ : كمية النقود المتداولة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يترتب على التضخم المستمر في الأسعار آثارا تمس أفراد المجتمع وأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة ولكن بصور متفاوتة، نورد أهم هذه الآثار فيما يلي:<sup>1</sup>

الفرع الأول: آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل

يصيب التضخم أصحاب الدخل المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي بالمقابل يستفيد أصحاب الدخل المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم.

ولحل مشكلة تآكل الأجور لأصحاب الدخل المحدود أو الثابت تسعى العديد من النقابات أو الحكومات إلى تضمين ارتفاع الأسعار ضمن الأجور للمحافظة على القوة الشرائية لهذه الفئات.

الفرع الثاني: آثار التضخم على إعادة توزيع الثروة

يمكن التمييز هنا بين أصحاب الثروات المادية ( الحقيقية) وأصحاب الثروات المالية وتأثير التضخم على كل منهم، فأصحاب الثروات المالية ونتيجة التضخم فإنهم سيخسرون جزء من القيمة الحقيقية لأصولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لهذه الأصول أو الدخل. فمثلا يستفيد المقرضون من التضخم ويتضرر المقرضون وذلك لأن المقرض يسدد نفس القيمة الاسمية من القرض الذي اقترضه في المستقبل وهذه القيمة لن توفر للمقرض نفس العدد من السلع والخدمات كما كانت في الماضي.

وينطبق على ذلك المودعين في المصارف، أما أصحاب الثروة المادية الحقيقية فإن التضخم سيزيد من قيمة استثماراتهم.

الفرع الثالث: آثار التضخم على الاستهلاك والادخار

إن ارتفاع المستمر في الأسعار (التضخم) ومع ثبات الدخل النقدي سيقبل من القوة الشرائية لهذه الدخل وبالتالي سيتجه ادخار الأفراد إلى التناقص للمحافظة على مستوى الاستهلاك.

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2010، ص ص 207-208.

وقد يدفع ذلك أصحاب المدخرات السابقة إلى توجيه مدخراتهم إلى أصول أكثر أمناً في هذه الحالة وهي الأصول المادية كالسلع المعمرة والذهب ونتيجة لذلك سيزداد الميل الحدي للاستهلاك على الادخار وسيؤثر ذلك على الاستثمار ونمو الناتج القومي الحقيقي.

#### الفرع الرابع: آثار التضخم على الإنتاج

إن استمرار التضخم وعلى المدى البعيد سيلحق آثار ضارة بالإنتاج وذلك لأنه يضعف ثقة الأفراد في قيمة نقودهم ويزيد ميلهم الاستهلاكي والاحتفاظ بثروات مادية على حساب الدخول النقدية السائلة لديهم.

وسيتجه المنتجون في نفس الوقت إلى زيادة شراء المواد الأولية والسلع الإنتاجية اللازمة لتشغيل مصانعهم وبحجم يفوق الاحتياج الفعلي لأعمالهم وباستمرار ذلك ومع تزايد الطلب على السلع المعمرة سيؤدي ذلك انخفاض الطلب على المنتجات ثم إلى انخفاضه لمستويات متدنية.

#### الفرع الخامس: آثار التضخم على ميزان المدفوعات

يعمل التضخم على زيادة رغبة الأفراد والمنشآت بالحصول على السلع الأجنبية الرخيصة مقابل السلع المحلية المرتفعة الثمن، وهذا يؤدي بدوره إلى تشجيع المستوردات الأجنبية من الخارج، ويتبع ذلك ضعف موقف المصدرين المحليين نتيجة ارتفاع سعر السلع المحلية وضعف منافستها للسلع الأجنبية في الخارج والنتيجة تقليل حجم الصادرات إلى الخارج.

#### الفرع السادس: آثار التضخم على النمو الاقتصادي

اختلفت الآراء حول التضخم على النمو الاقتصادي، يرى فريق من الاقتصاديين أن التضخم يخلق حالة عدم التيقن حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية، الأمر الذي يؤثر على قرارات الاستثمار ويؤخرها، كما يؤثر على الحافز على الادخار وإنتاجية العمال وحماسهم نتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية، ويرى فريق آخر أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن ارتفاع الأسعار لفترة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة، وتظل صحة أي من الرأيين محكومة بنوع وحدة التضخم، فالتضخم الشديد والسريع بدون شك سيضر بالنمو الاقتصادي بينما قد يكون التضخم البطيء والمعتدل دافعا للنمو إذا ما صوِّب بسياسات اقتصادية حكيمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، مرجع سبق ذكره، ص 188.

### الفرع السابع: أثار التضخم على أسعار الفائدة

لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال أو مدخراتهم إلى المؤسسات المالية فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر، الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم (Inflation Premium) إلى العائد على أموال المقترضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي والأخير هو معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم، ويحسب معدل

$$r = i - f$$

الفائدة الحقيقي وفقا لمعادلة فيشر على النحو التالي:

حيث أن:

r: هي معدل الفائدة الحقيقي؛

i: هي معدل الفائدة الاسمي أو المعلن عنه؛

f: معدل التضخم.

فمثلا إعطاء سعر فائدة 10% على قرض لمدة عام في دولة يتوقع أن يصل فيها التضخم إلى 6% مثلا، يعني أن معدل العائد الحقيقي هو 4% فقط (10%-6%)، بمعنى أن سعر الفائدة المعلن عنه ينقسم إلى 6% مقابل أخطار التضخم المتوقع و4% عائد حقيقي على أموال المقترضة.<sup>1</sup>

### الفرع الثامن: أثار التضخم على التجارة الخارجية

إن للتضخم آثارا سلبية على ميزان التجارة الخارجية حيث يكون فيه عجز أي أن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات يكون سالبا<sup>2</sup>، ويرجع سبب ذلك إلى التحليل التالي<sup>3</sup>:

- عندما ترتفع أسعار السلع المحلية تفقد قدرتها على المنافسة الخارجية بسبب ارتفاع أسعارها وبالتالي فإن تلك الدول تحجم عن استيراد تلك السلع مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات؛
- عندما ترتفع أسعار السلع المحلية مع وجود سلع مستوردة في نفس الدولة ولكن بأسعار أقل فإن المجتمع المحلي سوف يترك السلع المحلية ذات الأسعار المرتفعة ويتجه نحو السلع المستوردة وبالتالي فإن حجم الواردات سوف يزيد؛
- زيادة حجم الواردات عن حجم الصادرات يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري.

<sup>1</sup> خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص 187-188.

<sup>2</sup> عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كراجه، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص140.

<sup>3</sup> هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص144.

## المطلب الثالث: سياسات ووسائل معالجة التضخم

لقد قسم المفكرون الاقتصاديون في تفسيرهم لظاهرة التضخم إلى فريقين حيث ذهب الفريق الأول في تفسير لهذه الظاهرة إلى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة تعود إلى إفراط السلطات النقدية في إصدار النقود داخل الاقتصاد الأمر الذي ينجم عنه طلبا نقديا فائضا يفوق قدرة العرض المحلي الحقيقي للسلع والخدمات مما يؤدي إلى ظهور الضغوط التضخمية، أما الفريق الثاني فقد نظروا إلى التضخم على أنه ظاهرة ناتجة عن وجود اختلالات هيكلية اقتصادية واجتماعية نابعة عن طبيعة الاقتصاد نفسه وعن طبيعة التغيرات الهيكلية التي تصاحب عملية التنمية الاقتصادية وأن العوامل النقدية لا تلعب إلا دور ثانوي في هذه الاختلالات الهيكلية القائمة.

وقد انعكس هذا الاختلاف في تفسير ظاهرة التضخم في تباين السياسات والإجراءات التي ينصح كل فريق منهما في اتخاذها لمعالجة التضخم والتي يمكن حصرها كما يلي:

## الفرع الأول: إجراءات السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية على أنها تلك السياسة ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي والتي تؤثر على عرض النقود بهدف التوسع في حجم القوة الشرائية أو الإقلال من تلك القوة الشرائية في المجتمع.<sup>1</sup>

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود لخلق التوسع والانكماش في حجم القدرة الشرائية للمجتمع، والهدف من زيادتها هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي إلى تخفيضها والحد من التوسع والإنتاج، وتهدف أيضا هذه السياسة بالدرجة الأولى إلى استقرار في المستوى العام للأسعار والذي يعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية.<sup>2</sup>

ويلعب البنك المركزي الدور الأساس في تطبيق هذه السياسة بواسطة مجموعة من الأدوات والتي تنقسم إلى نوعين أدوات السياسة النقدية الكمية وأدوات السياسة النقدية النوعية.

أولا: تعريف السياسة النقدية: تعددت تعاريف السياسة النقدية نوجز منها ما يلي:

- عرفت السياسة النقدية بأنها "عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010، ص 205.

<sup>2</sup> Françoise Drumetz, christian Pfister, Jean-Guillaume Sahuc, **Politique Monétaire**, de boeck supérieur, 2eme edition, paris, France, 2015, P16.

<sup>3</sup> محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 18.

- وتعرف أيضا السياسة النقدية بأنها جميع القرارات والإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي. كما يمكن أن ينظر إلى السياسة النقدية بأنها إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد بهدف الحصول على أغراض معينة.<sup>1</sup>

- وتعرف السياسة النقدية أيضا على أنها " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد".<sup>2</sup>

من خلال ما سبق من تعريفات يمكن أن نقول أن السياسة النقدية هي وسيلة من وسائل البنك المركزي التي يستعملها للسيطرة والتحكم في كمية النقود المتداولة في السوق بغرض تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للدولة.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية الكمية (غير المباشرة)

تسعى أدوات السياسة النقدية الكمية التأثير على حجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية دون الاهتمام بالتركيز على نوعية الائتمان المقدم للوحدات الاقتصادية، ومن أهم الأدوات الكمية المستخدمة منها ما يلي:<sup>3</sup>

أ- سياسة إعادة سعر الخصم: يقصد بسعر الخصم سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ب- عمليات السوق المفتوحة: حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية، ويتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق وبالتالي التخفيف من حدة التضخم.

<sup>1</sup> عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية ( النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2009، ص60.

<sup>2</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص112.

<sup>3</sup> محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010، صص312-313.

ج- سياسة الاحتياطي القانوني: يمثل الاحتياطي القانوني أو الإلزامي تلك النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية والتي يتم الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي كوديعة بدون فوائد. وتحدد هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في البلد.

ويتمثل الهدف المباشر للاحتفاظ بهذه النسبة لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض البنوك التي تتعرض لأزمات أو لنقص في السيولة، بهدف المحافظة على مركزها المالي والاطمئنان للمودعين على أموالهم، والهدف الآخر هو تأثير على عرض النقد لدى البنوك التجارية.

وفي أوقات الركود والكساد يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياط القانوني الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتياطات المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تزيد قدرتها على منح الائتمان، مما يؤدي إلى تشجيع الطلب أما إذا كانت هناك بوادر وضغوط تضخمية في النشاط الاقتصادي نتيجة الإفراط في خلق الائتمان فإن البنك المركزي يلجأ إلى رفع نسبة الاحتياط القانوني لحفظ احتياطات البنوك التجارية وبالتالي كبح قدرتها على منح الائتمان مما يؤدي إلى خفض حجم الاستثمار ومعدل التوظيف ومن ثم تنخفض الأسعار.

وتأثير نسبة الاحتياط القانوني على مقدار القروض التي تستطيع البنوك التجارية منحها يكون بشكل مضاعف، وبالتالي أثرها على العرض النقدي كبير ومباشر، فقدرة الجهاز المصرفي في خلق النقود تعتمد على النسبة المئوية للاحتياطي القانوني المقرر من طرف الحكومة حيث أن:

مضاعف الحسابات الجارية  $\frac{1}{Dr}$  ، مع  $Dr$  هي نسبة الاحتياطي القانوني، والحد الأقصى لزيادة مبلغ الحسابات الجارية = التغير الأول في الاحتياطات \*  $\frac{1}{Dr}$  وعلى هذا الأساس يؤدي ارتفاع نسبة الاحتياط القانوني (Dr) إلى خفض إمكانية البنوك التجارية في خلق النقود، والعكس في حالة انخفاض النسبة.

ومن مزايا استخدام الاحتياطي القانوني للتأثير على العرض النقدي هي أنه يؤثر على كل البنوك التجارية بالتساوي، ومن ثم فإن أثرها قوي، كما أن تأثيره على كمية النقود المتداولة لا يرتبط بقرار البنوك التجارية كما هو الحال بالنسبة لسعر الخصم، كما لا يرتبط استخدامها بوجود أسواق مالية متطورة، ولا برغبة الجمهور ببيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى كما هو الحال بالنسبة لعمليات السوق المفتوحة.

ومن عيوب هذه الأداة أنه يصعب عليها تحقيق التغيرات الصغيرة في العرض النقدي كما أن تكرار التغيرات في نسب الاحتياطي القانوني يربك البنوك وقابليتها على منح القروض وعلى استثمارها ما لديها من أموال حيث يجعلها غير متأكدة من وجهة هذه التغيرات ومداهما.<sup>1</sup>

### ثالثاً: أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية التأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه، وتميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد القومي وفقاً لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي السياسة النقدية تمثل مجموعة من الأدوات والأساليب تهدف إلى تشجيع منح الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة وتحجم الائتمان إلى أنواع معينة من النشاطات كالحد من القروض الاستهلاكية والتضاربية غير الضرورية وتشجيع القروض الموجهة للصناعة والزراعة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية وأهم الأساليب النوعية ما يلي:<sup>2</sup>

أ- تنظيم الائتمان الاستهلاكي: إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع المعمرة، وهذه الرقابة تتطلب حد أدنى من المبلغ الذي يجب إن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرفع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض، وطبقته الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية لمعالجة الضغوط التضخمية بهدف الحد من الطلب على السلع الإستراتيجية، حيث يضع البنك المركزي قواعد معينة بغية تنظيم الائتمان الممنوح لغايات استهلاكية ومن أهمها:<sup>3</sup>

- تحديد المبلغ الواجب دفعه مقدماً كجزء من قيمة السلعة المشتراة؛

- تحديد الأجل الذي يتم فيه تقسيط المبلغ المتبقي من قيمتها.

ب- الاقتراض بضمان السندات مع التقييد بهامش الضمان: يسمح للأفراد الاقتراض من البنوك بضمان السندات بشرط الالتزام بهامش الضمان، الذي يشير بأنه النسبة من قيمة السندات السوقية

<sup>1</sup> زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي حالة الجزائر 2003-2014، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2016، ص ص 53-54.

<sup>2</sup> هيل عجي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص ص 270-271.

<sup>3</sup> لخديبي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 46.

والتي يقبل البنك بموجبه على منح القروض على أساسها، فلو اشترى مضارب سندات بقيمة 100 ألف دينار وكان هامش الضمان 60% فإن على المقرض يستطيع أن يقترض فقط 40 ألف دينار، أي أن العميل يستخدم السندات كضمان للحصول على قرض 40 ألف دينار، فإذا أراد البنك المركزي أن يتبع سياسة انكماشية للحد من هذه القروض فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان إلى 80% والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش إلى 40% مثلاً.

ت- الإغراء الأديبي: يعتمد البنك في تنفيذ أهداف السياسة النقدية على التأثير الأديبي والرجاء والإقناع تجاه البنوك التجارية من أجل التعاون لتنفيذ سياسة نقدية معينة، فقد يرجو البنك المركزي البنوك التجارية بعدم تقديم قروض لأهداف المضاربة، ويتم ذلك من خلال استدعاء البنك المركزي مدراء البنوك التجارية للتحدث معهم حول تغليب المصلحة العامة في قضايا منح التمويل وبالنظر لما يحظى به البنك المركزي من احترام من قبل البنوك التجارية فإنها تأخذ هذه الدعوة والتوجيه بمزيد من الاهتمام.

ث- الإجراءات المباشرة: وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي، وتشير إلى موافقة البنك المركزي أو رفضه على سياسة اقرضية معينة للبنوك التجارية ويصل الأمر إلى فرض عقوبات على البنوك التي تبني سياسات ائتمانية غير ملائمة.

#### رابعاً: أثر السياسة النقدية على التضخم:

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج والإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولاً للأهداف المرغوبة، إذ يقوم بهذا الإجراء البنك المركزي إذ بتغيير كمية النقود في الاقتصاد زيادة أو نقصاناً يتم التأثير على حجم الائتمان من خلال أسعار الفائدة وأسعار الصرف عن طريق استخدام أدواته التقليدية (الأدوات السياسية النقدية) للتأثير على الاستثمار وبالتالي النشاط الاقتصادي في المجتمع.

ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر فاعلية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام). إذ أوضح النقديون أن

التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي والأسعار، وهذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثرا مباشرا على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل النقدي وذلك على النحو التالي:<sup>1</sup>

- الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه، مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل أو الجهاز الإنتاجي عديم المرونة فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة والحقيقية تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار.

- الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات مما يدفع الدخل النقدي إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصا في سيولته فإنه يقلل من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل النقدي إلى نقطة حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

#### الفرع الثاني: إجراءات السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار...، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

<sup>1</sup> أزداد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 23، المجلد 07، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011، ص 103.

أولاً: تعريف السياسة المالية: لقد تعددت التعاريف حول السياسة المالية نذكر منها ما يلي:

- تعرف السياسة المالية على أنها تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوفرة.<sup>1</sup>

- وتعرف السياسة المالية أيضا بأنها توجيه السلطات العامة لبلد ما للإيرادات والنفقات الحكوميتين وبما يضمن التوازن الضروري في الميزانية الهامة للدولة، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة.<sup>2</sup>

- وتعرف أيضا السياسة المالية بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ظل ما تعتنقه من عقائد وفي حدود إمكانياتها المتاحة مع الأخذ في الاعتبار درجة تقدمها ونموها الاقتصادي.<sup>3</sup>

- وتعرف السياسة المالية على أنها الإجراءات التي تتخذها الحكومة لتحقيق أهدافها وباستخدام أدوات الميزانية والمتمثلة في الإنفاق الحكومي وجباية الضرائب وفي كيفية توجيه الإنفاق وكذا توفى وسائل التمويل.<sup>4</sup>

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نعرف السياسة المالية على أنها تلك السياسة التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ برامج النفقات والإيرادات من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للدولة.

ثانياً: أدوات السياسة المالية:

أ: الرقابة الضريبية: تعد الضرائب من الأدوات الهامة التي تلجأ إليها الحكومات كمصدر إيراد لها سواء كانت ضرائب مباشرة كالضريبة على الدخل، أو ضرائب غير مباشرة كالضريبة على الاستهلاك، ومن خلال هذه الضرائب تستطيع الحكومة التأثير على النشاط الاقتصادي والتأثير على قرارات المستثمرين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 152.

<sup>2</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 267.

<sup>3</sup> هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ( بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص 07.

<sup>4</sup> أحمد محمد أحمد مقبل، مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي، ط 2، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، عدن، اليمن، 2001، ص 245.

<sup>5</sup> علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 188-189.

تعرف الضريبة على أنها عبارة عن اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقا لقدراتهم بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة.

ويمكن تلخيص عناصر الضريبة فيما يلي:<sup>1</sup>

- الضريبة اقتطاع نقدي عكس في السابق أين كانت تدفع عينا؛
- الضريبة تدفع بصفة نهائية أي لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ الضريبي المدفوع مهما كانت الظروف؛
- الضريبة تفرض بلا مقابل فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه المنفعة خاصة مباشرة، ولكن تعود عليه بشكل غير مباشر باعتباره فرد من المجتمع من خلال المنفعة العامة؛
- الضريبة لها أهداف: تضع الدولة عند فرضها للضرائب عدة أهداف، تختلف من دولة لأخرى وبصفة عامة أهداف الضريبة متمثلة في:
  - أهداف مالية: الحصول على أموال لتغطية النفقات العامة؛
  - أهداف اجتماعية: تستخدم لحل ومعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل إعادة توزيع الدخل والثروة والحد من الظواهر السيئة...؛
  - أهداف اقتصادية: وتختلف من دولة لأخرى فمنها ما يتعلق بالقطاعات الاقتصادية ومنها ما يتعلق بالأزمات الاقتصادية أو بالاستثمارات...

#### ب: الرقابة على الإنفاق العام:

تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال السائدة، ونعني بالإنفاق الحكومي في هذا المجال الإنفاق المباشر الذي تمارسه السلطات الحكومية عن طريق الضرائب. تركز سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو فائض في الميزانية للتحطم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية على أن يؤخذ بعين الاعتبار ظروف النشاط الاقتصادي في البلدان النامية من حيث ممارسة الحكومة سياستها الإنفاقية.

<sup>1</sup> فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص09.

في حالة التضخم تقوم بإنقاص الإنفاق الحكومي باستحداث فائض في الميزانية يؤثر به على أوجه الإنفاق الأخرى، فهنا يجب التفريق بين نوعي الإنفاق العم حيث تكون الرقابة بالتقليل من حجم الاستهلاك أقوى أثراً وأكثر مفعولاً من التأثير في حجم الاستثمار.<sup>1</sup>

ج: الرقابة على الدين العام (الاقتراض):

القروض هي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين والهيئات الخاصة والعامه سواء كانت وطنية أو أجنبية مع التعهد بإرجاعها مع دفع أسعار فوائد مرتفعة يكون في العادة أعلى من السعر السائد، أو من المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية عن طريق دخول البنك المركزي كممثل للدولة إلى السوق المالي بائعاً للسندات الحكومية.<sup>2</sup>

حيث تساهم رقابة الدين العام في إدارة التحويلات المالية وتوجيه الإنفاق الإنتاجي بتجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق وتحويلها إلى تمويل الميزانية، وذلك لتزايد النفقات العامة، فإن القروض من أهم مصادر الإيرادات العامة للميزانية حيث أنها مورداً استثنائياً على عكس الضريبة التي تعتبر مورداً عادياً ورئيسياً لتمويل النفقات العامة للدولة، ويلقي الفكر المالي الحديث اهتماماً كبيراً للقروض العامة باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية.

حيث تؤدي القروض العامة الداخلية عند إصدارها إلى الاقتطاع من القوة الشرائية التي توجد تحت تصرف الأفراد والمشروعات وهذا بواسطة طرح السندات الحكومية للاكتتاب العام سواء أن تكون طريقة الطرح المباشر للجمهور أو عن طريق البنوك التجارية التي تقوم بشراء السندات ثم تعيد عرضها للبيع للجمهور. وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة تعضيداً لوسائل الرقابة المالية الأخرى كاستنفاد الضريبة لطاقتها أي عندما تزيد نفقاتها الحربية عن النفقات الحدية للاقتراض فضلاً عن كونها وسيلة أسرع تجاوباً في تحقيق الموارد لميزانية والعدل في توزيع الثروات، إن الهدف من استخدام القروض العامة الداخلية في حالة وجود أعراض الضغوط التضخمية هو محاولة تحويل الجانب من القوة الشرائية في يد الأفراد والمشروعات إلى يد الحكومة، هذه الأخيرة تقوم بتعقيمها، وهو ما يقلل من الإنفاق الخاص على الاستهلاك أو حتى الإنفاق الاستثماري وبالتالي يؤدي إلى الضغط على فائض الطلب نحو الانخفاض. إلا أن مما يحد من فعالية سياسة القروض في البلدان النامية ضعف الأسواق المالية وما يجري فيها من معاملات ومبادلات للسندات الحكومية بيعاً وشراءً بالقدر الكافي مما

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص ص 161-162.

<sup>2</sup> محمود الوادي وآخرون، الأساس في الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 314.

يتطلب زيادة في تجمعات الادخار الاختياري الغير متوفرة وانصراف القادرين على توظيف مواردهم وأصولهم المالية في توسيع مشاريعهم، أو في مشاريع جديدة أكثر ربحاً من توظيفها في قروض حكومية.<sup>1</sup> كما تتوقف حدود عملية الاكتتاب في السندات المطروحة على إمكانية تحقيق ربح أكبر في حالة استعمال الموارد المالية للأفراد والمشروعات في فرص استثمارية أخرى مقارنة بالربح الذي يمكن تحقيقه عند توظيفها بالاكتتاب في القروض العامة. وهكذا يمكن أن تتلاشى الآثار الايجابية لسياسة القروض العامة إذا تم استخدام حصيلة (إيراد) هذه القروض في تمويل النفقات العامة خاصة إذا كانت نفقات استهلاكية. ومنه فالاعتماد على هذه السياسة كوسيلة لعلاج التضخم تعتبر سياسة جد محدودة خاصة في الدول المتخلفة التي نادراً ما تستخدمها وحتى وإن وجدت بعض الإجراءات كرفع أسعار الفائدة الذي لا يكون له تأثير كبير أمام ضعف الدخل الفردية.

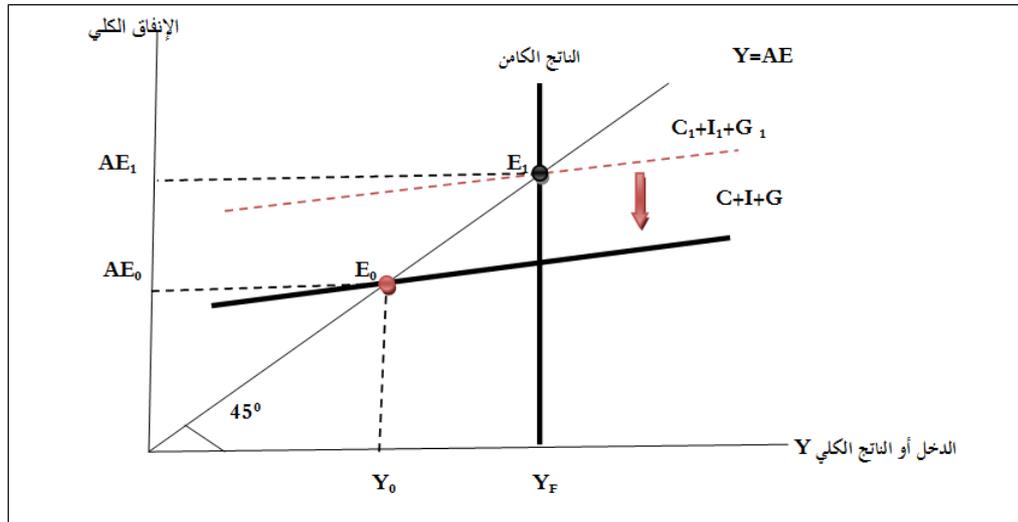
ثالثاً: آلية عمل أدوات السياسة المالية: يمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية عندما تستخدم إما لمعالجة فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد أو فجوة تضخمية في الاقتصاد.<sup>2</sup>

1- في حالة فجوة ركودية: ففي حالة الركود والكساد الاقتصادي تعمد الحكومات إلى زيادة إنفاقها أو تخفيض الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات الاستثمارية أو استخدام الحالتين معا وهذا ما يطلق عليه سياسة مالية توسعية، حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات تشبه في تأثيرها زيادة الإنفاق الاستثماري، وهذا يعني أن زيادة معينة في مستوى الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى زيادة مضاعفة في مستوى الدخل أو الناتج، ولتوضيح ذلك نستعين بالشكل أدناه:

<sup>1</sup> حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 169.

<sup>2</sup> نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 304-306.

الشكل رقم 01: السياسة المالية التوسعية



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 305.

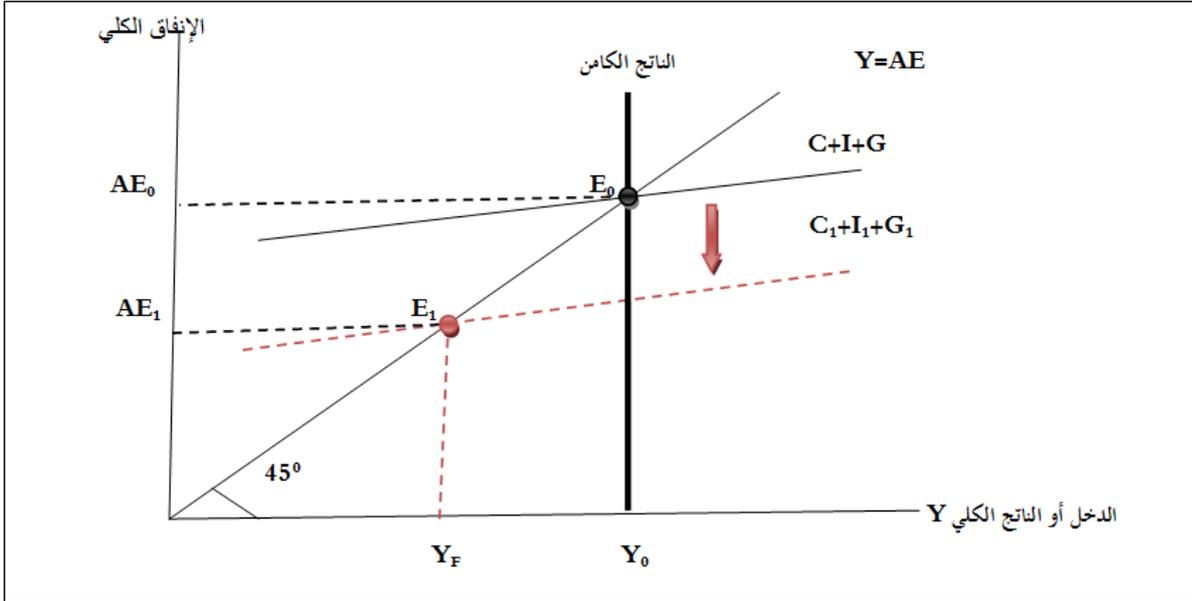
نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن في النقطة  $E_0$  بتساوي الإنفاق الكلي  $AE_0$  مع الناتج الكلي  $Y_0$  عند تقاطع دالة الإنفاق الكلي مع خط  $45^\circ$ ، وهذا يعني أن مستوى الناتج  $Y_0$  أقل من مستوى الاستخدام الكامل (الناتج الكامن)  $Y_F$  مما يعني وجود فجوة ركودية وهذا يتطلب زيادة الإنفاق الكلي ليصل إلى النقطة  $E_1$  التي تحقق التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل للإنتاج  $Y_F$ ، وهذا يمكن أن يتحقق بزيادة الإنفاق الحكومي  $G$  إلى  $G_1$  كما هو مبين في الشكل، والذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج من  $Y_0$  إلى  $Y_F$  وهي زيادة مماثلة للإنفاق الكلي من  $AE_0$  إلى  $AE_1$  حيث التغيير في المستوى الناتج  $\Delta Y$  هو أكبر من التغيير في الإنفاق الحكومي كنتيجة لتأثير المضاعف حيث  $\Delta Y/\Delta G = 1/1-MPC$  كما هو الحال بالنسبة لمضاعف الاستثمار.

كذلك يمكن رفع مستوى الطلب الكلي عن طريق تخفيض الضرائب أو إعطاء إعفاءات ضريبية مما يؤدي إلى تزايد الدخل المتاحة وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق الكلي.

2- في حالة وجود فجوة تضخمية: هنا تستخدم سياسة مالية انكماشية وتهدف هذه السياسة إلى ضبط مستوى الإنفاق الكلي بهدف السيطرة على مستوى الطلب الكلي وتزايد معدلات الأسعار وهنا تقوم الحكومة إما بتخفيض مستوى الإنفاق العام مما يعكس على تخفيض معدلات الاستهلاك وبالتالي الحد من ارتفاع الأسعار أو رفع معدلات الضرائب مما يعكس على تراجع معدلات الدخل المتاحة وبالتالي خفض القدرة الشرائية وهذا يعني ضبط مستوى الطلب الكلي، ويمكن استخدام مزيج من

الحالتين أي خفض الإنفاق من ناحية وزيادة معدلات الضرائب من ناحية أخرى، والشكل أدناه يوضح أثر تراجع مستوى الطلب الكلي بفعل السياسة الانكماشية عندما يواجه الاقتصاد فجوة تضخمية.

الشكل رقم 02: السياسة المالية الانكماشية



المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سبق ذكره، ص 306.

نلاحظ أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة  $E_0$  وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام الكامل  $Y_F$  مما يعني وجود فجوة تضخمية، وبالتالي لا بد من تراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة  $E_1$  وهنا تستخدم أدوات السياسة المالية إما برفع معدلات الضرائب والتي تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وكذلك الاستثمار أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كلاهما معا وبالتالي القضاء على الفجوة التضخمية.

### الفرع الثالث: سياسات إدارة سعر الصرف الأجنبي:

إن سعر الصرف الأجنبي هو سعر عملة بصيغة عملة أخرى أو مقابل العملات الأخرى أن الحكومة تؤثر في سعر عملتها مقابل العملات الأخرى إما عبر سياسة سعر الفائدة أو عبر شراء وبيع عملتها، فإذا رفعت الحكومة معدلات الفائدة فإن هذا يعني أن أولئك الذين يستثمرون في بلد تلك الحكومة سوف يحصلون على إيراد أعلى على نقودهم، والمستثمرون ربما يكون ضمهم بنوك وشركات متعددة الجنسيات الذين لديهم تدفق نقدي بعدد من العملات، كما أن الاستثمار يمكن أن لا يكون طويلا أو أطول على سبيل المثال شراء سندات حكومية، أو يكون قصيرا مثلا وضع النقود في ودائع لدى الجهاز المصرفي في تلك الدولة، وكلما ارتفعت معدلات الفائدة فإن المستثمرون سوف يشتررون عملة البلد الذي رفع معدلات الفائدة لأنه عليهم أن يستعملوا عملة ذلك البلد عندما يريدون وضع

أموالهم في ودائع أو استثمارها في مشروعات أعمال، وهذه العملية تزيد الطلب على العملة ذلك البلد مما يتسبب في ارتفاع سعرها (ارتفاع سعر صرف عملتها).

ونتيجة لذلك فإن صادرات ذلك البلد تصبح غالية لأن الأجانب عليهم أن يتخلوا عن كمية أكبر من عملتهم لشراء عملة ذلك البلد، بينما استيرادات ذلك البلد ستكون أرخص لأن عملة ذلك البلد يمكنها أن تشتري كمية من العملة الأجنبية ولذلك من السلع والخدمات والمواد الخام، إن هذا سوف يساعد في المحافظة على التضخم عند معدلات أقل وأخفض.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية

اعتبرت الدولة أن السياسة المالية هي الوسيلة المفضلة للقضاء على التضخم، هذا لا يعني أنها تلغي تماما دور السياسة النقدية وإنما اعتبرتها ذات فعالية أقل ولذلك اتخذتها كسياسة مكملة أو مساعدة لسياستها، فهي ترى أن حجم الائتمان يؤثر على حجم الإنفاق والعكس صحيح، حيث يرى كينز أنه لكي تصبح عملية تقليص حجم الكتلة النقدية في المجتمع (في حالة التضخم) ممكنة يجب العمل على امتصاص فائض الطلب (الفجوة التضخمية) عن طريق تخفيض مكونات الطلب الكلي الفعال.

تمثل السياسة المالية والنقدية أحد الركائز الأكثر دعامة للسياسة الاقتصادية، وغالبا تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين، نظرا لهذه الأهمية التي تتمتع بها كل من السياستين فإن التنسيق بينهما وبين أهداف كل منهما أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين، الأمر الذي يضعف فعاليتها لذلك يجب التنسيق بينهما بسبب الاختلافات والتعارض فيما بينهما:<sup>2</sup>

- السياسات المالية واسعة النطاق بينما السياسات النقدية محدودة تنحصر في القطاعين المالي والمصرفي؛

- السياسات المالية بطيئة ومتصلبة، بينما أدوات السياسات النقدية سريعة ومرنة ويمكن تغييرها في أوقات قصيرة نسبيا؛

- تهدف السياسة المالية إلى علاج حالات الانكماش ولكنها غير فعالة تماما في علاج التضخم بينما تحد السياسات النقدية من حالات التضخم وعلى العكس فإن أثرها ضعيف في التوسع الاقتصادي.

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 320-321.

<sup>2</sup> أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس- المغرب، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص 204.

رغم أنه يوجد اختلاف وتعارض بين السياستين إلا أنه يوجد هناك نقاط تلتقي فيها السياسة المالية والسياسة النقدية وتتمثل فيما يلي:<sup>1</sup>

- اعتبارات عقد القرض العام تحددها السياسة المالية من حيث الحجم والتوقيت وكيفية إنفاقه، فهو مورد من موارد المالية في ميزانية الدولة، أما شكل هذا القرض فيحدد من خلال السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة والمدة وشكل سنداتة؛

- يعتبر تمويل العجز في الميزانية من مجالات السياسة المالية، فهو مورد مالي من الموارد المالية العامة للدولة، أما الطريقة التي تتعلق بالإصدار ومقابلات هذا الرصيد النقدي وطريقة سداده فهذه الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

### المبحث الثالث: علاقة التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

يتم في هذا الجزء من البحث ذكر أهم العوامل الاقتصادية التي تتدخل في تحديد التضخم، والتي تكون لها علاقة مباشرة وواضحة بنشوء التضخم في أي اقتصاد، فبالإضافة إلى الواردات التي تشكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني من خلال التضخم المستورد، يمكن ذكر العوامل التالية:

#### المطلب الأول: العلاقة بين التضخم وكل من عرض النقد وعجز الميزانية

يستعرض هذا المطلب العلاقة بين معدل التضخم وعرض النقود في الفرع الأول، والعلاقة بين معدل التضخم وعجز الميزانية في الفرع الثاني.<sup>2</sup>

#### الفرع الأول: العلاقة بين التضخم وعرض النقد

تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرجح الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساسا ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقت الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية، أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فتري أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها هو نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات

<sup>1</sup> فتحي بن لدغم، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011، ص106.

<sup>2</sup> سمية بلقاسي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه ل م د، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016، ص ص 64-66.

التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج.

وفي نظرية النمو النقدي عند Tobin يمكن إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود كالتالي:

$$(dm/dt)/M = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

وبالتالي فإن:

$$f(M) = f(p) + f(y)$$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود  $(dm/dt)/M$ ) تعني النمو في الأسعار  $(dp/dt)/p$  زائداً النمو في الدخل أو الناتج الحقيقي  $(dy/dt)/y$ ، وبالتالي يصبح:  $f(p) = f(M) - f(y)$ .

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما ازد الفرق بين  $(Y, M)$ ، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم، إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي. إن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعاً مستمراً في المعدل العام للأسعار، وهذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي.

#### الفرع الثاني: العلاقة بين التضخم وعجز الموازنة

ارتبط الاستقرار النقدي بأداء الموازنة العامة للدولة، وهناك علاقة طويلة المدى تربط التضخم بعجز الموازنة، فارتفاع حجم العجز يؤدي إلى زيادة الاستدانة من الجهاز المصرفي وزيادة طرح الأوراق المالية أو الاستدانة من الخارج، وإذا لم توظف هذه الموارد في الإنتاج الحقيقي فمن المؤكد أن ارتفاع العجز يقود إلى تنامي الكتلة النقدية وارتفاع الضغوطات التضخمية، ويمكن شرح العلاقة بين معدلات التضخم والعجز في الميزانية كما يلي:

تواجه العديد من الدول النامية عجزاً في موازنتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز (مصدر غير حقيقي) يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود، وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية أو فقط، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية، كما أن الإنفاق الحكومي يكون أغلبه بالقيم الحقيقية مما يعني أن القيم الاسمية لهذا الإنفاق سوف ترتفع مع الزيادة في الأسعار لاحقا حتى لو كان هناك توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة في المدى الطويل وبالتالي فإن الموازنة ستشهد عجزا في ظل وجود التضخم.

مما تقدم يتضح بأن العلاقة بين عجز الموازنة والتضخم تأخذ الآلية الآتية: لو بدأنا بوضع التوازن وحدثت صدمة نقدية فإن هذا يؤدي إلى زيادة الأسعار، وارتفاع معدلات التضخم سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، ولكن بدون حدوث زيادة مماثلة في الإيرادات فإن ذلك يؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة يتم تمويله من خلال خلق النقود، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأسعار وهكذا.

ووفقا لأراء النقديين فإن العجز المالي وعرض النقود يشكلان السبب الرئيسي للتضخم، وأن الدولة تلجأ إلى زيادة عرض النقود كلما كانت هناك ضغوط على أسعار الفائدة بسبب زيادة عجز الموازنة، وأن الزيادة في عرض النقود تحدث لأن السلطات المالية والنقدية تمارس سياستها النقدية من خلال التحكم بأسعار الفائدة وليس من خلال التحكم في الكمية المعروضة من النقود، ولذلك فإن ارتفاع مستويات العجز يسبب ارتفاعا في معدلات التضخم من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود.

إن تزايد عجز الموازنة أصبح من الحقائق التي تعيشها الكثير من الدول، ويعتقد الكثير من الاقتصاديين أساسا أن العجز يسبب التضخم من جهة ويخفض النمو الاقتصادي لأنه يتسبب في ارتفاع أسعار الفائدة التي تعيق الاستثمار من جهة ثانية، إن طريقة التمويل بالعجز لها أهميتها في تحديد أثر العجز على الاقتصاد الوطني فقد يكون الدين الحكومي إحدى طرق هذا التمويل (بيع أذونات الخزينة للقطاع الخاص)، أو قد يمول العجز عن طريق إصدار نقد جديد (بيع أذونات الخزينة للبنك المركزي)، فعندما تواجه الحكومة عجزا وتبيع سندات الخزينة فمجرد أن تلجأ الحكومة إلى عملية البيع فإن أسعار هذه السندات تهبط وترتفع أسعار الفائدة، وإذا اشترى البنك المركزي سندات الخزينة ليحول دون ارتفاع معدلات الفائدة يزيد النقد المتداول (القاعدة النقدية) ومن ثم يزيد عرض النقود ومع الزيادة في عرض النقود يتزايد الطلب الكلي، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى أقل من العمالة الكاملة فإن مستوى الأسعار والنتاج والعمالة سوف تتزايد، أما إذا وصل الاقتصاد إلى العمالة الكاملة أو كان العرض الكلي غير من

فإن مستوى الأسعار هو فقط الذي سيزيد ويكون لعرض النقود أثر توسيعي على الاقتصاد، وبينما يعتبر هذا الأثر مرغوباً فيه عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإنه صار عند مستوى العمالة الكاملة.

#### المطلب الثاني: العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم بارتفاع سعر الفائدة والعكس بالعكس، حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض مما يؤدي لتوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعاً في الإنتاج يرتفع معدل التضخم، وبناء عليه تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم، كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم.

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان، والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالباً حجم الودائع، وبالتالي غالباً ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم، كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم، وعليه وفق هذا الاتجاه هناك علاقة موجبة بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: العلاقة بين التضخم وسعر الصرف

يمكن تحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدل التضخم عن طريق المدارس الاقتصادية المختلفة التي فسرت هذه العلاقة، فقد ركز التحليل الكلاسيكي في القرن التاسع عشر على جانب واحد من جوانب التضخم وهو التضخم النقدي والذي يفيد بأن زيادة عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها يؤدي إلى انخفاض قيمتها، بعبارة أخرى ارتفاع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، أي انخفض مستوى الأسعار، لذلك بنى أصحاب النظرية الكمية للنقود اعتقادهم على أن زيادة في المعروض النقدي سيتم إنفاقه في شراء السلع والخدمات،

<sup>1</sup> Albert Dagher, *Analyse Macroéconomique les modèles de base*, dar al-Manhal el-lubnani, Liban, 2008, P214.

واستناداً إلى قانون ساي من أن العرض يخلق الطلب فإن الناتج يكون عند مستوى التوظيف الكامل مما يدفع الأسعار إلى امتصاص كل زيادة في عرض النقود.

ثم جاءت تحليلات الاقتصادي كينز والتي ركز فيها على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك وسعر الفائدة وسعر الصرف والكفاءة الحدية لرأس المال، وتوصل كينز إلى أن التضخم هو زيادة في حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور أهمية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع فوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة والتي جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، إذ ترى هذه المدرسة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، وإنما تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، إذ افترض فريدمان أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة جداً، فالطلب على النقود يرتبط بالدخل الدائم وليس بالدخل الجاري، لذلك فإن الطلب على النقود مستقر ويمكن التنبؤ به مما يعني إمكانية التنبؤ بالتغير في الإنفاق النقدي نتيجة تغير معين في كمية النقود.

كما أن التحليل النقدي لسعر الصرف يقوم على خاصية أساس ألا وهي ربط التوازن في سوق النقود بالتوازن الخارجي وبالتالي فإن وضع العلاقة بين العرض النقدي والطلب على الأرصدة النقدية يمثل علاقات مركزية لدى النقديون ويستمد التحليل النقدي لسعر الصرف أساسه من نظرية تعادل القوة الشرائية والتي ترتبط باسم الاقتصادي السويدي (Gustav Cassel) والتي تركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعنيتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها وهو ما يؤثر على الميزان التجاري.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: العلاقة بين التضخم وسعر البترول

يكون تأثير سعر البترول إيجابياً على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار

<sup>1</sup> ابتسام علي حسين، أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة (2003-2010)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2015، ص43.

وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار، أما في الدول التي يمثل فيها أهم الصادرات فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي، وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم، هاتان الفرضيتان تؤيدان نظرية دفع التكلفة وجذب الطلب.

#### المطلب الخامس: العلاقة بين التضخم والبطالة

تعتبر البطالة والتضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها اقتصاديات الدول، لما لها من الآثار السلبية التي تسببه هذه الظاهرتين على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث تعددت الدراسات والأبحاث حول هذه الظاهرتين والعلاقة المرتبطة بينهما سواء على المدى القصير أو المدى الطويل، من بين هذه الدراسات ما يلي:

#### الفرع الأول: منحني فيليبس في المدى القصير

تعود جذور تحليل منحني فيليبس إلى تحليل (Hume) عام 1741 الذي بين أن تغيرات الأجور والأسعار ستكون سببا في تغير مستويات الإنتاج والبطالة بشكل واضح، في عام 1926 فسر الاقتصادي الأمريكي فيشر سلوك الأجور النقدية مشيرا إلى أن حالة التضخم في الاقتصاد يلازمها مستوى منخفض من البطالة في حين ارتفاع مستوى البطالة يرافقه حالة الكساد، أطلق على تحليله اسم أثر فيشر.<sup>1</sup>

ثم جاءت الدراسة التي قام بها الاقتصادي النيوزيلندي فيليبس عام 1958 والتي تبين العلاقة العكسية بين معدل التغير في الأجور ( $\Delta W/W$ ) ومعدل البطالة (U) بعنوان " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور في المملكة المتحدة للفترة (1861-1957)".<sup>3</sup> إذ بين من خلال هذه الدراسة القياسية لسلسلة إحصائية التي أجراها على الاقتصاد الانجليزي ما يلي:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، طروحات نظرية: لدور التوقعات في تحليل منحني فيليبس، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق، 2010، ص 98.

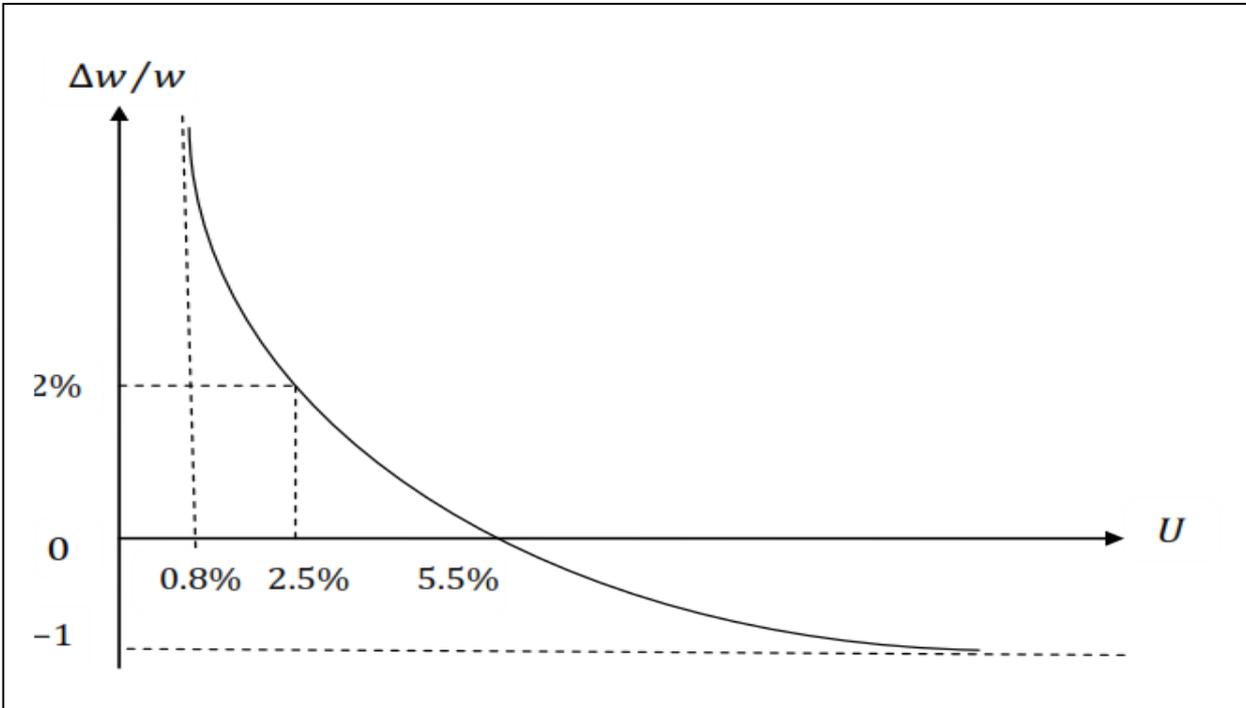
<sup>2</sup> Stefania Perrucci, Brice Benaben, **Inflation sensitive assets instruments and stratégies**, Published by Risk books, London, England, 2012, P06.

<sup>3</sup> Jeff Fuhrer, Yolonda K.Kodrzycki, Jone Sneddon Little, Giovanni P.Olivei, **Understanding Inflation and the Implications for Monetary Policy a Phillips curve Retrospective**, Massachusetts Institute of Technology, United States Of America, 2009, P05.

<sup>4</sup> سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص 34.

- عن وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني وتاريخي طويل امتد إلى ما يزيد عن تسعين عاما؛
  - وتبين أنها علاقة دالية متناقصة:  $f(U) = \Delta w/w$  حيث  $f'(U) < 0$ ؛
  - أنها علاقة غير خطية (الميل غير ثابت)؛
  - علاقة مستقرة وثابتة (شكله وموضعه لا يتغير عبر الزمن).
- يقدم الشكل الموالي صورة توضيحية لتلك العلاقة العكسية التي تربط بين هذين المتغيرين. وقد لوحظ أن تلك العلاقة غير خطية تقع ضمن خطي مقارنة أو نهاية
- الأول: يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ قيمة لا نهائية، وذلك عندما ينخفض معدل البطالة إلى المستوى 0.8%؛
  - الثاني: يوضح أن معدل التغير في الأجور النقدية يبلغ حد الأدنى 1- وذلك عندما يرتفع معدل البطالة ليشمل جميع المعروض من العمال في سوق العمل أي 100%.
- الشكل أدناه يمثل منحن فيليبس:

الشكل رقم (3): منحنى فيليبس في الأجل القصير



المصدر: أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 197.

يعود تفسير المنحنى أعلاه إلى أنه عند زيادة مستوى الطلب الكلي في اقتصاد ما بمعدل كبير فإن المؤسسات ستسعى إلى زيادة إنتاجها من خلال توظيف المزيد من العمال وإغرائهم بأجور مرتفعة، وهذا يعني اقتراب من التوظيف الكامل، وإذا اقتربنا من التوظيف الكامل زاد معدل الارتفاع في الأسعار نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بفعل زيادة الأجور وبالتالي يخلق التضخم، إذن البطالة انخفضت في حين أن معدلات التضخم ارتفعت.

استنتج فيليبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية هو 2% سنويا فإن وجود معدل البطالة يبلغ 2.5% يتماشى مع تحقيق استقرار الأسعار، وللمحافظة على استقرار الأجور فإنه يتوجب قبول معدل بطالة يساوي 5.5%<sup>1</sup>.

### الفرع الثاني: الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس

إن كان قد تمتع منحنى فيليبس بمصداقية نظرية وعلمية خلال الفترة (1959-1969) فإنها قد تعرضت للاهتزاز الشديد، وحام حولها شك كبير منذ أواخر الستينات وخلال عقد السبعينات ذلك أن العلاقة العكسية بين معدلات البطالة ومعدلات التضخم قد تعرضت للانهياب بسبب عجز منحنى فيليبس على تفسير حالة الركود التضخمي.

إن فشل هذه العلاقة قد دفعت بالعديد من الاقتصاديين من بينهم ميلتون فريدمان وأدموند (Friedman) فالبس (Phelps) إلى تطوير نماذج متقدمة في القياس الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار عامل التوقعات عند صياغة العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة\* وقد مكنت تلك النماذج من إخضاع منحنى فيليبس إلى القياس والتجربة، وبدا واضحا أن العلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم التي يقوم عليها منحنى فيليبس لا أساس لها من الصحة أو الثبات والاستقرار على المدى الزمني الطويل.

حيث وصف فريدمان في نقده الشهير لمنحنى فيليبس بأنه مضلل تماما، لأن المحور الرئيسي فيه يشير إلى أن معدل الأجر الاسمي بدلا من معدل الأجر الحقيقي، حيث يعتقد فريدمان أن سبب ذلك هو أخذ فيليبس بالافتراض الكينزي الذي ينص على أن التغيرات المتوقعة في الأجور الاسمية تكون متساوية للتغيرات المتوقعة في الأجور الحقيقية.

<sup>1</sup> هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 10.  
\* يقصد بالعلاقة التبادلية بين البطالة والتضخم هو تخفيض معدل البطالة مع السماح بمستوى مرتفع من معدل التضخم أو العكس.



يمثل الشكل أعلاه منحنى فيليبس في الأجل الطويل، حيث يفترض في البداية أن منحنى فيليبس الأصلي يكون عند المعدل الفعلي والمعدل المتوقع لتغير الأسعار مساويين للصفر ( $P_E=0$ )، وعند النقطة A، والتي تمثل نقطة التوازن.

لنفترض هناك توسعا اقتصاديا قد حدث أدى إلى انخفاض معدل البطالة إلى المستوى  $U_1$ ، مما يدفع رجال الأعمال إلى التسابق على توظيف عمالة إضافية أكثر، وتشغيل طاقتهم الإنتاجية عند مستويات مرتفعة، الأمر الذي يدفع معدل الأجر النقدي إلى الارتفاع لإلى المستوى X، وبذلك يكون الاقتصاد الوطني قد تحرك على منحنى فيليبس قصير الأجل لينتقل إلى نقطة جديدة B، وسبب تزايد الأجور بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاجية فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار، نفترض ارتفاعه بمقدار (X-P) كنسبة مئوية في السنة، ونجد في هذه الحالة منحنى فيليبس القديم لم يعد منطبقا على الحالة الجديدة للاقتصاد الوطني.

وحيث تبدأ التوقعات التضخمية الجديدة تتكيف مع معدل التضخم السائد فإن منحنى فيليبس سوف ينتقل بكامله إلى الأعلى إذا حدث مثل هذه التوقعات، سيكون لدينا منحنى فيليبس جديد عند الوضع  $P_E=X-q$ ، وهو لا يمثل وضعاً مستقراً، ذلك أنه إذا ظل معدل البطالة في الاقتصاد الوطني أقل من معدل البطالة الطبيعي فإن الأجور سوف تواصل ارتفاعها بمعدل أكبر من X، وسوف يستمر معدل التضخم في التزايد، الأمر الذي سيؤدي إلى تغير المعدل المتوقع للتضخم.

وما دام المعدل المتوقع للتضخم سيتغير فإن منحنى فيليبس سيواصل تغيره بالانتقال إلى الأعلى ولا يمكن الوصول إلى نقطة التوازن على منحنى فيليبس الجديد، ما لم يعد معدل البطالة إلى المستوى القديم، وعنده يتساوى المعدل المتوقع لتغير الأسعار مع المعدل الفعلي لتغير الأسعار وهو ما توضحه النقطة C التي تمثل الوضع التوازني الجديد.

وإذا كان معدل التضخم المتسق مع معدل البطالة الطبيعي غير التضخمي أعلى من اللازم فإنه من الممكن في هذه الحالة تخفيضه عن طريق السماح بزيادة معدل البطالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض الأجور الاسمية، وعندئذ تبدأ التغيرات السابقة في العمل بالاتجاه العكسي.

وهكذا يتضح أنه يوجد فقط تبادل بين البطالة والتضخم في الأجل القصير وأن معدل البطالة سوف يعادل المعدل الطبيعي في الأجل الطويل، بصرف النظر عن معدل التضخم وهو ما يعني أن منحنى فيليبس في الأجل الطويل يتخذ شكلاً عمودياً، وهو ما يشير إليه الخط العمودي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 35-36

## خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا النظرية لهذه الظاهرة التضخمية وتتبعنا لمصادرها وأنواعها والآثار الناجمة عنها بالإضافة إلى بعض السياسات التي تحاول الحد أو التقليل منها، يمكن أن نلخص إلى النقاط التالية:

- يمكن تعريف التضخم كظاهرة نقدية من خلال أسبابه المتمثلة في التوسع النقدي المفرط وزيادة النفقات، كما يمكن تعريفه أيضا على أنه ظاهرة سعرية من خلال نتائجه المتمثلة في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار؛

- هناك عدة أسباب تؤدي إلى الضغوط التضخمية منها الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج، والاستيراد لمعظم السلع والخدمات النهائية من العالم الخارجي؛

- ومن الآثار الناجمة عن التضخم نذكر منها ما يلي: تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى انخفاض ميل العائلات للادخار ويزيد ميلهم لإنفاقها على الاستهلاك؛

- ولمحاولة الدول التقليل من حدة ظاهرة التضخم وآثارها الاقتصادية والاجتماعية لابد عليها من تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية منها أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، أو أدوات السياسة المالية؛

- يعتبر معدل التضخم مؤشرا اقتصاديا هاما له علاقة مباشرة أو غير مباشرة مع مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، كعلاقته مع كل من تقلبات أسعار النفط، تغيرات أسعار الصرف، التغير في كتلة الأجور، التغير في الكتلة النقدية، معدلات البطالة...

الفصل الثاني

تفسير ظاهرة  
التضخم في الفكر  
الاقتصادي

تمهيد:

يعد التضخم من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي أخذت حيزا كبيرا في التحليل الاقتصادي من طرف رواد المدارس الاقتصادية سواء كانت التقليدية أو الحديثة.

حيث أخذت هذه الظاهرة تحليلا كبيرا من طرف مفكري النظريات التقليدية والتي تضمنت بحوثهم ودراساتهم حول المستوى العام للأسعار ومن ثم تبين القوى والعوامل المؤثرة في حركات وتغيرات تلك الأسعار، ولعل أبرز هذه النظريات التي قامت بتحليل حركة الأسعار المؤدية إلى ظهور الضغوط التضخمية نجد منها النظرية الكمية للنقود والنظرية الكينزية.

فبعد الحرب العالمية الثانية توسعت الدراسات والأبحاث حول سبب ظهور هذه النظرية، حيث تعددت الدراسات والمحاولات من الاقتصاديين لتفسير سبب التقلبات الحقيقية التي تحدث للمستوى العام للأسعار، والذي أدى بظهور فكر اقتصادي جديد مقدا انتقادات لاذعة للفر الكلاسيكي والفكر الكينزي حول أسباب التضخم، فجاءت أفكار وآراء هذه الفئة من الاقتصاديين ليفسروا أن التضخم عبارة عن مزج آراء الفكر الكلاسيكي وآراء الفكر الكينزي.

وبناء على ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

- المبحث الأول: ظاهرة التضخم من منظور النظريات التقليدية؛
- المبحث الثاني: تفسير النظريات الحديثة للتضخم؛
- المبحث الثالث: التضخم المستورد في الدول النامية والتضخم الركودي

## المبحث الأول: ظاهرة التضخم من منظور النظريات التقليدية

تختلف النظريات التقليدية المفسرة لأسباب ظهور الضغوط التضخمية والسبب في ذلك لاختلاف الظروف والأوقات التي ظهر فيها التضخم، ولهذا قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مطالب رئيسية حيث نتناول في المطلب الأول النظرية الكمية للنقود وفي المطلب الثاني النظرية الكينزية وفي المطلب الثالث والأخير الاختلالات التضخمية.

## المطلب الأول: النظرية الكمية للنقود

تعتبر النظرية الكمية في النقود من أهم النظريات الاقتصادية التي جاء بها الكلاسيك، حيث ركزت الاهتمام على دراسة تأثير التغير بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، واستطاعت هذه النظرية أن تفسر العديد من الظواهر الاقتصادية كالتضخم، الركود، النمو وحركة انتقال الذهب بين الدول وتأثيره على جميع المتغيرات الاقتصادية في كل دولة.

## الفرع الأول: تقديم النظرية الكمية للنقود:

بدأت فكرة النظرية منذ القرن السادس عشر، عندما حصل ما سمي بثورة الأسعار إثر تدفق المعادن النفيسة إلى أوروبا بكميات كبيرة، وترافق معه ارتفاع شديد في الأسعار، الأمر الذي أثار جدلا حول أسباب ذلك الارتفاع وطبيعته، وحاول الاقتصاديون آنذاك الربط بين زيادة كمية النقود وارتفاع الأسعار، ولكن الاقتصادي الفرنسي جان بودان أول من ربط زيادة كمية النقود التي حدثت بسبب تزايد كميات الذهب والفضة التي تدفقت من المستعمرات الإسبانية بعد اكتشافها وبين الارتفاع في الأسعار، وتبعه في هذا الرأي العديد من الاقتصاديين أمثال جان لوك، الفيلسوف الاسكتلندي دافيد هيوم ثم الاقتصادي كантиون الذي يعتبر أول من أشار إلى فكرة سرعة التداول، أما العالم الاقتصادي ريكاردو فقد طبق هذا التحليل على النقود الورقية مفسرا حالة التضخم التي سادت أوروبا، حيث خلص في تحليله إلى أن قيمة الوحدة النقدية تتغير عكسيا ونسبيا مع كميتها، وأكد بأن مضاعفة كمية النقود ستؤدي إلى مضاعفة الأسعار، وتعود أول محاولة لصياغة نظرية كمية للنقود في شكل رياضي للاقتصادي سيمون نيوكمب عام 1886م، إلا أنها لم تنتشر ولم تطبق، حتى جاء العالم الاقتصادي إيرفنج فيشر بصيغته الرياضية المشهورة في عام 1917م، والذي أطلق عليها صيغة فيشر نسبة إلى مكتشفها أو معادلة التبادل أو صيغة دوران المعاملات، والذي تم تطويرها لاحقا على يد مجموعة من الاقتصاديين في جامعة كامبريدج على رأسهم مارشال وبيجو، وأطلقوا على معادلتهم أسم معادلة كامبريدج

نسبة إلى الجامعة، وتسمى من قبل البعض بصيغة الأرصدة النقدية أو أثريجو تميزا لها عن صيغة فيشر.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: افتراضات النظرية الكمية للنقود

انطلقت النظرية الكمية في النقود من الدور الفعال للنقد في الاقتصاد واعتمدت على الأفكار الأساسية للمدرسة الكلاسيكية وأهمها:

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فإذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في المستوى الأسعاري السائدة وبنفس النسبة، وكذلك في حالة انخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار بنفس النسبة، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود و مستوى الأسعار بنفس النسبة، ويسمى هذا الشكل للنظرية بالجامد، وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود عند مستوى التشغيل الكامل للاقتصاد.

يستند أصاب هذا الرأي إلى أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، حيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه ارتفاع الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، ومنه ترى النظرية الكمية للنقود أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود، أي أن كمية النقود هي دالة بحيث كمية النقود متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.<sup>2</sup>

- العرض يخلق الطلب الموازي له: لقد ركزت أفكار المدرسة الكلاسيكية على العرض دون التركيز على الطلب لأن (قانون ساي) قانون المنافذ يفيد بأن كل إنتاج جديد سوف يجد الطلب المناسب له في السوق، لذلك على المنتجين زيادة الإنتاج وسوف يجدون في السوق الطلب المناسب لهذه المنتجات، ولعل اهتمام الكلاسيك بالعرض يقود لعدم توفر التقنيات اللازمة لزيادة الإنتاج كما هو الحال اليوم، لذلك ركزوا على العرض أكثر من التركيز على الطلب، كما أن التركيز على العرض يقود لفكرة الكلاسيك في أن الطلب الكلي

<sup>1</sup> محمد ضيف الله القطابري، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

<sup>2</sup> بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 6.

سوف يواجه العرض الكلي، ولما كان الطلب دالة في العرض، فإن العرض الكلي وحده هو الذي يتحكم بالحياة الاقتصادية.

- يتحقق التشغيل الكامل تلقائياً؛ اعتمدت فكرة التشغيل الكامل على فكرة قانون المنافذ (العرض يخلق الطلب الموازي له) أي طالما إذا زاد المنتجون الإنتاج سيجدون طلباً يواجه هذا العرض فإن التوازن سوف يتحقق بشكل تلقائي، ومعنى التلقائي هنا دون تدخل الدولة، أي زيادة الإنتاج سوف تجد المشتريين وسوف يتم تصريف المنتجات وإعادة الإنتاج، وهكذا يتم البيع والشراء بهذه السرعة، مما يؤدي لزيادة فرص الاستثمار وتشغيل العمال وزيادة الأرباح للمنظمين، كما ويرى الكلاسيك بأن الإنتاج يستمر بالزيادة حتى يصل الاقتصاد إلى التشغيل الكامل وتستمر هذه الحالة في الاقتصاد.

- ثبات سرعة التداول: تفترض النظرية ثبات سرعة التداول النقدي لأن الاقتصاد وصل إلى التشغيل الكامل وسوف يستمر بهذه الحالة، أي طالما أن حالة التشغيل حالة سائدة فسوف تبقى عدد دورات النقود ثابتة في الاقتصاد، ولو أن الكلاسيك لم يفترضوا ثبات سرعة التداول النقدي لكانت المعادلة قد اختلفت، وكان الاقتصاد قد دخل في حالة تقلبات، وأثر الطلب على حالة العرض السائدة، وفشل قانون ساي، وهذا ما حصل في الكساد الكبير عام 1929.

- استقلال حجم التجارة عن كمية النقود: افترض فيشر أن كمية المبادلات لا تتأثر بكمية النقود، أي أن المنتجين يقدمون إنتاجهم للسوق حسب مبدأ المنافسة الكاملة، وبالتالي لا يدرسون الطلب ولا يدرسون كمية النقود الموجودة، والسعر يتشكل بمعزل عن رغبات العارضين والطلبين وهذا الأمر يخدم غرض النظرية في أن كمية النقود هي التي تؤثر على الأسعار، فإذا ثبتنا سرعة التداول يجب تثبيت كمية المبادلات لكي تصدق تنبؤات المعادلة إلا في حالات استثنائية كما قال فيشر.<sup>1</sup>

#### الفرع الثالث: معادلة النظرية الكمية للنقود

تعتبر هذه النظرية من أولى النظريات التي حاولت تفسير تحديد المستوى العام للأسعار وما يحدث فيه من تقلبات، حيث قام الاقتصادي إرفنج فيشر بصياغة معادلة التبادل والتي من خلالها يعبر على أن المستوى العام للأسعار يتناسب تناسباً عكسياً مع كمية النقود على أساس تحقق عدد من الافتراضات الضمنية والظاهرية في معادلة التبادل وللتذكير بمعادلة فيشر للتبادل  $MV=PT$  حيث:

M: ترمز لمتوسط كمية النقود خلال فترة من الزمن؛

V: ترمز لسرعة دوران النقود؛

<sup>1</sup> علي كنعان، النقود والصرافة والسياسة النقدية، بدون دار النشر، دمشق، سوريا، 2011، ص ص 97-98.

P: يرمز للمستوى العام للأسعار؛

T: ترمز لحجم المعاملات.

وتنص هذه النظرية مع ثبات حجم المعاملات T وسرعة دورانها V ومع تحقق مجموعة من الافتراضات الضمنية، فإن زيادة كمية النقود M بنسبة معينة يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار P بنفس النسبة، وعليه فطبقا لمنطلق هذه النظرية وعلى افتراض تحقق افتراضاتها فإن أي زيادة في كمية النقود تخلق ضغطا تضخميا.

وكما هو معروف تطورت صياغة هذه النظرية على يد الاقتصادي ألفريد مارشال وأعضاء مدرسة كامبريدج وأخذت معادلة التبادل صيغة جديدة من جانب هذه المدرسة وذلك بإحلال فكرة الطلب على النقود K مكان سرعة دورانها وباستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي Y بدلا من حجم المعاملات، وعليه تصبح صيغة معادلة التبادل طبقا لمدرسة كامبريدج كما يلي:

$M = KPY$  حيث يرمز K إلى الطلب على النقود معبرا عنه بنسبة الأرصدة النقدية التي يرغب أفراد المجتمع الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية لإغراض المعاملات، ويرمز Y إلى الدخل القومي الحقيقي، كما يرمز M إلى حجم المعروض من كمية النقود و P المستوى العام للأسعار.

يستخدم الاقتصاديون في النظرية الكمية للنقود في معظم الأحيان الدخل القومي الحقيقي Y في معادلة فيشر بدلا من حجم المعاملات الاقتصادية T حيث تصبح المعادلة من الشكل  $MV = PY$ <sup>1</sup>، حيث ترمز M لكمية النقود، و v لسرعة دوران النقود، و p لمستوى السعر و y عدد الصفقات خلال مدة معينة ولتكن سنة، و  $p^*y$  هي عدد الدولارات التي تم تداولها خلال مدة معينة ولتكن سنة، معادلة كمية النقد هي متطابقة فتغير عنصر معين من المعادلة سيؤدي إلى تغير عناصر أخرى.<sup>2</sup>

$MV = PY$  يمكن مقارنتها بمعادلة كامبريدج  $M = KPY$  وهنا يبدو أن هناك اختلافا شكليا بينهما بمعنى أن  $K = 1/V$ ، وهنا نسارع القول بأن مدرسة كامبريدج لم تقصد من K كمعبر عن الطلب على النقود على أنها مجرد مقلوب V فلم ينظر إليها على أنها كم معطى مثل V تتحدد بعوامل مؤسسية بل نظر إليها على أنها تعبر عن دالة سلوكية للطلب على النقود فتحت الباب أمام أبحاث الاقتصاديين في

<sup>1</sup> David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macro économie**, 2eme Edition, Dunod, paris, 2002, p241.

<sup>2</sup> Gregory Mankiw, **Macroéconomics**, 9<sup>eme</sup> Edition, worth Publishers, New York, United States of America, 2016, P108

المجال النقدي نحو اكتشاف العوامل المحددة للطلب على النقود وتأثيره على الأحوال النقدية والسعرية.<sup>1</sup>

ولكن ما يجدر قوله في هذا المجال أنه بالرغم من أهمية تطوير معادلة التبادل كمعبر عن نظرية الكمية إلا أن مدرسة كمبرج النيوكلاسيكية لم تختلف في الفترة القصيرة عن المدرسة الكمية الكلاسيكية في إطار معادلة فيشر للتبادل فيما تنسبه من تأثير تغير معين من كمية النقود على المستوى العام للأسعار، ففي الفترة القصيرة تفترض مدرسة كمبرج ثبات حجم الناتج القومي وثبات الطلب على النقود لأنه يتحدد بمجموعة من العوامل يصعب تغييرها إلا في الأجل الطويل؛ كما تشارك المدرسة الكلاسيكية في بقية الافتراضات التي يترتب على تحققها التأثير الكامل والمتناسب للتغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار وعليه في الفترة القصيرة يترتب على زيادة عرض النقود على الطلب عليها أي إذا حدث فائض نقدي، ارتفاع متناسب في المستوى العام للأسعار.

أما في الفترة الطويلة حيث تنمو الطاقات الإنتاجية للاقتصاد القومي ومع الأخذ في الاعتبار اتجاه الطلب على النقود نحو التغير فإن زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج القومي سوف تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ولقد وجهت عدة انتقادات إلى النظرية الكمية كمفسر للتضخم وخاصة في صورتها التقليدية، فيرى البعض أن العلاقة الميكانيكية التي تسبغها على تأثير التغير في كمية النقود على المستوى العام للأسعار ليست بالشكل البسيط الذي تصوره هذه النظرية، فقد ترتفع الأسعار لأسباب لا دخل لزيادة كمية النقود فيها، ومن الانتقادات الموجهة إليها عدم واقعية افتراض ثبات الناتج القومي وسرعة دوران النقود، ومبدأ حياد النقود وأيضا افتراض أن العلاقة السببية بين كمية النقود ومستوى الأسعار تسير في اتجاه واحد، فافتراض ثبات الناتج القومي يستند إلى افتراض حالة التوظيف الكامل وهي حالة خاصة في البلاد الصناعية المتقدمة طبقا للنظرية الكينزية، كما أن سرعة دوران النقود تتغير انخفاضا وارتفاعا في كل من ظروف الكساد والرواج على التوالي، كما أن مبدأ حياد النقود غير واقعي فالناتج القومي يتأثر بالعوامل النقدية، ويقول النقاد أن الارتفاع المتواصل في الأسعار يؤدي إلى خلق المزيد من عرض النقود، ولكن يمكن القول أن نظرية الكمية في صورتها النيوكلاسيكية أخذت في صياغتها الجديدة بعض الانتقادات فاعترفت النظرية بنمو الناتج القومي في الفترة الطويلة، كما أن

<sup>1</sup> صبيحي تادرس قرينة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984، ص ص 233-236.

إدخالها فكرة الطلب على النقود كعنصر من عناصرها يعني أنها تأخذ في الاعتبار تأثير تغير سرعة دوران النقود على الأسعار.

إن نظرية الكمية رغم ما وجه إليها من انتقادات يمكن أن تفسر الارتفاع التضخمي في الأسعار تحت ظروف معينة يتحقق فيها قدر من افتراضاتها وخاصة في البلاد المتخلفة، حيث جمود جهازها الإنتاجي يقربها من افتراض ثبات الناتج القومي، كما أنه في صورة إجمالية لا يمكن إنكار ما لهذه النظرية من فضل السبق في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط النقدي في خلق الموجات التضخمية؛ وهو دور لم تنكره نظريات التضخم اللاحقة.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود

يعتبر كينز أول اقتصادي قام بتقديم انتقادات لاذعة للنظرية الكلاسيكية سواء من ناحية الافتراضات التي تقوم عليها أو من ناحية تحليلها لبعض الظواهر الاقتصادية، وفيما يلي أهم هذه الانتقادات:<sup>2</sup>

- من الخطأ الاعتقاد بوجود حالة توازن في الاستخدام الكامل أو التشغيل الكامل كما جاء به الكلاسيك بل على العكس من ذلك يرى كينز بأن التشغيل الناقص أو الغير الكامل هو الحالة الأكثر شيوعا وواقعية، ولهذا نلاحظ وجود بطالة إجبارية ناتجة عن نقص فرص العمل نتيجة تداخل عوامل اقتصادية واجتماعية ومالية...، وأن فكرة عدم حدوث فائض في الإنتاج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية غير صحيحة والدليل على ذلك أزمة فائض الإنتاج (1929-1933) ومنه فإن الإنتاج لا يكون ثابت كما جاء به الكلاسيك؛

- يرى كينز بأن العامل الأكثر تأثيرا على التوازن هو الدخل وليس المستوى العام للأسعار باعتبار أن الدخل هو الذي يؤثر على السعر باعتباره أداة للنمو الاقتصادي؛

- يعتبر كينز بأن العرض ليس هو الأساس بل الطلب هو الأساس، وأن الطلب يمكن أن يكون غير كافيا لامتصاص كل الإنتاج، ولهذا يقترح كينز زيادة النفقات الحكومية أي زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبشكل فعال وذلك بغرض إرجاع الاقتصاد إلى حالة التوازن، لأن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى علاج نسبي للبطالة وذلك بتشغيل جزء من العاطلين وبالتالي توزيع دخول إضافية مما يؤدي لزيادة الطلب الكلي وبالتالي التخفيف من البطالة؛

<sup>1</sup> صبيحي تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص ص 236-237.

<sup>2</sup> السعيد بريش، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007، ص ص 88-89.

- زيادة الطلب الكلي أو نقصانه له تأثير أكبر على الإنتاج من تأثير التغير في الأسعار على الإنتاج أي لا يمكن زيادة الإنتاج إلا في ظل زيادة الطلب؛
- إن فكرة المنافسة التامة ما هي إلا نموذج نظري فقط لا وجود له في الواقع حيث لا يمكن عرض سلع متجانسة يكون فيها السعر ثابتا دائما؛
- إن حجم الإنتاج يعتمد على عدة عوامل وليس على عنصر العمل فقط كما هو الحال عند الكلاسيك، بل يعتمد أيضا على السياسة النقدية والمالية... والتي تسلكها الحكومات وعوامل أخرى؛
- يرفض كينز فكرة حيادية النقود التي تعتمد عليها النظرية الكلاسيكية، ويعتبر أن للنقود دور أساسي في الحياة الاقتصادية وأنها تؤثر على المتغيرات الاقتصادية، وهذا يعني أن زيادة عرض النقود يؤثر على الدخل وكذلك على التشغيل والاستثمار بحيث زيادة في عرض النقود سيؤدي إلى نقصان في معدل الفائدة ومنه يرتفع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل؛

- يرفض كينز فكرة عرض النقود يؤثر على المستوى العام للأسعار فقط، ويرى أن المستوى العام للأسعار يؤثر على حجم الكتلة النقدية المعروضة أيضا حيث أن أي زيادة في المستوى العام للأسعار سيؤدي إلى تخفيض قيمة النقود ومنه ضرورة زيادة عرض النقود.

وكنتيجة لفشل الاقتصاد الكلاسيكي في تفسير الحياة الاقتصادية ظهرت النظرية العامة للتشغيل، الفائدة والنقود لكينز في سنة 1936م، وقد أحدثت هذه النظرية ثورة فكرية كبيرة مما زاد في أهمية التحليل الاقتصادي الكلي والسياسة الاقتصادية الهادفة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفادي الأزمات الاقتصادية.

#### المطلب الثاني: تفسير النظرية الكينزية للتضخم

لقد كان للنظرية الكلاسيكية دور في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أنه بعد أزمة الكساد العالمي ( 1929-1933) وعجز هذه النظرية عن إيجاد حلول لها ما أثبت عدم صحة هذا التحليل للتضخم إذ لم يؤدي زيادة كمية النقود الذي أصدرته الحكومة إلى ارتفاع الأسعار، بسبب ازدياد التفضيل النقدي للأفراد الذين كانوا يتوقعون انخفاضا أكثر للأسعار، وهذا ما يوضح أن النقود تطلب لذاتها زيادة على كونها وسيلة التبادل<sup>1</sup>، وقام الاقتصادي جون مينارد كينز بانتقاد المدرسة الكمية للنقود والذي نشر أعماله سنة 1936 في كتابه " النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود".

<sup>1</sup> بلعزوزبن علي، مرجع سبق ذكره، ص142.

## الفرع الأول: تقديم للنظرية الكينزية

تعرضت الأفكار الاقتصادية الرئيسية للنظرية التقليدية لعدة هزات على إثر نشوب الحرب العالمية الأولى، وفي فترة ما بين الحربين، وكان ذلك أكبر الأثر في نشأة النظرية الكينزية التي لم تدعو إلى هدم النظام الرأسمالي وإنما إلى تطويره.

وجدير بالذكر أنه كان قد سبق للعديد من الكتاب، خاصة المدرسة السويدية انتقاد النظرية التقليدية وإبداء آراء تتفق مع آراء كينز، إلا أن كتاباتهم لم تعرف إلا بعد ظهور وانتشار كتابات كينز خاصة كتابه في النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، والذي نشر عام 1936، والتحليل الكينزي يمثل عودة إلى الاهتمام بالتحليل الكلي الذي ينشغل بأداء الاقتصاد القومي في مجموعه. فيما يلي نتناول المعالم الرئيسية للنظرية الكينزية:

- نظرية التشغيل والتوازن الاقتصادي: على عكس النظرية التقليدية نقطة البداية عند كينز عدم صحة قانون المنافذ لساي والذي بمقتضاه العرض يخلق الطلب المساوي له، والصحيح لديه أن الطلب هو الذي يخلق العرض، وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل، والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن، والذي يتوقع المنتجون الحصول عليه من بيع حجم معين من الإنتاج، وهو الذي يعتبر المتغير المستقل، أما حجم الإنتاج وحجم الدخل فهي متغيرات تابعة.

ويتكون الطلب الفعلي من طلب على أموال الاستهلاك وطلب على أموال الاستثمار، ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده، فأما الطلب على أموال الاستهلاك فيتحدد بحجم الدخل والميل للاستهلاك، وهذا الأخير يحدد كيفية تقسيم الدخل بين الاستهلاك والادخار، فكلما كان حجم الدخل صغير كلما خصص الفرد كل هذا الدخل لأغراض الاستهلاك، وكلما زاد حجم الدخل كلما زاد حجم الاستهلاك بنسبة أقل وزاد حجم الادخار بنسبة أكبر.

أما الطلب على أموال الاستثمار فيتحدد بالميل للاستثمار ويتوقف هذا الميل على عاملين: سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة يتوقف على عرض النقود أي كمية النقود وعلى طلبها، أي تفضيل السيولة، أما الكفاية (أو الكفاءة) الحدية لرأس المال فهي عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال طوال الفترة، والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، فإذا كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة أقبل المنتجون على طلب أموال الاستثمار والعكس صحيح، حيث يفضل أصحاب الأموال المدخرة استغلالها عن طريق الإقراض بفائدة بدلاً من الاستثمار، وتتوقف الكفاية الحدية لرأس المال على توقعات

المستثمر بالنسبة لأثمان السلع والخدمات التي يساهم رأس المال في إنتاجها وتوقعاتهم بالنسبة لنفقات ذلك الإنتاج، وعلى ذلك فإن مستوى التشغيل (الإنتاج) يتوقف على حجم الطلب الفعلي وليس الطلب الكلي والعرض الكلي، الأمر الذي يمكن معه أن يتحقق التوازن عند مستوى أدنى من التشغيل الكامل حينما يكون الطلب الفعلي أقل من العرض الكلي، وهذه حالة الاقتصاديات الرأسمالية مما يترتب عليه تعرض هذه الاقتصاديات لفترات من الكساد والبطالة.<sup>1</sup>

- قللت النظرية الكينزية من أهمية سياسة مرونة الأجور والأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي، وتؤكد على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد اليوم، المتمثل في التشريعات الحكومية المحددة للأجور، وفي النقابات التي تمنع تخفيض الأجور حتى تحت أقصى الظروف الاقتصادية غير الملائمة.<sup>2</sup>

- نظرية النقود والفائدة: اختلفت نظرة كينز إلى النقود والفائدة عن تلك التي سادت عند التقليديين بشأنها فقد نظر الكلاسيك إلى النقود على أنها وسيلة للتبادل، الأمر الذي يعني أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار وقد قالوا بأن حجم الادخار يخضع لتأثير سعر الفائدة والعلاقة بينهما طردية.

وقد بين كينز أن هناك وظيفة أخرى للنقود، هي أنه مخزن للقيم، فالنقود يمكن أن تطلب لذاتها، والعوامل التي تحدد ذلك هي نفس العوامل التي تحدد تفضيل السيولة ( الحاجة لتسوية المعاملات الجارية، الحاجة للمضاربة، الحاجة للاحتياط للمستقبل، الاكتناز...)، وعنده أن الادخار والاستثمار يجري تعيين كل منهما بصورة مستقلة عن الآخر، كذلك فإن المدخرين ليسوا هم المستثمرون، يترتب على ذلك إمكانية أن يكون الادخار أكبر من الاستثمار وبالعكس، وعند تساوي الادخار والاستثمار يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مرحلة التشغيل الكامل.<sup>3</sup>

- دور الدولة: برهنت النظرية الكينزية أن الاقتصاد لا ينظم نفسه بنفسه تلقائياً كما يعتقد الاقتصاديون التقليديون، وأن تدخل الدولة يصبح ضرورة في ظل هذه الظروف لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص ص 130-131.

<sup>2</sup> ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكمي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009، ص 102.

<sup>3</sup> عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>4</sup> ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني، في صالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الكبير للاستهلاك، كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة إنفاقها الاستثماري، مما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الإنفاق الاستثماري الأول (نظرية المضاعف)، كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: تقديم التحليل النقدي الكينزي

اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك باعتباره عاملا هاما في التأثير على المستوى العام للأسعار و التوظيف ، مستعينا بأدوات اقتصادية تحليلية كالمضاعف والمعجل، بالتالي يعتمد التحليل الكينزي في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، من خلال التفريق ما بين حالة ما قبل بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتسمى بالحالة العامة، وحالة ما بعد بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل وتعرف بالحالة الاستثنائية، ونوضح ذلك فيما يلي:<sup>2</sup>

- المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل المواد الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي مستغلة، في هذه الحالة عند زيادة الإنفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة، مثلا فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج، مما يسبب ارتفاعا بسيطا في الأسعار لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج، غير أنه مع زيادة الإنفاق يتجه الاقتصاد الوطني من التشغيل التام حيث لا يقابل فائض الطلب زيادة في الإنتاج، حيث تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهذا التضخم هو "التضخم الجزئي" يظهر قبل الوصول إلى مستوى التشغيل التام، وسببه هو عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب الأعمال لرفع الأجور، وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتجين، وهذا التضخم لا يثير المخاوف لأنه يحفز على زيادة الإنتاج بسبب ارتفاع الأرباح.

- المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا أي زيادة في الطلب الكلي لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مرجع سبق ذكره، ص 131-132.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 143-144.

للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، ويسمى الفرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني فائض الطلب، والذي ينعكس على ارتفاع الأسعار ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب "القوة التضخمية" ويسمى كينز هذا التضخم بالتضخم البحت .  
وفي تقييمه للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة، وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، ونتاج وطني قريب من الثبات، مما يجعل النظرية الكمية أكثر تعبيراً عنها.

### الفرع الثالث: نظرية كينز لتفضيل السيولة

قدم كينز في كتابه الشهير النظرية العامة نظريته عن الطلب على النقود والتي عرفت بنظرية تفضيل السيولة، حيث حاول كينز التركيز على أهمية سعر الفائدة حيث أنه كان ينتمي وقت كتابة نظريته إلى مدرسة كامبريدج، وفي نفس الوقت أهمل كينز دور سرعة دوران النقود التي اهتمت بها نظرية فيشر، ولقد تساءل أيضا كينز مباشرة عن الدوافع التي وقفت وراء طلب الأفراد على النقود ورغبتهم في الاحتفاظ بها، ولقد وجد كينز تفسيراً أكثر تحديداً من المدرسة الكلاسيكية حيث أنه وجد ثلاث دوافع أساسية للطلب على النقود وهي:<sup>1</sup>

- الطلب على النقود بدافع المعاملات: يقصد بدافع المعاملات أن الأفراد يطلبون نقوداً من أجل إتمام معاملات التبادل، ويعتمد الطلب على النقود بدافع المعاملات على حجم المعاملات التي يجب أن تتم وعلى حجم الدخل، فكلما زادت المعاملات زاد الطلب على النقود لها. بالرغم من أن هذا الجزء من الطلب يفقد الفرد عائداً كان من الممكن تحقيقه لو أنه احتفظ بمثل هذا المبلغ في أصول تحقق عوائد، فإن المرء مضطراً للتضحية بهذا إذا أراد إتمام تبادلات يتطلب القيام بها استخدام النقود.

- الطلب على النقود بدافع الاحتياط: يقصد بهذا الدافع أن الأفراد يحتفظون بكمية من النقود من أجل تفادي تقلبات قد تطرأ في دخولهم مما يعرض أنماط الاستهلاك المعتادة لديهم للتقلب، كما أن هذه الكمية توفر متكافئاً يستخدم في الحالات الطارئة التي يكون المرء فيها بحاجة إلى نقود متوفرة لديه، ويعتمد الطلب على النقود بدافع الاحتياط على سعر الفائدة وحجم المعاملات غير المتوقعة. وبما أن التزامات الأفراد وقدرتهم على الشراء مرتبطة بدخولهم فإن الطلب على النقود بدافع الاحتياط يعتمد إيجابياً على الدخل، فكلما زاد الدخل زاد الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

<sup>1</sup> إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية في عرض النقود والتضخم في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان، السودان، 2015، صص 20-21.

- الطلب على النقود بدافع المضاربة: يقصد به أن الفرد يحتفظ بنقود إضافية بغرض المضاربة في حالة توقع ارتفاع سعر الفائدة في المستقبل، فالعلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة وسعر الفائدة علاقة عكسية فعند أسعار الفائدة المنخفضة تزيد النقود المطلوبة للمضاربة أكثر فأكثر، وتكون المفاضلة بين الاحتفاظ بها إما في شكل نقود أو سندات أو توليفة من النقود والسندات، بناء على العوائد والتكاليف المترتبة نظير توظيف ثروته في هذه البدائل.

هناك حالتين متطرفتين في الطلب على النقود بغرض المضاربة تستحق الاهتمام وهاتين الحالتين هما منطقة فخ السيولة والمنطقة الكلاسيكية: وهما كالتالي:<sup>1</sup>

- منطقة فخ السيولة: هذه المنطقة تتميز بأن أفراد المجتمع يكونوا على استعداد عند سعر الفائدة شديد الانخفاض للاحتفاظ بأي كمية من النقود يتم عرضها في السوق مهما كان مقدار هذا العرض، في هذه الحالة يكون الطلب على النقود بدافع المضاربة لا نهائي المرونة، هذا الوضع يعبر عن تدني مستوى الفائدة إلى مستوى منخفض للغاية بحيث تصبح توقعات الأفراد في اتجاه واحد وهو أن سعر الفائدة يجب أن يتجه في المستقبل إلى الارتفاع لأنه ببساطة لن ينخفض أكثر من ذلك، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الفائدة يعني ببساطة توقع انخفاض أسعار السندات وبالتالي يتجه الأفراد إلى التخلص منها والاحتفاظ بالنقود مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود بشدة.

يجب أن نؤكد على أنه من المتوقع أن يكون هناك أيضا فخ للسيولة إذا كان سعر الفائدة مساوي للصفر حيث أن الأفراد عند هذا السعر لن يكون لديهم استعداد للاحتفاظ بأي سندات على الإطلاق وإنما يفضلون في هذه الحالة الاحتفاظ بالنقود، السبب في ذلك يرجع إلى أفضلية النقود على السندات في الوساطة في التبادل.

- المنطقة الكلاسيكية: على النقيض من منطقة فخ السيولة فإن المنطقة الكلاسيكية تعكس ارتفاع سعر الفائدة إلى مستويات عالية حيث تصبح توقعات الأفراد في هذه الحالة تتجه إلى توقع انخفاض أسعار الفائدة في المستقبل وبالتالي يتوقع الأفراد اتجاه أسعار السندات إلى الارتفاع مما يدفعهم إلى تخفيض الطلب على النقود بدافع المضاربة وزيادة الطلب على السندات، وتتميز هذه المنطقة بأن الطلب على النقود بدافع المضاربة عديم الحساسية بالنسبة لسعر الفائدة ولذلك عرفت هذه المنطقة بالمنطقة الكلاسيكية لأن التحليل الكلاسيكي لم يرى أي تأثير لسعر الفائدة على الطلب على النقود وإنما الدخل هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود لغرض المعاملات.

<sup>1</sup> أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 159-160.

## الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية

لقد تعرضت نظرية كينز إلى الانتقاد، مثل غيرها من النظريات الاقتصادية الأخرى، فهناك عدة انتقادات وجهت إليها يمكن حصر أهمها في ما يلي<sup>1</sup>:

- اعتبر كينز سعر الفائدة أنه ظاهرة نقدية، يتحدد بنقطة التقاء منحني عرض النقود مع منحنى الطلب على النقود بدافع السيولة ولم يشير إلى التغيرات في مستوى الدخل التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة، فمن الصعوبة أن يحدد الطلب على النقود بدافع السيولة النقدية دون أن يعرف مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره في الطلب على النقود بدافع المعاملات وبدافع الاحتياط التي ذكرها كينز.

- يعتبر كينز سعر الفائدة متغيراً مستقلاً يؤثر بصورة مباشرة على تفضيل السيولة الذي يكون شديد الحساسية والمرونة لأي تغير في سعر الفائدة، وعن طريق هذا التأثير يمكن أن يتم تمويل الاستثمارات التي تؤثر بدورها على الدخل والعمالة، أي أن سعر الفائدة هو أداة يمكن أن توجه تفضيل السيولة لدى الأفراد وتسيطر على الطلب على النقود، باعتبار أن هذا الأخير يتناسب تناسباً عكسياً مع سعر الفائدة. إلا أن آلية حركة سعر الفائدة وفق هذا الفكر كانت محل انتقاد، يرى هيكس أنه لا يمكن اعتبار أن سعر الفائدة هو حلقة الوصل الوحيدة بين عمليات التمويل والقطاعات الاقتصادية:

- اكتفى كينز بالعوامل التي تحدد سعر الفائدة في الأجل القصير، ولم يتناول العوامل التي تحدده في الأجل الطويل، ويعتبر هذا استبعاد لعنصر الزمن وأثره في تحديد سعر الفائدة في الأسواق النقدية والمالية والائتمانية، لذلك تعتبر نظرية كينز نظرية سكونية وليست نظرية حركية، وهذا ما يتضح من خلال التركيز الذي أولاه كينز إلى العلاقة بين الدخل والاستهلاك في مدة معينة من الزمن، دون أن يهتم بتغير النمط الاستهلاكي مع مرور الزمن؛

- يعتقد البعض أن نظرية كينز ليست نظرية عامة رغم أن عنوانها يدل على أنها عامة، وحجتهم في ذلك أن هذه النظرية لا تصلح إلا لأحوال الكساد، فقد وضع كينز نظريته إبان فترة الكساد العظيم وكان متأثراً بالظروف التي عاصرها أثناء كتابتها، ولهذا فقد أهمل في كتاباته علاقة النفقة بالأسعار، كما أهمل التقلبات في الأسعار، ومع ذلك يذهب بعض الكتاب الاقتصاديين المعاصرين إلى القول بأن نظرية كينز ما هي إلا بداية، ويدعون لوضع نظرية عامة لنظرية كينز؛

- إن افتراضات كينز أن هناك حد أدنى لسعر الفائدة لا يمكن أن ينخفض إلى مستوى أدنى منه، وعند هذا المستوى يصبح الطلب على النقود نهائياً المرونة وهو ما أسماه بمصيصة السيولة، إن استخدام كينز

<sup>1</sup> بن يوسف نوة، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

لهذه الفكرة كان محل اختلاف بين الاقتصاديين فنجد كاتو وبتنكن يرى كل منهما أن مصيدة السيولة ما هي إلا افتراض نظري ولا يمكن تحقيقه في الواقع، فقد تبناه كينز كوسيلة لتفسير الواقع السائد من خلال مفهوم اقتصادي يوضح انهيار العلاقة بين كمية النقود والتمن (النظرية الكمية)، وبالتالي يعتبر تحليلاً نظرياً لتفسير الواقع السائد وقت ظهور هذه الفكرة.

- غموض النظرية الكينزية حول الادخار والاستثمار، فيطرح بعض الاقتصاديين من أمثال هوتري وأوهلن وروبرتسون تساؤلات كيف يتعامل الادخار مع الاستثمار دائماً حسب تعريف كينز لكل منهما، في حين أن هذا التعادل باعتراف كينز نفسه قد يعني توازناً في بعض الأوقات واختلال التوازن في أوقات أخرى.

### المبحث الثاني: تفسير النظريات الحديثة للتضخم

لقد أكدت النظرية الكمية التقليدية التي تربط مستوى الأسعار بكمية النقد أن تندر على إثر زحف التحليل الكينزي مع ثلاثينيات القرن الماضي، والذي حول العلاقة السابقة إلى علاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة، وبالتالي جعل من سعر الفائدة حسر عبور لأثر النقد إلى حجم الاستثمار.

ويلاحظ أنه طوال هذه السلسلة الكينزية لا يظهر أي أثر صريح على مستوى الأسعار وهو ما يدل على استبعاد جذري للنظرية الكمية في التحليل الاقتصادي، ذلك أن كينز يعتبر أن مجال تحديد مستوى الأسعار هو سوق السلع والخدمات، أما سعر الفائدة فيتحد في سوق النقود.

لقد أجريت عدة دراسات نظرية وميدانية بعد كينز، تستهدف إحياء النظرية الكمية للنقود، والتي كاد كينز أن يردمها بأفكاره الجديدة، فأعادت لتلك النظرية التقليدية روحها بثوب جديد، حيث أعطى هؤلاء الاقتصاديون دوراً أكبر للنقد في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة نقدية فعالة.

### المطلب الأول: النظرية الكمية الحديثة في النقد (النقدويين)

كتب ميلتون فريدمان في عام 1956 مقالته الشهيرة "دراسات في النظرية الكمية في النقد" والتي كانت البداية لإعادة إحياء النظرية الكمية للنقود في مدرسة شيكاغو، والتي رفضها التحليل الكينزي جملة وتفصيلاً، ولقد أخذ فريدمان من الدراسات والتحليل السابقة تحاليله للدفاع عن النظرية النقدية الجديدة والتي أطلق عليها اسم النظرية الحديثة لكمية النقود، والتي سنتناول معالمها من خلال ما يلي:

### الفرع الأول: تقديم للنظرية الكمية الحديثة للنقد:

لقد جاءت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان في عام 1956 حين نشره لمقالته الشهيرة "دراسات في النظرية الكمية في النقد" لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية ولكن في صورة جديدة، حيث تعكس المرحلة الثالثة من مراحل تطور النظرية النقدية والتي يطلق عليها النظرية المعاصرة

لكمية النقود أو النظرية الكمية الجديدة والتي بموجبها تحويل النظرية الكمية من مجرد نظرية للطلب على النقود إلى نظرية في الدخل النقدي مما أعاد التأكيد على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الاقتصادي.

أصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين (أصحاب المذهب النقدي) ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايد ليس في مجال الفكر والتحليل النقدي وإنما أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموماً<sup>1</sup>. ويعتقد أصحاب المدرسة النقدية بأن للسياسة النقدية أثراً فعالاً على مختلف الأنشطة الاقتصادية، بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة انكماشية أو تضخمية، وحسب اعتقادهم دائماً أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية لتحقيق الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي فإن هذا الهدف لن يتحقق وإنما على العكس فإن هذا التدخل قد يؤدي إلى تعميق اللاتوازن، ولهذا تحتل السياسة النقدية المرتبة الأولى في السياسة الاقتصادية، على اعتبار أن التغيرات التي تصيب الأنشطة الاقتصادية تبعاً للتغيرات التي تحدث في كمية النقود أكثر تأثيراً وأكثر فعالية من التأثيرات الناجمة عن السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام).

لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والأسعار، وهذه الأسعار تختلف في المدى القصير عنه في المدى الطويل حيث يمارس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً وهاماً على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل الوطني وذلك على النحو التالي:

الحالة الأولى: إن زيادة المعروض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد والمشروعات فوق المستوى المرغوب فيه مما يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق عند هؤلاء الأفراد، وبالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي ينجز عنه زيادة في الإنتاج والتشغيل، هذا إذا كان الاقتصاد دون التشغيل الكامل مما يؤدي إلى حدوث زيادة في الأرصدة المرغوبة، أما إذا كان الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل فإن الأثر ينعكس على الأسعار التي ترتفع، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة، والحقيقة تتم في هذه الحالة عن طريق الأسعار (ارتفاع المستوى العام للأسعار).

<sup>1</sup> وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص ص 41-40.

أما الحالة الثانية: عند تخفيض المعروض النقدي من طرف البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة هذا يؤدي إلى تقليص كمية النقود عند الجمهور ومن ثم ينخفض الإنفاق على السلع أو لخدمات، مما يدفع الدخل الوطني إلى مستوى أدنى، بمعنى أن الجمهور عندما يواجه نقصاً في السيولة فإنه يخفض من إنفاقه إلى أن ينخفض الدخل الوطني، حيث تسترد النسبة الأصلية بينه وبين المعروض النقدي مرة أخرى.

### الفرع الثاني: افتراضات النظرية

يمكن تلخيص معالم النظرية الكمية الجديدة حسب فريدمان في النقاط الآتية:<sup>1</sup>

- النظرية الكمية هي قبل كل شيء نظرية في الطلب على النقد، فهي ليست نظرية في الناتج أو الدخل القومي أو مستوى الأسعار؛
- النقد عبارة عن أصل من الأصول، وهو أسلوب في حيازة الثروة فبالنسبة للمؤسسة الإنتاجية يعد النقد سلعة رأسمالية أو مصدر الحصول على الخدمات الإنتاجية، وبهذا المعنى تكون نظرية الطلب على النقد موضوعاً خاصاً من نظرية رأس المال؛
- يمكن إجراء تحليل لطلب على النقد للحائزين على الثروة بشكل مطابق لطلبهم على الخدمات الاستهلاكية، وكما هو الحال في نظرية اختيار المستهلك، فإن الطلب على النقد (أو أي أصل خاص) يخضع أساساً لثلاث مجموعات من العوامل:
- أ- الثروة التي يمكن حيازتها تحت مختلف الأشكال تماثل قيد الموازنة؛
- ب- سعر ومردود هذا الشكل من الثروة والأشكال الأخرى لها؛
- ت- أذواق وتفضيلات الوحدات الحائزة للثروة.
- بنظرة واسعة وعمامة تشمل الثروة الكلية كل موارد الدخل أو الخدمات المعدة للاستهلاك، إحدى هذه الموارد تتمثل في الطاقة المنتجة للعنصر البشري، وبالتالي فهي تمثل أحد أشكال التي يمكن أن تعاز به الثروة، ومن خلال هذه النظرية فإن معدل الفائدة يعبر عن العلاقة بين المخزون وهو الثروة وبين التدفق وهو الدخل، فإذا كان (Y) يرمز للتدفق الكلي للدخل و (r) لمعدل الفائدة فإن الثروة الكلية تكتب بالصيغة التالية:  $W=Y/r$

<sup>1</sup> رحييم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص

- يمكن حيازة الثروة بأشكال مختلفة، والجائز النهائي للثروة يوزع ثروته بين تلك الأشكال المختلفة بصورة تحقق بها أعظم منفعة، مع اعتبار الظروف التي تسمح له باستبدال شكل ما من الثروة بشكل آخر، أي تماما بمعدل الإحلال الذي يرضاه، ويجب في كل الأحوال اعتبار التدفقات والمخزونات على حد سواء.

وهكذا يتضح من تحليل فريدمان أنه يعتبر النقد شكلا من أشكال الثروة، وبالتالي فهو يدرس الطلب على النقد كجزء لا يتجزأ من نظرية رأس المال أو نظرية الثروة، ويقصد هنا بالثروة بمفهومها الواسع أي الثروة الكلية، وقد استخدم فريدمان مفهوم الدخل الدائم حتى يتجنب المعنى التقليدي للدخل والمتمثل في الدخل الجاري، غافلا عن الدخل غير الجاري كالدخل المؤقت، فضلا عن الدخل الجاري خاضع للتقلبات باستمرار مما يجعله غير صالح إلا لدراسات الفترة القصيرة من جهة، كما أنه لا يعد محددًا لسلوك المستهلك (وقد درس نظرية الطلب في إطار نظرية المستهلك) من جهة أخرى، فالدخل الدائم يتضمن أيضا الدخل المتوقع وكذا المخزون المتاح أو المتوفر من الدخل السابق، وذلك بغض النظر عن مختلف مصادر الدخل.

### الفرع الثالث: معادلة النظرية الكمية الجديدة للنقود

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ولكن في صورة جديدة، وأصبح أنصارها الذين يسمون "بالنقديين" يشكلون قوة ذات نفوذ متنامي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة تحت رئاسة رونالد ريغان وفي بريطانيا تحت زعامة مارجريت تاتشر وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة التضخم.

ويعزي رواج هذه النظرية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان في صياغة النظرية الكمية في ثوبها الجديد والبحوث التطبيقية التي رآها هو وفريق مدرسته بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينات، فانتشار ظاهرة التضخم الركودي حيث صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة، وهي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة التي يعبر عنها منحى فيليبس، وأيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية، في ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تثير الاهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم.

ومن الوجهة العممة تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، وترفض هذه النظرية دور الأجور والنفقة في دفع الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم والبطالة.

أن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في المستوى العام للأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات، إن الصورة الجديدة للنظرية الكمية وإن أعطت في النهاية أهمية كبيرة لكمية النقود كمحدد لمستوى الأسعار إلا أنها أكثر تعقيدا من صورتها السابقة.

وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية نشير ابتداء إلى قول فريدمان بأن معادلة التبادل التي صاغها فيشر ولكن في صورتها الدخلية لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود  $V=YP/M$  لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل القومي الحقيقي (Y) وكمية النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تقول شيئا عن العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة فمن الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل القومي الحقيقي والأسعار، ومثل هذه النتيجة تضمنتها آراء تلاميذ كينز المتطرفين تحت ما عرف باسم "مصيدة السيولة" في أوقات الكساد والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد<sup>1</sup>. كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع مستوى الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والنتائج القومي، وهذه النتيجة تمثل موقف المتطرفين من أنصار النظرية الكمية، وبنفس المنطق يمكن التصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة (انخفاض سرعة دوران النقود) والأثر المتبقي ينعكس في تغير كل من الأسعار والنتائج القومي، ويقول فريدمان أن هذه النتيجة كشفت عن تحقق التجارب النقدية في الولايات المتحدة خلال تحرك الأسعار في الفترة الطويلة ليثبت هذا إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة خلال الفترة التي بدأت بعد انتهاء الحب الأهلية سنة 1879-1865 فيقول أن الرصيد النقدي زاد خلال هذه الفترة بـ 10% ولكن ارتفاع الدخل القومي الحقيقي زاد إلى الضعف فانخفض الرقم القياسي لأسعار الجملة إلى النصف بالقياس إلى مستواه عند

<sup>1</sup> صبيحي تادرس قريضة، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-244.

بداية الفترة، ويتصور فريدمان نتيجة أخرى وهي أن التغير في كمية النقود يدعمه تغير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في نفس الاتجاه وينعكس إجمالي أثر التغير في كمية النقود وسرعة دورانها في إحداث تغير الناتج القومي والأسعار بنسب متفاوتة، من هذا التوضيح المبسط نستنتج أن تحليل فريدمان يسمح بإمكانية تغير كل من الناتج القومي وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود؛ وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكمية التقليدية، وخاصة في صورتها الكلاسيكية، وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسين وهما:

1- المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج القومي من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود؛

2- التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من دخولهم النقدية، وهنا يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفصلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد.

يرى فريدمان أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الحقيقية (M/P) دالة في المتغيرات الآتية:

- تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة، وتقاس بما يفقده المحتفظون بها من عائدات مضحى بها في صورة عائد مضحى به في صورة فائدة على السندات  $R_B$  أو ربح مضحى به في صورة عائد على الأسهم  $R_S$  وما يمكن أن يفقده المحتفظون بثروتهم في نقود من شكل انخفاض في قوتها الشرائية نتيجة للتضخم ويقاس بمعدل التضخم المتوقع أو معدل الارتفاع المتوقع في الأسعار  $dp/dt * 1/P$  خلال فترة من الزمن.

- الثروة والدخل الحقيقي: حيث أشارت النظرية الكمية الحديثة إلى الثروة كمتغير أساسي في دالة الطلب ويستخدم فريدمان سعر الفائدة العام (r) لتصوير العلاقة بين الدخل الحقيقي الذي يعترتيار وبين الثروة التي تعتبر رصيد أي إذا كانت (Y) في التدفق الكلي للدخل و (r) هو معدل الفائدة و (W) هو

الثروة الكلية فإن:  $W=Y/r$ <sup>1</sup>، ويعتبر فريدمان الدخل القومي الحقيقي في دالة الطلب على النقود كمتغير محدد للطلب عليها وكمعبر عن الثروة الحقيقية، ولا يأخذ فريدمان بمفهوم الدخل الجار كما فعل كينز والتقليديون من قبله بل يأخذ بمفهوم الدخل الدائم أو المستمر وهو رقم متوسط يعكس التيار المتدفق من الثروة كما تحدده تجارب الماضي وواقع الحاضر وتوقعات المستقبل ولنرمز له بالرمز  $(Y_p)$ ؛

- النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية ولنرمز لها بالرمز  $(H)$ ؛

- وأخيرا العوامل التي يمكن أن تؤثر في تفضيل وأذواق المحتفظين بالنقود بالمقارنة بغيرها من الأصول الأخرى ولنرمز لهذه المجموعة من العوامل بالرمز  $(U)$ .

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

$$M= F(R_B ,R_S, dp/dt*1/P, Y_p , H, U)$$

من الواضح أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود ترتفع كلما ارتفعت العائدات المضحى بها نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء سندات وأسهم، وأيضا إذا انخفضت قوتها الشرائية نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء سلع ترتفع أسعارها، ومن المنطق القول أن الطلب على الاحتفاظ بالنقود يزيد، مع بقاء العوامل الأخرى على حالها - إذا انخفضت تكلفة الاحتفاظ والعكس إذا ارتفعت تكلفة الاحتفاظ بها - ويرى فريدمان أهمية الثروة الحقيقية والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود، والمنطق وراء هذه العلاقة الطردية بين الطلب على النقود والدخل القومي الحقيقي يتمثل في أنه على المستوى القومي عندما يزيد الدخل القومي الحقيقي يزيد الطلب الكلي على النقود لتمويل المعاملات الاقتصادية، وهنا يكون الطلب على النقود دالة طردية تناسبية في الدخل القومي الحقيقي، كما أنه من ناحية أخرى على مستوى الدخل القومي الحقيقي للفرد يمارس التغير في الدخل الحقيقي أثرا آخر على الطلب على النقود، فعندما يزيد الدخل الحقيقي للفرد يزيد الطلب على الاحتفاظ بالنقود، ولكن بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد استنادا إلى أن الطلب على النقود يماثل الطلب على السلع الكمالية، فمرونة الطلب الداخلية على النقود أكبر من الوحدة.

<sup>1</sup> عبد الحميد لخديفي، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2015، ص32.

أما النسبة بين الثروة البشرية والثروة غير البشرية كمتغير في دالة الطلب الكلي على النقود يرى فريدمان أن العلاقة السببية بين هذا المتغير والطلب على النقود علاقة طردية، فارتفاع هذه النسبة يحفز الأفراد في مجموعهم على الاحتفاظ بنسبة أكبر من دخولهم في شكل أرصدة نقدية، الحجة في ذلك إلى أن الثروة المادية قابلة للتحويل إلى شكل نقدي، بينما يصعب تحويل الثروة البشرية إل شكل نقدي، وعليه كلما ارتفعت نسبة عنصر الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما زاد الطلب على النقود حتى يمكن مواجهة تلك الفترات التي تكون فيها سوق العمل راكدة.

وإجمالاً يمكن القول أن الطلب على الاحتفاظ بالأرصدة الحقيقية (M/P) يميل إلى الارتفاع، وبالتالي تزيد نسبة ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به من دخولهم في شكل نقدي (K) أو تتجه سرعة دوران النقود (V) نحو الانخفاض كلما انخفضت تكلفة الاحتفاظ في معدلات العائد على الأصول المالية البديلة، وانخفاض معدل التضخم المتوقع، وارتفاع نسبة عنصر الثروة البشرية إلى إجمالي ثروة المجتمع، وكلما ارتفع الدخل القومي الحقيقي الدائم والدخل الحقيقي للفرد، وكلما زادت درجة تفضيل الأفراد للاحتفاظ بثروتهم في شكل نقدي، ومن المتوقع حدوث العكس إذا حدث تغير في محددات الطلب كانت محصلته تخفيض الطلب على النقود.<sup>1</sup>

ويرى فريدمان أن الثروة الحقيقية وبالتالي الدخل القومي الحقيقي هو المحدد الرئيسي للطلب على النقود في المدة الطويلة، وأنه في ضوء استقرار دالة الطلب على النقود واستقلال عرض النقود عن الطلب عليها يلخص فريدمان إلى أن الذي يحكم التغير في المستوى العام للأسعار في المدة الطويلة هو التغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود، وإذا أخذنا في الاعتبار التغير في الناتج القومي يعتبر التغير في كمية النقود متغيراً استراتيجياً.

ويرى أيضاً فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الإتجاهي في الدخل القومي الحقيقي مع الأخذ في الاعتبار معدل التغير الإتجاهي في سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي، وبالتالي الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛ وهذا يعني عودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية.

وفي الأخير ترى النظرية المعاصرة لكمية النقود أن مصدر الارتفاع التضخمي في الأسعار يرجع إلى زيادة الرصيد النقدي في المجتمع عن الحجم الأمثل الذي يحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار،

<sup>1</sup> محمد عزت غزلان، مرجع سبق ذكره، ص ص 305-306.

وأن المعدل الأمثل للتغير في كمية النقود هو ذلك المعدل الذي يقابل التغير الإتجاهي في كل من الناتج القومي والتغير في الطلب على النقود أو في سرعة دورانها.

#### الفرع الرابع: انتقادات النظرية

لم تخلو نظرية فريدمان من الانتقادات وبصفة عامة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:<sup>1</sup>

- إن هناك علاقة مباشرة وقوية بين العرض الكلي للنقود والطلب الكلي للنقود، حيث أن السياسة النقدية التوسعية تخلق فائضا في تداول النقود مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع الإنفاق الكلي، ولهذا فإن فاعلية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة وعلى الدول ضبطها عوض كمية النقود، إذ يكون مناسباً مع حجم الإنتاج كشرط أساسي لاستقرار الأسعار، وهو ما يمكن بواسطته معالجة حالة التضخم؛
- المبالغة الكبيرة في أهمية النقود ودورها في الاقتصاد وإهمال تأثير العوامل الأخرى مثل إنتاجية العمل التنظيم والخبرة؛

لم تستطع النظرية النقدية الحديثة إيجاد حل للأزمات الإقتصادية الحديثة والتي تختلف عن أزمة الكساد.

#### المطلب الثاني: نظرية التوقعات الرشيدة

ينتمي أنصار هذا الاتجاه إل التيار النيوكلاسيكي الذي يركز على مقولات المنافسة الكاملة، وضرورة توفر المرونة التامة لتغيرات الأسعار والأجور، وأهمية ذلك في تحقيق التوزيع الأمثل للموارد. يعتبر جون موث أول من صاغ الفرضية بشكلها المعروف وهو الذي أعطاها التسمية الحالية من خلال بحث له بعنوان " التوقعات العقلانية ونظرية حركات السعر" سنة 1961، في محاولة لتفسير حركة الأسعار من خلال عملية التوقعات، إلا أنها لم تستخدم إلا بعد الأعمال التي قام بها لوكا (R. Lucas) سنة 1972، سيرجون سنة 1973، بارو سنة 1977 وغيرهم حول التفسير النيوكلاسيكي للناتج والتضخم في السبعينيات.

وينطلق أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة من فرض بسيط ينص على أن الأعوان الاقتصاديين هم رشيدون ويبحثون على تعظيم منافعهم وأرباحهم، فهناك أمام كل وحدة اقتصادية كم معين من المعلومات، وعند إجراء التوقعات التي تبنى عليها قرارات الأعوان الاقتصاديين في المستقبل فلا بد وأن تستخدم تلك المعلومات أفضل استخدام ممكن لكي تكون التوقعات رشيدة والقرارات حكيمة.

<sup>1</sup> عبد الفتاح عبد الرحمان، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1996، ص ص 306-307.

كما دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية التي يمثلها ليندبرج، ليندال وبنث هانسن، فهذه المدرسة التي تبلورت في الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي، كانت ترى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل وخطط الإنتاج كما ذهب كينز، بل وعلى خطط الإنفاق الوطني من جهة وخطط الإنتاج الوطني من جهة أخرى، أو بعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار، وقد انتهت هذه المدرسة إلى القول بأن التضخم أو الانكماش إنما ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فلوزاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع، والتضخم في هذه الحالة يعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض في طلب أو خطط شراء لم تتحقق في أسواق السلع وفي أسواق عوامل الإنتاج.

تستمد مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسير التضخم على النموذج الاقتصادي السياسي الكلاسيكي ومن أهم الدعائم التي قام بها النموذج في مجال النقود هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيك إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية، إنما مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق ولهذا فإن التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أي تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد الوطني، ويضاف إلى ما تقدم أنه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها، فإنه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبق للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار، ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق.

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية ( التي تعرضت في الفكر الاقتصادي لانتقادات عنيفة) يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة أنه لو توافرت المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة فإن الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف تأثيرها فقط إلى المستوى العام للأسعار، أما الأسعار النسبية فتظل كما هي، ومن ثم تظل خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود، هذا شريطة وجود معرفة كاملة بخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود من طرف المشاركين في النشاط الاقتصادي قصد استخدامها لمواءمة سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار.

على الرغم من أن فرضية التوقعات الرشيدة لجون موث قد نظر إليها على أنها ثروة في عالم صياغة التوقعات، حيث كان لها أثرا واضحا في إعادة صياغة النماذج الاقتصادية الكلية، إلا أن الفرضية لم تخلو من الانتقادات.

انتقدت الفرضية على أساس أنه ليس من المعقول أن نفترض أنه عند قيام ببناء التوقعات فإنه سوف يكون واعيا بحيث يستخدم كافة المعلومات المتاحة حول المتغير، أليست الحقيقة أن الكثير من الناس يجهل الأمور الاقتصادية.

الكثير من القضايا الهامة لم تكن واضحة في إطار هذه الفرضية ومن هذه القضايا كيفية حصول الوحدات الاقتصادية على المعلومات.

إن فرضية التوقعات الرشيدة تفترض أن الوحدات الاقتصادية لديها حرية الوصول إلى كافة مصادر المعلومات الضرورية التي تمكنها من بناء توقعاتها وفقا للفرضية، ولكن كيف تتمكن الوحدات الاقتصادية من تشكيل توقعاتها إذا كانت المعلومات غير متاحة.

إن فرضية التوقعات الرشيدة تتجاهل تكلفة المعلومات حيث تفترض أن تكلفة المعلومات متاحة لكافة الوحدات الاقتصادية، ولذلك يطلق على الصياغة القوية للتوقعات الرشيدة "مدخل كل المعلومات" على أن الحصول على المعلومات من الناحية الواقعية أمر مكلف للغاية.<sup>1</sup>

#### المطلب الثالث: نظرية التضخم الهيكلي

وهو أحدث تفسير للتضخم خاصة في البلدان النامية التي تسعى إلى تحديث وتنمية اقتصادياتها وهو تفسير يذهب إلى أن التضخم ينجم عن تغيرات داخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد حتى ولو لم يكن الطلب الكلي نفسه مفرطاً أو لم يكن هناك تركيز اقتصادي، ويرتكز هذا التفسير أيضا إلى وجود قطاعات اقتصادية تكون فيها الأجور والأسعار مرنة ارتفاعا وغير مرنة انخفاضاً إذا ما انخفض الطلب الكلي في الاقتصاد، وأما تغير تركيب الطلب فهو أمر طبيعي وضروري في اقتصاد ديناميكي لا بد أن ينتج عنه تغير مستمر في أذواق المستهلكين ورغباتهم، وهو أمر يتطلب تغيرا مستمرا في عملية توزيع الموارد الإنتاجية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ويتطلب ذلك مرونة في عرض هذه الموارد وقابلية تامة نسبيا على الحركة قطاعيا وجغرافيا ومرونة في الأجور والأسعار وهي شروط يصعب تحقيقها في الاقتصاد الحديث عموما وفي الاقتصاديات النامية على وجه الخصوص، وذلك لأن هذه الاقتصاديات في حاجة إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية التي لا تعطي مردودا في زيادة الإنتاج إلا بعد فترة من الزمن، بينما يؤدي استمرار زيادة الإنفاق الاستثماري إلى ارتفاع المدخولات النقدية وبالتالي ارتفاع الطلب الاستهلاكي بمعدلات عالية لا تتناسب مع زيادة الطاقات الإنتاجية وهذا مما يؤدي إلى بقاء الأسعار مرتفعة حتى في حالة جود بطالة عالية، فإذا حدث أي ارتفاع في الطلب الكلي في قطاع

<sup>1</sup> هاجيرة دلي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم - إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص ص 40-42.

معين انعكس على باقي القطاعات وترتفع الأسعار من قطاع إلى آخر، مثلما يحصل ما بعد الحروب عندما يرتفع الطلب في القطاع الاستهلاكي يكون القطاع الإنتاجي في مرحلة انتقال من إنتاج عسكري إلى مدني وهي تغيرات هيكلية لا بد منها.<sup>1</sup>

إن التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي-الاجتماعي لا يمكن تحقيقها عن طريق آلية السعر التي تعمل ضمن هيكل سوق غير تامة تماما وتتصف بمحدودية حركة الموارد وهكذا تظهر النواقص وعدم التوازن، لقد كان التحليل الهيكلي يهتم بالتعرف على هذه العوائق وتحليلها (الضغوط التضخمية الهيكلية) وكانت القيود التي ينظر لها الهيكلية على نحو عام هي:

- العرض غير المرن للغذاء؛

- قيد الصرف الأجنبي؛

- قيد الميزانية.

بالنسبة لقيد القطاع الزراعي فقد كانت المدرسة الهيكلية ترى أن التحضر وارتفاع الدخل قاد إلى طلب متزايد وسريع على الغذاء والذي لا يمكن مواجهته من قبل القطاع الزراعي، وهكذا فإن استجابة العرض كانت فقيرة أو ضعيفة بسبب القيود الهيكلية ضمن القطاع الزراعي، إن عدم مرونة العرض تشكل عنصرا في التضخم الهيكلي، أما قيد الصرف الأجنبي فإنه ينشأ لأن معدل نمو الصرف الأجنبي المستلم لم يكن كافيا لمواجهة الطلب المتزايد على نحو سريع على الاستيراد الذي يخلق عن طريق مجهودات التنمية.

والنمو السريع للسكان وجهود التصنيع الذي حصل في بيئة ذات قيود تكنولوجية، وعدم التوازنات الهيكلية وعدم حركة الموارد، أن العجز في الاستيراد وارتفاع أسعار الاستيرادات قد عزز تراكم الارتفاع في السعر، إن صعوبات ومشكلات ميزان المدفوعات كانت قد أجبرت البلدان على تخفيض قيمة عملاتهم وهذا بدوره يضيف ضغوطا محلية وبخاصة عندما تكون مرونة الطلب على الاستيراد منخفضة جدا، أما القيد الثالث الذي تعرف عليه أعضاء المدرسة الهيكلية فقد كان النقص في الموارد المالية الداخلية، إن موجودات التنمية زادت المدى الضروري لتدخل الحكومة في الاقتصاد الوطني (وبخاصة تجهيز وتوفير الهياكل الارتكازية المادية) ولكن إيرادات الحكومة نادرا ما تتوسع على نحو سريع وكافي لمواجهة نمو الإنفاق، إن هياكل الضريبة كانت منحدره أو مرتدة وبيروقراطيات جمع الضرائب

<sup>1</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعيد الين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص459.

كانت في بعض الأوقات شبه مهجورة أو قديمة وغير كفوءة وفسادة، إن عدم كفاية الإيراد عادة تتم محاولة تجاوزها عن طريق الموارد مما يخلق عجز مالي تكون له نتائج تضخمية.

تتضمن الضغوط التي تجعل التغيير الهيكلي مطلوباً لأسباب عدة منها النمو السريع في السكان والحتميات السياسية للتطور الاجتماعي السريع والنمو البطيء في إنتاج الغذاء والاعتماد المتزايد على النفط المستورد والاعتماد المتزايد على استيراد المنتجات المتقدمة صناعياً، أما عوائد التغيير الهيكلي فقد كانت نواقص في أسواق عناصر الإنتاج (بخاصة العمل ورأس المال)، وعدم كفاية النقل واستعمال موارد الضرائب في مصروفات غير إنتاجية والتنظيمات البيروقراطية، وأخيراً فإن الآليات التي تنشر التضخم فقد كانت نقابات العمال والجمعيات المهنية وغيرها والتي تعمل من أجل حماية الدخل الحقيقية، واحتكارات القلة في إنتاج السلع والخدمات والسلطات النقدية التي تمد ارتفاعات الأسعار.<sup>1</sup>

المطلب الرابع: نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف ونظرية المدرسة السويدية

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تفسير النظرية الناجمة عن دفع التكاليف للتضخم، وتفسير المدرسة السويدية الحديثة لظاهرة التضخم.

الفرع الأول: نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف

تطرقت هذه النظرية إلى دور الأجور في إحداث التضخم، حيث أجريت في أوروبا والولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية العديد من الدراسات حول ارتفاع معدلات الأجور وأثرها على تكاليف الإنتاج ومن ثمة مستويات الأسعار.

أظهرت دراسة ألبان فيليبس حول الاقتصاد البريطاني للفترة (1861-1957) وجود علاقة عكسية بين البطالة ومعدل التغيير في الأجور، ولتوضيح ذلك نستعين بصياغة العلاقة الرياضية التالية:

$$\widehat{W} = f(u) \dots \dots (1)$$

حيث أن:  $\widehat{W}$  معدل الأجور النقدية المقدر (كمتغير تابع)، و  $u$  معدل البطالة والذي يشكل الفرق بين العرض والطلب على العمل ( $N^S - N^d$ ).

<sup>1</sup> محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 307-

ومن الواضح من خلال المعادلة (1) إمكانية تحويلها من علاقة بين معدل الأجور النقدية ومعدل البطالة إلى معادلة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، وهي ما تمثل الإسهام الرئيسي للإقتصاديين ساملسون وروبرت سولو في أوائل الستينات من القرن الماضي.

إن تحويل المعادلة (1) كنظرية لتحديد الأجر النقدي إلى نظرية لتحديد التضخم في الأسعار، وبافتراض أن معدل التضخم وفقا للنموذج الكينزي يرتبط بعلاقة دالية مع فائض الطلب على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل ( $Z = y - \bar{y}$ ) حيث أن  $\bar{y}$  هي حجم الإنتاج عند النقطة  $Q_4$  (كما رأينا في الشكل السابق)، أي أن:

$$\pi = f(z) \dots \dots (2)$$

حيث أن  $\pi$  هي معدل التضخم.

وبملاحظة أن وجود فائض للطلب الكلي على السلع في سوق السلع ( $z$ ) يصاحبه ويقترن به وجود فائض على العمل في سوق العمل\* ( $\mu_1$ ) مما يجعل العلاقة طردية بين فائض الطلب على السلع وفائض الطلب على العمل، وبالتالي يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$\mu = f(z) \dots \dots (3)$$

وبمقارنة المعادلتين (2) و(3)، نستنتج أن معدل التضخم ومعدل البطالة يرتبطان بعلاقة دالية عكسية وغير خطية على النحو التالي:

$$\pi = f(u_1) \dots \dots (4)$$

وتشكل المعادلة (4) معادلة فيليبس كنظرية لقياس التضخم في الأسعار، وحيث أن الأجور النقدية تشكل عنصرا رئيسيا في تكلفة إنتاج السلعة، فإن معدل نمو الأسعار يتحدد وفقا لمبدأ الرشد الإقتصادي وتعظيم الربح، وباشتقاق المعادلة (4) يمن التوصل إلى:

$$\frac{d \pi}{d \mu} = \mu'_1 + f' \dots \dots (5)$$

وبمقارنة المعادلة (1) مع (5) يمكن التوصل إلى:

$$\hat{P} = \hat{W} + f' \dots \dots (6)$$

حيث أن:  $f'$  تمثل معدل الإنتاجية الحدية للعمل وهو متغير معطى من خارج النموذج، ومن حيث افتراض ثباته ( $f' = 0$ )، فإن معدل نمو الأسعار ( $\hat{P} = \pi$ ) يساوي معدل نمو الأجور النقدية<sup>1</sup>.

\*- يمكن ملاحظة أن:  $\mu = -\mu_1$ ، وذلك من اتجاه العلاقة ( $N^S - N^d$ ).

## الفرع الثاني : نظرية المدرسة السويدية الحديثة

تبلورت أفكار هذه المدرسة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي على يد مجموعة من الاقتصاديين أمثال ليندبرج Lundberg وليندال Lindahl وبنث هانسن Bent Hansen، وتعد هذه المدرسة من الاتجاهات الحديثة وأخصبها فيما أضافته للتحليل النقدي، إذ أدخلت عنصر التوقعات بشكل واضح وأعطته أهمية كبرى في التحليل النقدي للتضخم، وتقوم على فوص عدة منها:

- افتراض وجود اقتصاد رأسمالي متقدم؛
- وجود سوق مالية وسوف نقدية، بوصفهما عنصريين مهمين للربط بين قرارات المدخرين والمستثمرين؛
- وجود سوق عالية الكفاءة تعكس بدقة الاختلال بين توقعات المدخرين وتوقعات المستثمرين.

إذ ترى المدرسة أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل فحسب -كما ذهب كينز- بل إنها تتوقف كذلك على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أو بعبارة أخرى أنها تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار. ويرى أنصار هذه المدرسة أنه هناك سبب يدعو للافتراض بتعادل الاستثمار المخطط مع الادخار المتحقق إلا في حالة التوازن، ذلك لأن قرارات الاستثمار يتخذها مجموعة من الأفراد تختلف ميولهم ودوافعهم عن مجموعة الأفراد الذين يقومون بالادخار، وعليه فإن عدم التساوي بين الاستثمار المخطط والادخار المخطط يؤدي لحدوث التقلبات في مستوى الأسعار، وهذا يعني التضخم إنما ينشأ نتيجة لاختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار، فلو زاد الاستثمار المخطط عن الادخار المتحقق فإن ذلك يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، وهو ما يؤدي إلى أن تميل الأسعار إلى الارتفاع، وبالتالي عدم تحقق بعض خطط الطلب في أسواق السلع أو أسواق عناصر الإنتاج، وبالتالي حصول دخول غير متوقعة للمنتجين، والنتيجة دائماً ارتفاع الأسعار.

وعليه فإن التضخم طبقاً لأفكار هذه المدرسة يحدث نتيجة لزيادة الاستثمار المخطط عن

الادخار المخطط.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مسعود مهبوب، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-75.

<sup>2</sup> زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والأثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق ، 2015، ص 200.

## المبحث الثالث: التضخم المستورد في الدول النامية والتضخم الركودي

خلال هذا المبحث يتم تناول فيه التضخم المستورد في الدول النامية، بالإضافة إلى التضخم

## الركودي

## المطلب الأول: التضخم المستورد في الدول النامية

يعد التضخم المستورد أحد أنواع التضخم، حيث يمس بالدرجة الأولى الدول النامية التي يعتمد اقتصادها على الاستيراد من الدول المتقدمة.

إن التضخم في الدول النامية تتسم في وضعها الحالي بأن جانبا كبيرا منها مستورد، وذلك بحكم اندماجها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وبحكم تخلف قواها الاقتصادية وتعاضم درجة انفتاحها على العالم الخارجي، إنه كلما زادت درجة اندماج الاقتصاد المتخلف في الاقتصاد الرأسمالي العالمي كلما زادت درجة انفتاحه عليه، كلما كانت حساسية هذا البلد لاستيراد التضخم قوية.<sup>1</sup>

## الفرع الأول: تعريف التضخم المستورد

يعتبر التضخم المستورد أحد أهم أسباب التضخم المحلي، فهو يسبب ارتفاع في تكاليف الإنتاج المحلية خاصة في الدول النامية التي تعتمد بالدرجة الأولى على الاستيراد من الدول المتقدمة، ولهذا تم اعتبار التضخم المستورد المصدر الرئيسي للتضخم المحلي في الدول النامية.

يقصد بالتضخم المستورد ذلك الارتفاع في مستوى الأسعار المحلية الناشئ عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات والمواد التي يتم استيرادها من السوق الدولية، سواء كانت سلعا وسيطية أم نهائية، أو مواد أولية أو مصنعة أو خدمية، وبشكل مبسط فإن التضخم المستورد يعبر عن مدى تأثير ارتفاع الأسعار الدولية والعوامل الخارجية على المستوى العام للأسعار المحلية.<sup>2</sup>

## الفرع الثاني: قياس التضخم المستورد:

لتقدير التضخم المستورد في الدول النامية، نقترح ثلاث أساليب (معدلات) لتقدير التضخم

المستورد:<sup>3</sup>

أولا: يمكن وصف الأسلوب الأول بالصيغة التالية:

<sup>1</sup> رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996، ص 103.

<sup>2</sup> يوسف فالح الخنطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية (1969-1993)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 1996، ص 57.

<sup>3</sup> نوة بن يوسف، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 85-

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج المحلي الإجمالي}} * \text{التضخم العالمي}$$

فإذا افترضنا أن قيمة واردات الدولة (A) تساوي 5 مليار دولار وأن الناتج المحلي الإجمالي لنفس الدولة يساوي 25 مليار دولار، وأن التضخم العالمي يساوي 12% فإن التضخم المستورد للدولة (A) يكون  $100 * (0.12 * \frac{5}{25}) = 2.4\%$ .

أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة في مستوى السعر العام في الدولة (A) تعادل 2.4%. بالإضافة إلى الزيادة في مستوى السعر العام الناجمة عن أسباب محلية داخلية في الدولة ثانياً: يصف الأسلوب الثاني بالصيغة التالية:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الإنفاق الإجمالي}} * \text{التضخم العالمي}$$

الفرق بين الأسلوب الأول والثاني هو أن الأسلوب الثاني يعتمد على الإنفاق المحلي الذي يكون أكثر ارتباطاً مع مؤشر سعر المستهلك منه مع الناتج المحلي الإجمالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية النفطية يزيد كثيراً على الإنفاق المحلي، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى التضخم المستورد في هذه الدول.

ثالثاً: الأسلوب الثالث فيمكن وصفه بصيغة كل من المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات}}{\text{إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية}} * 100$$

وهو عبارة نسبة زيادة تكلفة الواردات إلى الإنفاق المحلي.

$$\text{صافي التضخم المستورد} = \frac{\text{الخسائر الناتجة عن ارتفاع أسعار الواردات و الصادرات}}{\text{إجمالي الإنفاق المحلي بالأسعار الجارية}} * 100$$

وهو عبارة عن نسبة تغير الميزان التجاري الناجم عن تغير أسعار الصادرات والواردات إلى الإنفاق المحلي.

ومن خلال قياس التضخم المستورد فإنه بالإمكان تحديد مؤشر السعر العام (معدل التضخم) بعلاقة خطية مع مؤشر سعر الواردات ومؤشر سعر السلع والخدمات المحلية كما يلي:

$$P_t = aP_{mt} + (1-a) P_{dt}$$

حيث أن:

$P_t$ : معدل التضخم للفترة (t)؛

$P_{mt}$ : معدل التضخم المستورد للفترة (t)؛

$P_{dt}$ : معدل التضخم في أسعار السلع والخدمات للفترة (t)؛

a: وزن مؤشر سعر الواردات وتساوي نصيب الإنفاق على الواردات المتضمنة في سلة المستهلك من مجال الإنفاق على السلة في سنة الأساس. ويقاس السعران بالعملة المحلية.

#### الفرع الثالث: قنوات انتقال التضخم المستورد

هناك عدة آراء لقنوات انتقال التضخم المستورد نورد أهمها فيما يلي:

حسب الاقتصادي Henri Mercillon فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تستورد بفعل قناتين أساسيتين هما قناة المداخيل وقناة التكاليف، فبالنسبة لقناة المداخيل يرى Henri أن تذبذبات الدخل من بلد المصدر يكون تأثيرها على شكل ارتفاع الطلب الفعال على البلد المستقبل وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية. ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل أن تنتج إما عن طريق ارتفاع صادرات أو الكتلة النقدية للبلد المستقبل. أما لقناة التكاليف فارتفاع أسعار منتجات المستوردة من بلد أو عدة بلدان يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الاستهلاك بالنسبة للبلد المستقبل، وبذلك فإن الضغوط التضخمية ترتفع بسرعة إذا لم ينخفض الطلب على المنتجات المستوردة.

حسب Jongmoo Jay Choi فإن الضغوط التضخمية يمكن أن تنتقل عبر قناتين إحدهما مباشرة والأخرى غير مباشرة، بالنسبة للقناة المباشرة فارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل تؤدي في بلد صغير منفتح على التجارة الخارجية وسعر صرف ثابت إلى ارتفاع هذه السلع في الاقتصاد المحلي في الدرجة الأولى، وبارتفاع هذه الأخيرة مقارنة بالسلع غير قابلة للتبادل تحدث أثر الإحلال. أما القناة غير المباشرة فهي تتعلق بميزان المدفوعات، فتغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود والدخل فتتغير أسعار السلع غير القابلة للتداول.

لعل التحليل الأعمق هو الذي قامت به المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية أين بين أن التضخم ينتقل عبر أربعة قنوات هي : قناة إحلال السلع، قناة إحلال السندات، قناة إحلال العملة (سعر الصرف) وقناة أثر الاستيعاب.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التضخم الركودي

يعد التضخم الركودي أحد أهم المشاكل التي واجهت الدول المتقدمة في السبعينيات، ثم انتقلت هذه المشكلة بعد ذلك إلى الدول النامية عند تنفيذها البرامج الاقتصادية، حيث اختلف رواد المدارس الاقتصادية سواء الكلاسيكية أو الحديثة المفسرة لظاهرة التضخم الركودي عن أسباب ظهور هذه الأخيرة.

مصطلح التضخم الركودي كان قد استخدم للمرة الأولى في المملكة المتحدة، حيث لم تؤد السياسة المقيدة للطلب التي وضعت حيز التطبيق خلال الفترة 1965-1970 تحت ضغط عجز ميزان المدفوعات إل ضبط تسارع معدلات التضخم.<sup>2</sup>

### الفرع الأول: تعريف التضخم الركودي

يعرف التضخم الركودي على أنه "هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة وانخفاض مستويات الناتج الوطني ومعدلات نموه خلال مدة زمنية معينة، أو أنه ذلك الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد".<sup>3</sup>

ويعرف أيضا التضخم الركودي على أنه " التسارع في معدلات التضخم المصحوبة بزيادة تدريجية في معدلات البطالة وانخفاض مستوى الإنتاجية" حيث تحدث هذه المشكلة عندما يزداد حجم الطلب على السلع والخدمات في الوقت الذي ينخفض حجم توظيف عنصر العمل، وفيها نجد الاقتصاد يعاني من تباطؤ في حركته الاقتصادية ويشهد في الوقت نفسه ارتفاعات متكررة في المستوى العام للأسعار، أي يسود الاقتصاد مزيج من الركود الاقتصادي والتضخم المالي في آن واحد، أما أنصار المدرسة الكينزية فقد أوضحوا بأن التضخم الركودي يظهر عندما يزداد الدخل القومي ويزداد الميل

<sup>1</sup> عيسى شقيب، راضية بن زيان، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، بحوث، الجزء الثاني، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 92.

<sup>2</sup> وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 447-448.

<sup>3</sup> زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة 1990-2013، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، ص 96.

للدخار ويتناقص الميل للاستهلاك وتنخفض الكفاية الحدية لرأس المال، فينقص الاستثمار وتظهر مشكلة البطالة في صفوف العمال ويظهر الركود إلى جانب التضخم نتيجة حالة التشغيل الكامل.<sup>1</sup>

الفرع الثاني: تفسير التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

لقد تعددت الدراسات والأبحاث الاقتصادية حول تفسير التضخم الركودي والأسباب التي تؤدي إلى ظهوره، فمن خلال هذا الفرع يتم التطرق إلى النظريات المفسرة للتضخم الركودي.

أولاً: وجهة نظر النقديين

يعتبر التضخم الركودي نتاج السياسات النقدية النشطة، فحسب فريدمان الذي يتبنى إيديولوجية السوق الحر فإن إتباع السلطات النقدية للسياسات النقدية النشطة الناجمة عن توقعات خاطئة تؤدي إلى حدوث تضخم نقدي (لأن التضخم ظاهرة نقدية بحتة حسب رأيه) وبغية تصحيح هذه الوضعية من خلال إتباع سياسات نقدية تقييدية فإن حجم الإنتاج والتوظيف ينخفض (ارتفاع معدل البطالة) ويصاحب ذلك ارتفاعات مستمرة في الأسعار، ولمعالجة هذه الظاهرة يرى فريدمان أن التركيز على الاستقرار النقدي من خلال التوازن بين عرض النقود ونمو الناتج يتأتى بتطبيق سياسة نقدية تقييدية رشيدة والإعلان عن السياسة المنتهجة مسبقاً لتفادي الوقوع في أخطاء متعلقة بالتوقعات وتحقيق الاستقرار في الأسعار وزيادة التوظيف.

ثانياً: وجهة نظر النيوكنزيين

يستند تحليل النيوكنزيين لظاهرة التضخم إلى المتغيرات الحقيقية وليست النقدية، أي أن أسباب التضخم متعلقة بمستوى نفقات الإنتاج للمشروعات الاقتصادية، حيث يؤدي إتباع سياسات نقدية تقييدية إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات ومنه تخفيض الإنتاج والتوظيف والذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار يتفق الاقتصاديون النيوكنزيين (مثل توبين J.Tobin وهيلر W.Hiller) مع النقديين في الانحياز لاقتصاد السوق لكنهم لا يشاركونهم الثقة المطلقة في مسألة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي واتخاذها ما يلزم من سياسات لتحقيق الاستقرار وللتوصل إلى مستوى الطلب الكلي المتفق مع التشغيل الكامل دون التضخم ويرجع النيوكنزيون السبب الأساسي في حدوث التضخم الركودي إلى عدم التدخل الكافي للدولة تارة وتارة أخرى إلى نوعية السياسات التقديرية للحكومة ويرون أن هذه الأخيرة لم تكن في مستوى مسؤوليتها الاقتصادية.

<sup>1</sup> سماح غانم عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 20.

يعتقد النيوكلازيون أن استخدام السياسة المالية النشطة كسياسة الأسعار والدخل بشكل منسجم مع سياسة نقدية يسمح بتخفيض التضخم و تحقيق التوازن في الاقتصاد.

### الفرع الثالث: أسباب التضخم الركودي

يعد عقد السبعينات من القرن العشرين من عقود الاضطرابات الاقتصادية على المستوى الدولي التي كانت إحدى أهم نتائجها ظهور أزمة التضخم الركودي، والتي أرجعتها العديد من الأدبيات الاقتصادية الغربية إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية (خاصة النفط)، إلا أن ذلك لم يكن السبب الأساسي فقط في هذه الأزمة بل هنالك عوامل موضوعية أخرى تقف وراءها، يمكن إيضاح هذه العوامل على النحو التالي:<sup>1</sup>

أولاً: ارتفاع أسعار النفط: قرار مجموعة أوبك برفع أسعار النفط وذلك من خلال صدمتين سعريتين في عامي (1973-1974) و(1979-1980) كان له نتائج سلبية على اقتصاديات الدول الرأسمالية حيث أدى إلى:

- ارتفاع المستوى العام للأسعار من عام 1974؛
- اختلال ميزان الحساب الجاري بسبب تراجع مبادلتها مع الخارج نظراً لارتفاع أسعار الواردات من الدول خارج المجموعة الأوروبية نتيجة لانخفاض أسعار العملات الأوروبية إزاء الدولار الأمريكي، وعلى سبيل المثال حدث ذلك تخفيض قيمة الليرة الإيطالية والجنيه الإسترليني
- في عام 1974 والفرنك الفرنسي بعد عام 1980؛
- ركود النشاط الاقتصادي بسبب انخفاض الدخل القومي الناجم عن تدني قيمة الإنتاج الصناعي، إذ سجل معدلات نمو سالبة في معظم الدول، مما ساهم في تحول منحنى العرض الكلي نحو الأعلى وإلى اليسار، الأمر الذي يعني ضمناً انخفاض الناتج القومي الحقيقي.

ثانياً: انتشار الظواهر الاحتكارية بصورها ودرجاتها المختلفة: النظام الاقتصادي الرأسمالي لم يعد يعمل بالأطراف الفاعلة التي تصورها الرواد الأوائل للرأسمالية، بل أصبحت هناك احتكارات رأسمالية ممثلة بالشركات متعددة الجنسيات وبالاحتكارات الحكومية للدول الرأسمالية، وأصبحت اليد الخفية تتحرك على أساس مصالح النخبة الفاعلة في النظام، حيث يؤدي الاحتكار إلى حالة الركود وتعطيل استخدام كل الطاقات الكامنة؛

ثالثاً: اختلال آلية الأسعار: تعتبر الأسعار أداة من أدوات التوازن الاقتصادي حيث ترتفع في الانتعاش وتنخفض في الركود (انخفاضها في حالة الركود يساعد على التخلص من المعروض السلعي الزائد

<sup>1</sup> سماح غانم عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

وبانخفاض هذا المخزون تعود الأسعار للارتفاع)، لكن ما نلاحظه في هذه الأزمة أن الأسعار فقدت هذه الخاصية وتحولت إلى اتجاه تضخمي طويل المدى، وهذا العجز في الآليات السعرية يعود إلى تنامي قوة الاحتكارات والشركات المتعددة الجنسيات واتجاهها إلى الإنفاق في تكوين أشكال الاندماجات فيما بينها بهدف المحافظة على مستويات الأسعار التي تضمن مستوى معين من الأرباح وفق آليات معينة توازن بين المصالح المتناقضة داخل التكتل الاقتصادي؛

رابعاً: رأسمالية الدول الاحتكارية: وهي تعني جمع قوة الاحتكارات إلى قوة الدولة في آلية موحدة لتوطيد تداول رأس المال، فدور الدولة في الحياة الاقتصادية الذي دافعت عنه الكينزية أصبح أداة لاتخاذ سياسات اقتصادية تتماشى مع المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات الرأسمالية بسبب دخولها في أزمت اقتصادية ناجمة عن صراعات في ميزان القوى السياسية العالمي كالحروب الساخنة والباردة؛  
خامساً: الثورة العلمية والتكنولوجية: التغيرات التكنولوجية أدت إلى تضائل دور بعض فروع الصناعات والتي تتسم بكثافة اليد العاملة (مثل السلع الغذائية والصناعات البتروكيميائية)، وبرز صناعات أخرى تتميز بارتفاع مستوى الفن التكنولوجي وتعاضم كلفة رأس المال الثابت وارتفاع معدلات الربح (مثل الصناعة الالكترونية والأجهزة الدقيقة وصناعة الآلات والسلع الاستهلاكية المعمرة)، التوجه إلى الصناعات كثيفة رأس المال أدى إلى تغير نسبي في أنماط الطلب؛

سادساً: ظاهرة تدويل رأس المال: زيادة تراكم رأس المال على الصعيد الدولي أدت إلى تزايد الترابط والتشابك بين البلدان الرأسمالية المختلفة، وبالتالي فإن أي انخفاض يصيب الدخل أو الناتج أو مستوى التوظيف في بلد رأسمالي سينتقل حتماً إلى بلد أو مجموعة بلدان رأسمالية أخرى، والفصل يعود في ذلك إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي مدت الجسور بين بلدان العالم الرأسمالي؛

سابعاً: انهيار نظام بريتون وودز: أسهمت الأسس التي قام عليها النظام النقدي الدولي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ونشوء ما يعرف بنظام الصرف بالذهب-الدولار بعد بريتون وودز في تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية على إتباع ما يعرف بسياسة الإهمال غير المضر إزاء عجزها المالي وإزاء العجز في ميزان مدفوعاتها، وكان قد شاع في حينها في الأدبيات الاقتصادية تعبير الاختلال المفيد للإشارة بأن عجز ميزان المدفوعات الأمريكي هو المصدر الذي يزود العالم بالدولار لتسيير التبادل الدولي.

لقد أدت هذه السياسة الأمريكية المتراخية إلى حدوث ما يشبه التوسع الانفجاري في السيولة الدولية خاصة خلال الفترة المحصورة بين عامي 1969-1972، حيث ارتفعت الاحتياطات الدولية من 97 بليون دولار إلى 152 بليون دولار، شكل منها الدولار 88%، كانت من أهم نتائج هذا التوسع في خلق السيولة الدولية إشاعة اتجاهات تضخمية في الاقتصاد العالمي لم تعرف من قبل، ففي الوقت الذي لم ترتفع أسعار الصادرات والواردات العالمية بأكثر من 1% خلال عقد الستينات فإنها ارتفعت بنسبة 30% خلال العام الذي سبق الارتفاع الأول في أسعار النفط عام 1973؛

ثامنا: أزمة الغذاء العالمية: بدأت هذه الأزمة في مطلع السبعينات من القرن الماضي وبلغت ذروتها عام 1974 حين انخفض المخزون العالمي من الحبوب إلى ما يكفي شهرا واحدا، وكانت مقدمات تلك الأزمة قد بدأت في أواخر عام 1972 بتغيرات المناخ التي أثرت بشكل واضح في مناطق مهمة لإنتاج الحبوب (مثل أمريكا الشمالية والاتحاد السوفياتي آنذاك والهند والصين)، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج (العرض) بنسبة 30% تقريبا، وكان من نتيجة ذلك ارتفاع أسعار الحبوب ثم شمل كل أسعار السلع الغذائية العالمية.

## خلاصة الفصل:

بعد الدراسة والتحليل في هذا الفصل من الناحية النظرية على مختلف النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم في الفكر الاقتصادي سواء كانت النظريات التقليدية أو النظريات المفسرة، حيث توصلنا إلى أن هذه النظريات كلها محقة في تفسيرها للظاهرة، حيث أن كل نظرية صالحة في الظروف والأوقات التي ظهرت فيها حيث نجد أن:

- ركزت النظرية الكمية للنقود بالدرجة الأولى على العلاقة الموجودة بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة في السوق، والتي افترضت أيضا أن حدوث التوازن في الأسواق يكون بطريقة تلقائية دون تدخل الدولة مع وجود حيادية تامة للنقود، وتوصلت أيضا هذه النظرية إلى أن التشغيل يكون في المستوى التشغيل الكامل.

- جاءت النظرية الكينزية على أنقاض النظرية الكمية للنقود والتي رفضت تماما التوازن التلقائي للأسواق بل أكدت النظرية الكينزية على ضرورة تدخل الدولة في إعادة التوازن في الأسواق من جهة، ورفضت من جهة أخرى الطرح الكلاسيكي الذي كان مفاده أن العرض هو الذي يخلق الطلب المساوي له وهذا ما رفضه الكينزيون واستدلوا ذلك بما حدث من كساد عالمي في سنة 1929.

- أرجع النقديون أن التغيير في المعروض النقدي آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم الناتج الوطني والمستوى العام للأسعار؛

- يرى أصحاب نظرية التضخم الهيكلي أن التضخم ينجم عن التغيرات الهيكلية الداخلية في تركيب الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد؛

- يرى رواد نظرية التضخم الناجم عن دفع التكاليف أن للأجور أثر كبير في إحداث التضخم في الاقتصاد؛

- يرى أصحاب المدرسة السويدية أن العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا يتوقف فقط على الدخل بل يتعدى ذلك إلى إدراج خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى أو بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

الفصل الثالث

الدراسة التحليلية  
لظاهرة التضخم  
في الجزائر  
للفترة 1986-2016

تمهيد:

بعد التحليل النظري للظاهرة التضخم والوقوف على أهم النظريات المفسرة له، كان من الضروري إسقاط هذا الجانب النظري على الواقع الاقتصادي الجزائري الذي لم يسلم من الضغوط التضخمية.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي لم تخلو من هذه الضغوط التضخمية مثلها مثل باقي الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، يعد انهيار أسعار البترول من بداية عام 1986 والتي ترتب عنها تدهور شبه كلي لمعظم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، والتي كانت من بينها ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا ما يدل على أن الخطط والسياسات المسيرة من طرف الدولة غير قادرة على مواجهة أو التقليل من هذه الأزمة، والتي كان لزاما على الدولة إعادة النظر في البرامج والسياسات الاقتصادية المتبعة، وهذا ما افرز قيام الدولة بعدة إصلاحات اقتصادية مما ترتب عنه الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق والذي تبنته الجزائر منذ التسعينات.

وبناء على ذلك وللإحاطة بكل الجوانب التي دفعت بظهور الضغوط التضخمية وكيفية مواجهة هذه الضغوط في الجزائر يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

- المبحث الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1986-2016؛
- المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر؛
- المبحث الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري للفترة (1986-2016)؛
- المبحث الرابع: السياسات المتبعة لمعالجة التضخم في الجزائر.

## المبحث الأول: تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1986-2016

يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في حساب مؤشر أسعار الاستهلاك على صيغة لاسبير في الأرقام القياسية أي المتوسط الحسابي المرجح.

## المطلب الأول: مؤشرات التضخم في الجزائر

تعتبر ظاهرة التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي مست الجزائر منذ الاستقلال، حيث كلما كانت أي أزمة اقتصادية عالمية وإلا ولها آثار سلبية على التنمية الاقتصادية في الجزائر والجدول أدنا يوضح تطور التضخم في الجزائر للفترة 1986-2016.

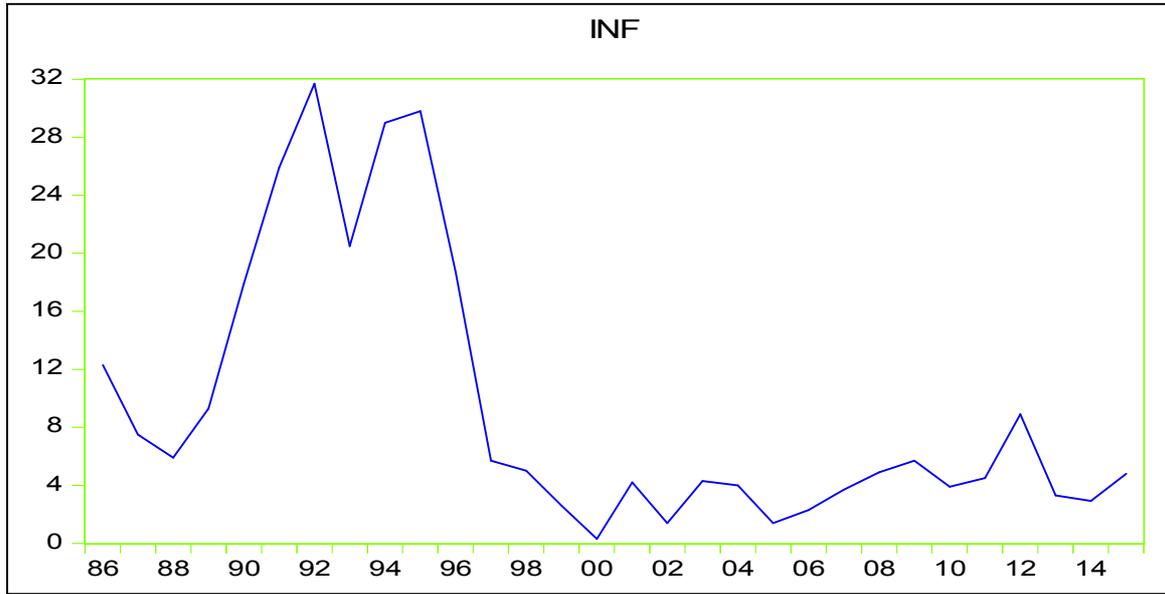
## الجدول رقم (01): معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2016)

السنة	معدل التضخم	السنة	معدل التضخم	السنة	مؤ معدل التضخم
1986	12.30	1997	05.7	2008	4.90
1987	7.50	1998	5.00	2009	5.70
1988	5.90	1999	2.60	2010	3.90
1989	9.30	2000	0.30	2011	4.50
1990	16.70	2001	4.20	2012	8.90
1991	25.90	2002	1.40	2013	3.30
1992	31.70	2003	4.30	2014	2.90
1993	20.50	2004	4.00	2015	4.80
1994	29.00	2005	1.40	2016	6.40
1995	29.80	2006	2.30		
1996	18.70	2007	3.70		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء والبنك الدولي

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعات قياسية خلال السنوات 1986 إلى غاية 1995، ثم عرفت انخفاض في المعدلات ابتداء من سنة 1996، ثم شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض في باقي السنوات الأخرى. والشكل أدناه يمثل تطورات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2016.

## الشكل رقم(5):تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2016-1986



المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مختلف تقارير بنك الجزائر

## الفرع الأول: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1995-1986

من خلال الشكل أعلاه فإن معدل التضخم ارتفع بشكل متسارع خلال الفترة الممتدة بين 1986 إلى 1995 بسبب التحولات العميقة والجذرية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري (إلغاء ورفع نظام الإعانات على أسعار مستلزمات الإنتاج لأغراض الزراعة ومشاريع الإسكان) ، وقبل هذه المرحلة النوعية كان النهج الاشتراكي هو المرجع في صياغة الخطة السعرية المناسبة أين كانت الأسعار محددة إداريا من خلال الدعم والحماية التي تأخذ في الحسبان التكاليف الاجتماعية لمعيشة المواطنين (بلغت نسبة الدعم الحكومي لأسعار السلع الاستهلاكية 5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1994).

من تقارير بنك الجزائر، نلاحظ أن معدل التضخم في ارتفاع مستمر إلى أن وصل إلى 31.7% كأقصى حد له سنة 1992 ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب والمتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد للإتيماني الأول والثاني، بالإضافة إلى تحرير الأسعار من جهة وتطبيق الجزائر لكل ما جاء في اتفاقية صندوق النقد الدولي مع الجزائر من جهة أخرى<sup>1</sup> (التوجه نحو التخفيض التدريجي في قيمة الدينار بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي مما أدى إلى ارتفاع السلع

<sup>1</sup> نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص50.

المستوردة التي انتقل تأثيرها إلى مؤشر أسعار الاستهلاك في الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>، ثم عرف ارتفاع سنتي 1994-1995 حيث بلغ أرقام قياسية تضر بالقوة الشرائية للأفراد وصلت إلى 29.04% و 28.4% على التوالي، ويعزى ذلك على الخصوص إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.7 بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول سنة 1994 وما نجم عنه من زيادة في الإصدار النقدي، وكذلك ضغوط خدمة المديونية، إذ كانت النتيجة المنطقية والطبيعية لسلسلة الإجراءات الصارمة في إطار الالتزامات المبرمة مع الهيئات المالية الدولية لمعالجة الاختلالات الهيكلية العميقة بالجزائر، المرتكزة على تحرير الأسعار هو الارتفاع في معدلات التضخم.

#### الفرع الثاني: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1996-2004

عرفت الجزائر خلال الفترة 1996-2004 معدلات تضخم متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، والجدول أدناه يبين تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1996-2004.

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1996-2004)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	18.70	05.7	5	2.60	0.34	4.20	1.40	4.30	4.6

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 1.

خلال الفترة 1996-2000 شهدت معدلات التضخم انخفاضا مهما من 18.70% عام 1996 إلى أن وصلت إلى أدنى معدل لها 0.34% سنة 2000، ويعود ذلك إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي نتائجه بخصوص التحكم في التضخم، زائد تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29.8% سنة 2000، وتحرير الأسعار حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام 1996 والجدير بالتنويه، أن عام 1996 شهد مستويات ادخار سالبة (34.6 - مليار دينار) أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخل المتاحة، كما عرفت هذه السنة هبوط في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم نزع الدعم شبه النهائي على المنتجات الطاقوية (الكهرباء والغاز) عام 1994، ونزع الدعم تدريجيا على مواد استهلاكية أساسية مثل حليب الغبرة والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي 1995 و1996 وتميز عام 1997 بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسنا ملحوظا الذي انخفض إلى 6.1%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة

<sup>1</sup> الزهرة بن بركة، دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2011، أبحاث إدارية واقتصادية، العدد 13، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013، ص 109.

مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و1996، وفي هذا الإطار أعادت الحكومة نظرتها اتجاه منظومة الأسعار بداية من عام 1989، ففي عام 1997 تم إلغاء الدعم على كافة المواد الغذائية، ثم استقرت معدلات التضخم بعد ذلك أي عام 1998، وفي نفس الوقت حررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية، ثم تدحرج المؤشر العام للأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك إلى 2.1% عام 1999، والجدير بالذكر أن الادخار لا يحظى إلا على نسبة ضئيلة جدا من الدخل المتاح ففي سنة 1999 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 1810.5 مليار دينار، 92% منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار، ومع مطلع الألفية الثالثة سجل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جدا مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الإتحاد الأوروبي، ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني.

أصبحت ميزانية الدولة تسهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي حققته بداية من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و1999، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 414.1 مليار دينار نهاية سنة 2001، وهذا يمثل سند مهم لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي، ومن جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد. وفي عام 2002 انخفض معدل التضخم إلى 1.4% بفضل العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغير في عرض النقود M2 وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية الملائمة، أي هناك تباطؤ وتراجع بحوالي ثلاث نقاط رغم ارتفاع الطلب الداخلي وهذا يكمن في آثار إصلاح التعريفات الجمركية، حيث تم الانتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (15.40%، 25%، 5%، 30%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (5%، 15%، 30%) وانخفاض الحق الإضافي المؤقت DAP من 60% إلى 48%، إضافة إلى تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتبرة في الواردات (+20.2% عام 2002 مقارنة مع عام 2001) وهو ما أثر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك، وفي الصدد ذاته عرفت مكافحة التضخم في الجزائر نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق أهداف نقدية تجسدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي 30% سنة 1994 إلى 3.5% خلال 1995-2003 وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار، ومواصلة تخلص الخزينة من الديونية الداخلية، وهي عوامل دافعة نحو ارتفاع التضخم، وهنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 28% من القوة العاملة النشطة ما بين 1989 و2003 كما شهدت هذه السنة فضائح فساد واختلاس مالي من العيار الثقيل (إفلاس بنك

الخليفة، البنك الخارجي الصناعي) ورغم أن عام 2004 يمثل نهاية المخطط الخماسي إلا أن حصيلته كان منها ارتفاع معدل التضخم إلى 4.6% ، لذلك فمن الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العمومي .

### الفرع الثالث: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2005-2011

عرفت الجزائر في هذه الفترة معدلات تضخم متفاوتة من حيث النسب، والجدول أدناه يلخص التطورات الخاصة بمعدلات التضخم في الجزائر للفترة 2005-2011.

#### الجدول رقم(03): معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2005-2011)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	1.40	2.30	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 1.

عرفت سنة 2005 قفزة نوعية ، حيث تم تخصيص غلاف مالي كبير بـ150 مليار دولار لدعم النمو، أدى ذلك إلى عدم قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، ظهرت في شكل نزعة تضخمية محسوسة بـ 3.7% عام 2007 و 4.9% عام 2008 ، رغم أن بداية سنة 2008 وصل فيها سعر البرميل إلى سقف 150 دولار ثم انهار إلى حدود 35 دولار نهاية نفس السنة، كما عرف معدل التضخم ارتفاعا بلغ أوجه خلال عام 2009 ببلوغه نسبة تقترب من 6% وهو أعلى معدل يسجله طوال العشرية الأولى من القرن الحالي، وهذا الانحراف في وتيرة التضخم هو نتيجة حتمية لنسبة النمو خارج المحروقات التي بلغت 10.5% حققها الجزائر في سنة 2009 مدفوعة بالنفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية، كما يعود السبب إلى ارتفاع التضخم المستورد لاسيما في الدول الناشئة حيث تعرض الاقتصاد العالمي لأزمة ركود حادة ظهرت تداعياتها بشكل واضح اعتبارا من منتصف عام 2008، وفي ذات السياق وحسب صندوق النقد الدولي يرجع ارتفاع معدلات التضخم في مختلف أنحاء العالم في جانب منه إلى الظروف المناخية إلى جانب الصراع بين اليونان الصيني من جهة والدولار واليورو من جهة أخرى، وكذا تأثير الارتفاع في أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية خاصة المواد الغذائية الأساسية كالحبوب ومسحوق الحليب والزيوت، إذ شهدت ارتفاعا قويا في البورصات الدولية، بلغ على التوالي 41% و 44% و 18% وانعكست بالسلب على السوق الوطنية، فمثلا استوردت الجزائر 6.35 مليون طن من القمح بين جانفي وأكتوبر 2011 وهي واردات قياسية ارتفعت بنسبة 40% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2010 ، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تصدر تشريعات نابعة من هذه

الظروف مع نهاية عام 2009 وبداية عام 2010 كان أهمها المصادقة على قانون المالية التكميلي 2009 القاضي باحتواء ضغوط التضخم من خلال إلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات، أسفر عن تباطؤ المستوى العام للأسعار إلى 3.9% عام 2010، إذ يعزى تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدر عند 6%، وعادت وتيرة التضخم الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4.5% (3.49% في السداسي الأول، 4.52% في السداسي الثاني) لسببين هما النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011 إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة، وفي هذا الإطار أشار مجمع أكسفورد للأعمال أنه بسبب المستوى المتزايد لتكاليف برنامج الاستثمار العمومي (زخم السيولة) تبقى احتمالات خطر الموجات التضخمية واردة.<sup>1</sup>

#### الفرع الرابع: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 2012-2016

بلغ معدل التضخم ذروته سنة 2012 حيث قفز بقيمة 4 نقاط من 4.5% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وتفسر هذه الذروة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المواد الغذائية الطازجة (لحوم، أغنام...) في نفس السنة مما ساهم بصفة كبيرة في تضخم الأسعار الداخلية، وقصد الحد من الضغوطات التضخمية التي ظهرت اعتبارا من بداية سنة 2011 والمرتبطة خاصة بالأسعار العالمية للمنتجات الأساسية اتخذت السلطات العمومية تدابير تدعيم مناسبة لاحتواء الزيادة الكبيرة في أسعار التجزئة للمنتجات الفلاحية المستوردة، متمثلة في تخفيضات وإعفاءات استثنائية للحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة المطبقة على هذه المنتجات، غير أن هذه التدابير لم تكن كافية للتأثير على أسعار التكلفة.

والجدول أدناه يلخص أهم التطورات في معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2012-2016.

#### الجدول رقم (04): معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2012-2016)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	8.90	3.30	2.90	4.80	6.40

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 1.

<sup>1</sup> طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، 2015، ص ص 14-17.

وفي سنة 2013 سجل معدل التضخم تراجعاً واسعاً وسريعاً وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات يقدر بـ3.3% ، وقد ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3.18% ، وقد واصل معدل التضخم تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.9% وهو ما يمثل مكسباً لدفع الاستقرار النقدي خاصة في هذا الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وهو ما سيقلل حدة الصعوبات المالية للجزائر. أما سنة 2015 فانخفاض متوسط سعر البرميل من 109.55 دولار في السداسي الأول من سنة 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من سنة 2015 (أي انخفاض بـ47.02%) واستمرار هذا الانخفاض ليصل في نهاية 2015 إلى 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي في قانون المالية لسنة 2016 وهو 37 دولار للبرميل، وهذا أدى إلى عجز في الميزانية من جهة وانخفاض في قيمة العملة وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم في سنة 2016 ليصل إلى 6.4% وهذا ما أدى إلى زيادة معتبرة في أسعار بعض المواد أهمها الوقود والذي بدوره سينعكس على أسعار كل السلع والخدمات.<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: نظام الأسعار في الجزائر

كانت الأسعار تحدد إدارياً منذ الاستقلال إلى غاية بداية التسعينيات، أين بدأت عملية تحرير الأسعار، وفيما يلي سوف نتطرق بإيجاز لمختلف هذه المراحل:

#### الفرع الأول: الفترة (1962-1989)

بعد الاستقلال تبنت الجزائر المنهج الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي، ففي هذا الإطار كانت الأسعار محددة مسبقاً، وفي 12 ماي 1966 جاء قرار تكوين الأسعار في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع، وفي 02 فيفري 1968 جاء قرار آخر دعم القرار الأول ودعم المراقبة الإدارية للأسعار وهذه القرارات هي:

- توسيع مجال الرقابة الإدارية؛
- تبسيط مفهوم الهامش التجاري؛
- تبسيط طرق حساب أسعار السلع والخدمات المحلية والمستوردة.

<sup>1</sup> سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه ل.م.د، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2016/2017، ص ص 189-190.

غير أن تقرير المخطط الرباعي الأول (1970-1973) اعتبر هذا النظام غير مناسب مع الأهداف التنموية التي تعمل على وضع نظام الأسعار في خدمة التنمية، وفي هذا الصدد نجد أربعة أنظمة لتحديد الأسعار تم المصادقة عليها في 29 أفريل 1975 وهي:

- الأسعار الثابتة: تخص المواد الأساسية "المنتجات ذات الاستهلاك الواسع".
- الأسعار الخاصة: تكون هذه الأسعار مستقلة عن سعر التكلفة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، ويطبق هذا النظام على المنتجات الزراعية بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية التي تستعمل في الإنتاج الزراعي.
- الأسعار المستقرة: ويمس أسعار المشاريع الاستثمارية بهدف التقليل من أثر تقلبات الأسعار على المستوى الدولي على تكلفة الانجاز، وهذا النظام يخص مواد البناء (الإسمنت، الخشب...).
- الأسعار المراقبة: كل المنتجات والخدمات غير المذكورة في الأنظمة الثلاثة السابقة تكون خاضعة لنظام الرقابة المباشرة من طرف الإدارة، وهذا عن طريق تحديد هوامش الربح أو سقف الأسعار. وقد خضعت الأسعار لهذا النظام إلى غاية سنة 1983، أين ظهر نظام جديد تم تحديد أهدافه في إطار المخطط الخماسي الأول، الذي جاء بجملة من التوجيهات والأهداف لوضع نظام الأسعار أكثر فعالية يستجيب لمتطلبات التطور وفعالية التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية لمجموع السكان وانتعاش النشاطات الإستراتيجية، فتوجيهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار تركز بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ الهامة نذكر منها<sup>1</sup>:
- العمل على تخفيض الفروق بين الاستثمارات المتوقعة والفعالية، وذلك بالتحكم في هذه الأخيرة؛
- تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل ورأس المال واستخدام التقدم الفني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر؛
- جعل الأسعار كمفسر للأوضاع الاجتماعية، وتلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني؛
- الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات وهزات الأسعار الدولية؛
- ويعتمد نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار:

<sup>1</sup> Bali Hamid, *Inflation et mal développement en Algérie*, OPU, Alger, 1993, P 98.

- الأسعار المحددة مركزيا : تتعلق بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع ، والتي لها انعكاس على القدرة الشرائية للمستهلكين والاقتصاد الوطني؛
- الأسعار المراقبة : يتضمن هذا النظام كل المنتجات والخدمات التي لم تذكر في النظام الأول حيث تتم مراقبة هذه الأسعار عن طريق مستوى العلاقات التعاقدية بين الأعوان الاقتصاديين، وعن طريق الوضع الإجباري لأسعار كل المنتجات والخدمات المحلية والمستوردة المعروضة في السوق الوطنية.
- وقد لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية، غير أن عملية الإصلاحات هذه انطلقت في ظروف تميزت بتشدد الضغوط المالية الخارجية، نتيجة تدني أسعار النفط سنة 1986، والتي أدت إلى ركود اقتصادي وتدهور ميزان المدفوعات، مما استوجب التوجه إلى تطبيق نظام اقتصاد السوق ونظرا لعدم مرونة سياسة الأسعار المطبقة في إطار الاقتصاد المخطط، فإن السلطات العمومية أخذت على عاتقها وضع نظام جديد للأسعار، وقد قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ما يلي :
- المنتجات ذات الأسعار الجبرية ( المياه، الغاز والكهرباء، الوقود، النقل والمواصلات، خدمات الموانئ وتكاليف البناء والإسمنت...):
- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة(الشاي، القهوة، الحليب، التبغ، الكبريت، الدقيق والأدوية...):
- المنتجات ذات الأسعار الحرة أي سلع كمالية ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات.

#### الفرع الثاني: الفترة (1990-1994)

- تميزت هذه الفترة بمعدلات تضخم مرتفعة، حيث انتقلت من 16.7% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 ، لتصل إلى معدل 29 % سنة 1994 ، كل هذا يمكن أن يفسر بما يلي:
- التعجيل أو الإسراع في سيرورة تحرير الأسعار بداية سنة 1989 ، وانتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر؛
- الانخفاض القوي للدينار الجزائري نتيجة التصدي للاختلال الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة.

#### الفرع الثالث: الفترة (1995-1998)

- منذ بداية هذه الفترة ازداد تقهقر الحالة الاقتصادية، وظهرت الاختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول، فاضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار هذا البرنامج استطاعت الجزائر تحسين فعالية استغلال

مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أبريل 1994، الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي، أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية ( القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام. إن إلغاء دعم المنتجات الغذائية والطاقوية أدى إلى ارتفاع أسعارها بـ 100% ما بين (1994-1995) و 60% ما بين (1995-1996)، فإثر تحرير الأسعار والتخفيض الثاني للدينار وصل معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 و 29.8% سنة 1995، ليستقر عند 5% سنة 1998.

#### الفرع الرابع: الفترة (1999-2016)

في إطار تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم، غير أن سنة 2001 عرفت عودت الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2%، الفرق بين هذا المستوى ومستوى سنة 2000 الذي قدر بـ 0.3%، يمكن أن يفسر بأثر القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أجور الوظيف العمومي والأجر الوطني القاعدي في إطار ضعف العرض، حيث انخفض الناتج المحلي الخام من معدل نمو 27.5% سنة 2000 إلى 4.76% سنة 2001، مما أدى إلى عودة الأسعار للارتفاع غير أنها انخفضت سنتي 2002 و 2005، حيث وصل معدل التضخم إلى 1.4% و 1.4% على التوالي.

وقد سجلت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا ملموسا سنتي 2010 و 2011، مستعيدة بذلك المستويات العالية التي سجلتها سنة 2008 والمرتبطة خاصة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية. حيث وصل معدل التضخم إلى 3.90% سنة 2010 و 4.50% سنة 2011، أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ 8.90%، تفسر هذه الذروة التاريخية أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة خلال الثلاثي من سنة 2012، ليصل بذلك معدل التضخم في سنة 2016 في حدود 6.4%.

#### المطلب الثالث: الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك CPI

يحتسب مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا، من قبل الديوان الوطني للإحصاء، وذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات، إذ يستخدم في الجزائر رقم لاسبير والذي يتميز بكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، وتحسب هذه الكميات انطلاقا من الإحصاء الوطني للاستهلاك، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلم من السلع والخدمات عبر الزمن، أي يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.

يتفق المحللون الاقتصاديون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا مهما لمعدل التضخم، لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد، وقد عرف هذا المؤشر ارتفاعا مستمرا طيلة 30 سنة الأخيرة، ففي الوقت الذي قدر فيه هذا المؤشر 10.69 سنة 1986 ارتفع إلى 134.84 سنة 2016 أي أن هذا المؤشر تضاعف حوالي 13 مرة خلال هذه الفترة، كما سجلت الأسعار خلال نفس الفترة تطورات تراوحت نسبتها ما بين 0.3% كحد أدنى و31.7% كحد أقصى، ووصل معدل التضخم إلى 31.7% سنة 1992 ثم تراجع سنة 1993 وعاد للارتفاع سنة 1994 حيث قدر بـ29%.

الجدول رقم(05): مؤشر أسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة (1986-2016)

السنة	مؤشر أسعار المستهلك	السنة	مؤشر أسعار المستهلك	السنة	مؤشر أسعار المستهلك
1986	10.69	1997	65	2008	91.01
1987	11.49	1998	68.38	2009	96.23
1988	12.17	1999	70.19	2010	100
1989	13.3	2000	70.43	2011	104.52
1990	15.51	2001	73.41	2012	113.81
1991	19.53	2002	74.45	2013	117.52
1992	25.72	2003	77.63	2014	120.94
1993	31	2004	80.7	2015	126.73
1994	40.01	2005	81.82	2016	134.84
1995	51.93	2006	83.71		
1996	61.63	2007	86.79		

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء [www.ons.dz](http://www.ons.dz).

من خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء يمكننا حساب المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، وذلك على أساس سنة 2010 وانطلاقا من هذه الأرقام فإن المؤشر العام للأسعار قد انتقل من 10.69 سنة 1986 إلى 134.84 سنة 2016.

واعتمادا على أنظمة الأسعار التي سادت نجد:<sup>1</sup>

- 1- عرفت الفترة 1986-2000 بالتحريك التدريجي للأسعار، إذ بعد صدور قانون تحريك الأسعار في جويلية 1989، انعكس ذلك في ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر الأسعار من 10.69 سنة 1986 إلى 70.43 سنة 2000، وقد حقق بذلك مؤشر الأسعار زيادة قدرها 59.74.
- 2- عرفت الفترة 2001-2016 استقرارا نسبي في المستوى العام للأسعار، حيث انتقل مؤشر العام للأسعار من 73.14 سنة 2001 إلى 134.84 سنة 2016 حيث كانت الزيادة تقدر بـ 61.4، ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة الملموسة في أسعار بعض السلع كالمنتجات الغذائية، المشروبات، الأحذية والملابس، السكن،... وأسعار بعض الخدمات كالصحة، النقل، الاتصال والتعليم.

#### المبحث الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

عرفت الجزائر في الفترة الأخيرة عدة تطورات في معدلات التضخم، إذ لا يمكن حصر هذه الأسباب والمصادر في نمط واحد بل هناك عدة أسباب تشترك في ظهور هذه الظاهرة، ويمكن حصر أسباب ومصادر ظهور ظاهرة التضخم في الجزائر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية كما يلي :

#### المطلب الأول: الأسباب الداخلية لظاهرة التضخم في الجزائر

لقد اتبعت السلطات النقدية في الجزائر لمدة طويلة سياسة اقتصادية عامة بنيت على نظام التخطيط المركزي، فلم تظهر السياسة النقدية بمعناها الحقيقي والمستقل، حيث كان خلق النقود يتم بصورة موسعة لتغطية العجز عند توزيع الموارد، مما أدى إلى عدم القدرة على التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية كالتضخم والمديونية.

ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين بأن أهم العوامل التي تولد عنها الضغوط التضخمية

في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي؛
- الزيادة في تكاليف الإنتاج؛
- التوسع النقدي غير المراقب العجز في ميزانية الدولة.

<sup>1</sup> نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 31-32.

## الفرع الأول: التوسع في مكونات الإنفاق الكلي المحلي

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار في كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار المعتمدة.

## أولاً: التوسع في عملية الاستهلاك

يشكل قطاع الأجراء الشريحة الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات في البلاد ومنه تكون الأجور العنصر الأكثر أهمية في تحديد المستوى العام للطلب الكلي، حيث أن كل زيادة في هذه الأخيرة يكون لها الأثر المباشر على المستوى العام للأسعار السائدة في الاقتصاد، وذلك نظراً لوجود فترات تأخير ما بين الزيادة في الطلب الفعلي الذي تواجهه السوق يوميا، وبين الجهاز الإنتاجي الوطني الذي يتطلب مدة زمنية طويلة نسبياً حتى يتكيف مع الطلب الجديد، وفي أغلب الأوقات يكون هذا التجاوب ضعيفاً بسبب عدم مرونة الجهاز الإنتاجي مما يؤدي إلى اللجوء لعملية الاستيراد.

## ثانياً: تمويل الاستثمار

قبل التسعينات كان القطاع المالي صغيراً ومتجزئاً حيث كان كأداة مالية لتمويل الاستثمارات للقطاع العام، بينما الأسواق المالية لم تكن موجودة على الإطلاق، حيث كانت تحتكر معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وكانت المؤسسات تعاني من قصور الرسالة معتمدة على الاقتراض لتمويل استثماراتها، فكان دور المؤسسات العمومية سلبياً، ومع غياب نشاط ملموس من طرف البنك المركزي الذي لم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة مما أدى إلى ظهور اختلالات رئيسية في توزيع الموارد التي بدورها أدت إلى زيادة ارتفاع معدلات التضخم.

ومع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وإصدار قانون القرض والنقد منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وأصبح هو المكلف بتسيير ومراقبة السياسة النقدية، مما سمح بالجزائر بإدخال تعديلات وإصلاحات جذرية على القطاع العام بهدف تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزينة إلى المؤسسات العمومية، إلى نظام يلعب دوراً في تعبئة الموارد وتخصيصها بين مختلف أوجه النشاط الاقتصادي على حسب الأولوية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> عمير شلوفي، التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1980-2011، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص 52-53.

## الفرع الثاني: الزيادة في تكاليف الإنتاج

إن من أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وخصوصا في الحالات التي لا يكون فيها ثمة قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، إنتاجية الأصول الثابتة وإنتاجية الأراضي وغيرها.

بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضا من أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك أن الأجور تعد جزءا من مكونات الدخل الوطني، وهي رافد من روافد الطلب الكلي في المجتمع، بحيث أن أي محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.

وفي ظل الاقتصاديات التي تسود فيها مبادئ الرشادة على كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تكون الزيادات في الأجور والمرتبات المعممة على مجمل الاقتصاد مبررة في ظل توفر الحالتين:

- سيادة ازدهار الاقتصادي الذي يخلق حالة من التشغيل الكامل وبالتالي سيادة المنافسة من طرف المؤسسات الإنتاجية والخدمية على العاملة مما يخلق نوع من الاختلال الظرفي في سوق العمل لصالح الأجراء، وعندئذ تكون كل الظروف مواتية لزيادة الأجور كما تفسره النظرية الكلاسيكية؛
- زيادة الإنتاجية في الجهاز الاقتصادي والتي تسمح لمالكي المؤسسات بزيادة أرباحهم وفي نفس الوقت تبرر مطالب الأجراء بزيادة حصتهم من توزيع الدخل الإضافية التي كان مصدرها تحسن إنتاجية العمل.

يبين أن الزيادة في الأجور في الاقتصاد الوطني ليست مبررة بأي من الحالتين المذكورتين أعلاه، فكان الدافع الأساسي لهذه الزيادات في أغلب الأوقات سياسيا لامتنعاص الغضب الاجتماعي أو تمرير مشاريع قوانين خاصة أو إجراء انتخابات معينة، وقد ساهمت تلك الزيادات في التردّي المالي لأغلب المؤسسات العمومية قبل منتصف العقد الأخير من القرن الماضي.

ويمكن أن نستشف أهمية مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدره لهذه الكتلة التي لا تقل على 41%، وتصل في بعض الأحيان إلى 90% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على المخرجات السلعية، أضف إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات نصف المصنعة والاهتلاك الذي يحدث في السلع الإنتاجية، وهي مواد كلها تعتمد على الاستيراد الذي تتغير قيمته تبعاً للتذبذبات السائدة في السوق الدولية والتخفيض الذي يحدث في سعر صرف الدينار، ولقد اتجهت تكاليف هذه المواد في نهاية عقد الثمانينات وحتى منتصف التسعينات إلى التضخيم في الفاتورات بسبب عمليات التأخر في الدفع وما ينجر عن ذلك من زيادة الفوائد والتقليل من هامش التحرك في تمويل وارداتها من هذه السلع، وبهذا تراكمت العيوب الهيكلية لتزداد التكاليف الإنتاجية.

#### الفرع الثالث: التوسع النقدي غير المراقب والعجز في الميزانية

في الكثير من الحالات تكون النقود وسيلة لتغذية وازدهار الاقتصاد، لكن لها في بعض الأحيان أخطار تتسبب في ظهور أزمات جد صعبة، وهذا ما جاء على لسان Berger Piere عندما قال: "النقود للاقتصاد مثل الأكسجين للحياة تقوم بحق البيئة الاقتصادية إذا وجدت بإفراط". ولقد تطلبت سياسة التنمية في الجزائر مع بداية السبعينات من القرن الماضي أموالاً باهضة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، مما دفع بالدولة إلى اللجوء للاقتراض واستخدام الوسائل الجبائية، وتوسيع الإصدار النقدي - حتى بدون مقابل من ذهب وعملة صعبة- وهذا ما أدى إلى زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية بدون زيادة في السلع الاستهلاكية، الشيء الذي من شأنه أن يدفع الأسعار نحو الارتفاع.

يعتبر التضخم المتولد عن الإصدار النقدي غير المراقب نتيجة منطقية للمصدرين السابقين للتضخم، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق الحكومي، تفاقم المديونية العمومية والعجز الدوري في الميزانية، لقد عرفت الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، فمثلاً في الفترة 1986-2000 نجد أن هذه الكتلة قد تضاعفت تسعة مرات حيث انتقل من 227.017 سنة 1986 إلى 2022.50 سنة 2000، في حين تضاعف الناتج المحلي الإجمالي حوالي ثلاثة عشر مرة أي من 299.5 سنة 1986 إلى 4123.51 سنة 2000 وهو ما يدل على أن المصادر الرئيسية للتضخم في الجزائر لا تتحملها عملية الإصدار النقدي لوحدها وإنما هناك عوامل أخرى منها الداخلية والخارجية، على الرغم من أن معامل السيولة الإجمالية كان قد وصل إلى مستويات عليا سنة 1988، إلا أنه أخذ

اتجاهها تنازليا نظرا لتحسن سرعة دوران النقود في سنوات التسعينات الأخيرة وإتباع سياسة نقدية متشددة من طرف السلطات النقدية، على أن المشكل الذي تواجهه سوق المعاملات النقدية في الجزائر يتمثل في كون نسبة أو معامل السيولة المحلية بالنسبة للنقود بمفهومها الضيق، ومعامل السيولة بالنسبة للنقود المتداولة خارج البنوك يكون مرتفعا جدا بالمقارنة مع المستويات النظرية المطلوبة، بحيث أن هذا المعامل كان يمثل نسبة تفوق الـ 70% بالنسبة للأول وتفوق الـ 30% بالنسبة للثاني عام 1988.

بما أن التطور الذي حدث في ميزانية الدولة وتراكم المديونية العمومية لعب دورا مهما في تكوين الضغوط التضخمية، بحيث تؤثر مستويات الإنفاق العام تأثيرا مباشرا على مكونات السيولة المحلية، ويعتبر التوسع في الإنفاق العام أحد مكونات الإنفاق الكلي. ولقد مولت عائدات المحروقات التي تشكل أكثر من 50% من الإيرادات العامة للخزينة، مستويات عالية في الإنفاق في مطلع عقد التسعينات ولذلك يعتبر الإنفاق العام عاملا مهما في دعم الضغوط التضخمية، إذ يجري استخدام هذه الإيرادات في تمويل النفقات العامة من السلع والخدمات سواء بطريقة مباشرة من خلال الاستهلاك النهائي أو من خلال الدخل الموزعة على الموظفين وباقي المستفيدين من التحويلات والإعانات مثل المنح الموجهة لبعض الفئات من المجتمع الجزائري،<sup>1</sup>

#### المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

بالنظر إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، ويعتمد في معظمه على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستنعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية التي تحدث الضغوط التضخمية في الجزائر فيما يلي:

#### الفرع الأول: التخصص في تصدير مادة أولية واحدة

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي لارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي لارتفاع الأسعار، من جهة أخرى انخفاض

<sup>1</sup> ههات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2006، ص 241-142.

أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي لارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

### الفرع الثاني: التضخم المستورد

ترتبط التغيرات في البيئة الخارجية ارتباطا وثيقا بالسياسات الاقتصادية المحلية، حيث يؤدي اللجوء المتزايد للواردات من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، والتي تحتوي على التضخم الذي تعاني منه الدول المنتجة لهذه السلع، إلى تعزيز التضخم في صورة تضخم مستورد، يضاف إلى التضخم المحلي السائد، ويعتبر التضخم المستورد في الجزائر تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخل الموزعة جراء إيرادات الصادرات حيث يلبي الطلب الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، ويعتبر أيضا تضخما بواسطة التكاليف وذلك من خلال اعتماد الإنتاج المحلي على أسعار واردات المواد الأولية، الوسيطة والتجهيزية، خاصة في ظل انخفاض العملة المحلية، وبالتالي فالتضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري هو انعكاس للتطور الذي حدث في حجم التجارة الخارجية، بحيث عرفت درجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر معدلات تفوق 40% في أغلب السنوات، مما يعني أن السياسات الاقتصادية الداخلية تكون معرضة للتأثر بالتطورات الاقتصادية الخارجية عبر قنوات التجارة الخارجية.

ومما لا يدع مجالا للشك فإن انفتاح الجزائر على العالم الخارجي عن طريق الواردات يتضمن نوعا من الضغوط التضخمية والتي سوف تنعكس على تكلفة المشاريع المحققة وبالتالي على المنتج النهائي. وقد أدت الصدمة الخارجية لانخفاض أسعار النفط المترافقة مع المستوى المرتفع للواردات إلى اتخاذ إجراءات مؤخرا لاحتواء الارتفاع في الواردات، تشمل هذه الإجراءات على وجه الخصوص تضييق المتطلبات فيما يخص المعايير ووضع قيد التنفيذ تدبير التحكم في الواردات، كما قام بنك الجزائر بتعزيز المتطلبات في مجال تحديد الجدارة الائتمانية للمستورد عند التوطين المصرفي وكشف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية، وقد ساهمت هذه الإجراءات في انخفاض الواردات التي سجلت اتجاهها تصاعديا في السنوات الأخيرة حيث انخفضت بنسبة 10.11% في السداسي الأول من 2015 إلى 27.08 مليار دولار مقابل 30.13 مليار دولار في السداسي الأول 2014، وقد مس هذا الانخفاض كل مجموعات السلع باستثناء مواد التجهيز الفلاحية التي استقرت وارداتها، وسجلت

السلع الاستهلاكية غير الغذائية أقوى انخفاض ناجم عن انخفاض واردات السيارات السياحية والأدوية، وعرفت المواد الغذائية أقوى ثاني انخفاض.

### الفرع الثالث: تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات

قبل أن نتحدث عن هذا العنصر بشيء من التفصيل يجب أن نذكر كيف يمكن لتفاقم حجم المديونية الخارجية أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الجزائري:

- إن تزايد أعباء الديون الخارجية القائمة على الدولة، يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لسداد أعباء الديون، فإذا كانت الصادرات من النوع الذي يستهلك بكثرة محليا، فإن زيادة أعباء المديونية الخارجية، سيؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها.

- يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية إلى إضعاف القدرة على الاستيراد، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث اختناقات كثيرة في العديد من السلع الاستهلاكية والوسيلة والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب النقص الحاصل في المعروض منها.

- إن انسياب القروض الخارجية وزيادة عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل المشروعات التنموية المختلفة، والتي تتميز عادة بأنها طويلة المدى، سيولد نوعا من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مع المعروض من السلع والخدمات.

- تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيرا في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، وذلك بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقرض، وقد ثبت أن هذا السعر كثيرا ما يزيد عن متوسط السعر العالمي بحوالي 20% هذا بالإضافة إلى عناصر التكاليف الأخرى مثل: التأمين وسعر الخصم وأجور النقل والشحن، والتي تكون غالبا مرتفعة، بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع على هذا النوع من القروض، فإنه يصبح من الطبيعي أن يؤثر كل هذا على ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة عن طريق هذه القروض.<sup>1</sup>

وبالعودة إلى الاقتصاد الجزائري، فإنه منذ بداية 1986 عرف تدهورا هاما وواضحا في معدلات التبادل الخارجي حيث سجلت أسعار الصادرات انخفاضا محسوسا بسبب اقتراب سعر برميل البترول من 10 دولارات فقط، مما سبب للاقتصاد الجزائري خسارة كبيرة قدرت بـ 45% من إيرادات الصادرات، وفي الجانب الآخر فإن أسعار الواردات بقيت ثابتة إلا أن حجمها واصل الارتفاع إلى غاية 1990 خاصة في

<sup>1</sup> فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 130.

ظل تزايد التبعية الغذائية، وقد حققت فاتورة واردات المواد الغذائية في تلك الفترة مبلغ 3 مليار دولار وذلك إذا أضفنا لها منتجات الاستهلاك الغذائي، والمدخلات الضرورية للإنتاج الفلاحي الوطني.

#### الفرع الرابع: تخفيض سعر الصرف

نظريا يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية، وبالتالي فإنه من بين أهم الأسباب التي تؤدي لحدوث التضخم في أي اقتصاد هو التغيرات في سعر صرف العملة المحلية، لذلك سنحاول أن نبرز كيف يسبب تغير سعر الصرف حدوث التضخم في الجزائر كما يلي:

أدى انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق إلى انتهاج سياسة جديدة لسعر الصرف بعدما تميز بالاستقرار خلال العشريتين التاليتين للاستقلال، فقد تم تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري سنة 1991 بقدر 22 % بالنسبة للدولار الأمريكي، وكان الهدف من وراء هذا هو إعادة التوازن الخارجي وترقية المنافسة للمؤسسات الوطنية في إطار تحرير التجارة الخارجية وتحويل الدينار في مجال العمليات الجارية.

هذا التخفيض في سعر الصرف أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية المستوردة مما أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وعليه انطلقا من العلاقة الموجودة بين سعر الصرف ومعدل التضخم فإن تخفيض سعر الصرف يتحول على الأسعار بزيادة المنتج المستورد أي بشكل تضخم مستورد.

كما أن تفاقم المديونية الخارجية، وزيادة مستلزمات دفعات الأقساط وارتفاع نسبة خدمة المديونية لسنة 199، واقتراب آجال التسديد لكل أنواع الديون الخارجية جعل الاقتصاد الجزائري في مأزق حقيقي، وكان أول هدف لبرنامج التصحيح الهيكلي في أبريل 1994، هو تعديل قيمة الدينار وجعلها تخضع لقوى السوق، حيث تم تخفيض قيمته في مدة لا تتعدى الشهرين بما يفوق 50%، وتبعها تخفيض ثالث في بداية الربع الأخير من نفس السنة بنسبة قدرها 13.8% وتبعه انخفاض موازي في سعر السوق غير الرسمية بعد أن كان يمثل أكثر من ثلاثة أضعاف.

وفي سنة 1995 انخفض سعر الصرف للدينار ليبلغ 47.66 دولار بعدما كان يقدر في 1994 بـ 35.05 دولار، وتبعه انخفاض بحوالي 41% بين سنتي 1996 و2001 وتواصل هذا الانخفاض سنة 2002

لتصل قيمة الدينار إلى 79.68 دولار، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي برفع قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وكان الهدف الأساسي من هذا الإجراء هو الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الواحد إلى 73.28 وفي سنة 2006 و2007 بلغ 72.65 و69.29 دينار لكل دولار على التوالي، أما سنة 2009 انخفض الدينار من جديد ليبلغ 72.64 دولار ويصل إلى 77.53 دولار في 2012، وان حقيقة الوضع الصعبة في الوقت الحالي هي أن القدرة الشرائية للدينار الجزائري أصبحت ضعيفة جدا مع انخفاض أسعار النفط، فقد وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد في سنة 2013 و2014 إلى نحو 79.38 و80.56 دينار على التوالي، كما قدر في سنة 2015 بـ100.44 دينار 3، وهو في انخفاض شديد ومتواصل خاصة في السوق الموازية<sup>1</sup>.

#### المبحث الثالث: آثار التضخم على الاقتصاد الجزائري للفترة (1986-2016)

خلال فترات التضخم تتغير أسعار السلع بطريقة عشوائية، حيث تغير في أسعار هذه السلع يؤدي إلى ظهور بعض الآثار السلبية للتضخم والتي تؤثر على توزيع الدخل والثروات في المجتمع، وعلى الاستثمار، الاستهلاك والادخار...

ويمكن إيضاح أهم الآثار السلبية المترتبة في حدوث التضخم وهي كالتالي:

#### المطلب الأول: آثار التضخم على الاستهلاك والادخار

إن الاختلال النقدي المتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق مناخا غير ملائم للادخار، فعندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى الانخفاض في الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم النقدية بغية الحفاظ على مستوى استهلاكهم، فالتضخم وما ينجم عنه من تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة فإن الأفراد يفضلون الحصول على السلع والخدمات على الموجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، وأن ضعف رغبة الأفراد على الادخار وزيادة رغبتهم على الاستهلاك سيؤثر سلبا على الاستثمار ونمو الناتج الوطني، مما يؤدي ظهور حالة ركود بسبب انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سمية بلقاسي، مرجع سبق ذكره، ص 207-209.

<sup>2</sup> أحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص 157.

والجدول المالي يوضح تطور كل من الاستهلاك الفردي والادخار والدخل المتاح خلال الفترة (1986-2014).

الجدول رقم(06): تطور مستوى الاستهلاك والادخار والدخل المتاح في الجزائر للفترة(1986-2014)

الوحدة: مليار دج

السنة	الادخار	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	الدخل المتاح	السنة	الادخار	الإنفاق الاستهلاكي الخاص	الدخل المتاح
1986	22.6	152.2	174.8	2001	548.4	1817.2	2365.6
1987	28.8	149.8	178.6	2002	576.6	1955.2	2531.8
1988	29.9	208.8	238.7	2003	660.6	2090.6	2751.2
1989	32.2	257.2	289.4	2004	702.4	2333.2	3035.6
1990	57.3	305.04	362.3	2005	894.4	2510.4	3404.8
1991	112.4	410.04	522.4	2006	1091.1	2647	3738.1
1992	153.1	538.8	691.9	2007	1414.4	2893.2	4307.6
1993	184.4	639.06	823.4	2008	1610.8	3274.3	4885.1
1994	145.6	826.7	972.3	2009	1853.7	3677.5	5531.2
1995	141.4	1103.08	1244.4	2010	2084.9	4043.1	6128
1996	171.8	1319.3	1491.1	2011	2786.7	4470.7	7262.2
1997	199.5	1411.6	1611.1	2012	3006,8	5123.9	8217,8
1998	175.3	1531.5	1806.8	2013	3461,6	5674.4	9231,4
1999	360.7	1642.3	2003	2014	3524.4	6162.7	9789,1
2000	420.1	1684.8	2104.9	2015		6744.8	
				2016		7328.5	

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات (منشورات تحت عنوان الجزائر بالأرقام).

إذا تتبعنا مراحل تطور الادخار العائلي والاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري، نلاحظ أنه شهد عدة فترات متباينة منها:<sup>1</sup>

الفترة (1986-1993): من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الادخار العائلي في الجزائر في تزايد بطيء جدا خلال السنوات: 1986، 1987، 1988، 1989، حيث سجل الادخار على التوالي: 22.6 مليار دج، 28.9 مليار دج، 29.9 مليار دج، 32.2 مليار دج، حيث يرجع سبب تدني حجم الادخار الأسري إلى ارتفاع حجم الاستهلاك العائلي الذي وصل من 152.2 مليار دج سنة 1986 إلى 257.3 مليار دج سنة 1991، من جهة، ومون جهة أخرى ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

شهد الادخار العائلي نموا جد مرتفع خلال الفترة (1990-1993) حيث سجلت لسنوات: 1990، 1991، 1992، 1993 معدلات النمو التالية: 78.06%، 96.07%، 36.21%، 20.42% وهكذا انتقل حجم الادخار العائلي من 57.3 مليار دج سنة 1990 إلى 184.4 مليار دج سنة 1993، وهو ما انعكس في تحسن معدل الادخار العائلي الذي عرف متوسط 20.5% للفترة (1990-1993)، في المقابل نلاحظ أن حجم الاستهلاك الأسري في تزايد ملحوظ حيث انتقل من 305.04 مليار سنة 1990 إلى 639.06 مليار دج، ويمكن تفسير هذه التطورات الايجابية في حجم المدخرات العائلية وحجم الاستهلاك العائلي بعدة أسباب، قد يكون منها عدم عدالة توزيع الدخل، والذي أفرز فوارق اجتماعية تمثلت في بروز طبقات ثرية جدا وأخرى فقيرة وتقليص الطبقة المتوسطة، وهو ما أدى إلى تمركز المداخيل لدى الطبقة الغنية والتي بدورها تزيد في الادخار العائلي، أما الطبقة الفقيرة فتتميز بارتفاع ميولها نحو الاستهلاك وانخفاض ميولها نحو الادخار وهذا ما سبب ارتفاع في حجم الاستهلاك خلال هذه الفترة، خاصة إذا أضفنا ارتفاع معدلات التضخم أيضا خلال هذه الفترة.

الفترة (1994-1995): على عكس الفترة السابقة عرف الادخار العائلي معدلات نمو سالبة سنتي 1994 و1995 بلغت (-21.04%) و(2.83%) على التوالي، وهكذا تدهور حجم الادخار إلى مستوى 145.6 مليار دج سنة 1994 و141.5 مليار دج سنة 1995 بعدما كان 184.4 مليار دج سنة 1993، ويرجع ذلك إلى النمو الكبير في حجم الاستهلاك الأسري الذي سجل 826.7 مليار دج سنة 1994 و1103.08 مليار دج سنة 1995، والسبب في ذلك يعود إلى تحرير الاقتصاد الوطني، وما انجر عنه من تحرير لأسعار المزاد الغذائية ورفع الدعم عنها، بالإضافة إلى موجات التضخم التي أثرت على القدرة الشرائية والحافز على

<sup>1</sup> أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 51-52.

الادخار، ووصول مؤشر البطالة لمستويات خطيرة، بالإضافة إلى بروز مجموعة من الاضطرابات السياسية التي عرفتها الجزائر، والتي أفضت إلى الدخول في دوامة من عدم الاستقرار، الأمر الذي يؤثر سلباً على ادخار الأفراد، وتعمل على زيادة استهلاكهم من سنة لأخرى، ففي مثل هذه الأوضاع عادة ما يلجأ الأفراد إلى تهريب أموالهم إلى أماكن أكثر أمناً، أو العمل على اكتنازها، لعدم ثقتهم في الأجهزة التي تضعها الحكومات في متناولهم، وهذا ما حصل في الجزائر وهو ما كان له الأثر السلبي على عجلة التنمية الاقتصادية من خلال نقص الاستثمارات وضعف المدخرات المحلية بشكل عام.

الفترة (1996-2016): خلال هذه الفترة أصبح الفرد الجزائري يعطي أهمية كبيرة للادخار وهذا ما يبينه الجدول أعلاه حيث تزايد معدل الادخار العائلي من سنة لأخرى فقد انتقل من 12% من الدخل المتاح لسنة 1996 وظل ينمو إلى نهاية سنة 2014، فالادخار أخذ يتحسن تدريجياً مع استقرار الاقتصاد الوطني خاصة منذ بداية سنة 1996، كنتيجة لتحسن الدخل المتاح الذي عرف نوعاً من النمو الزيادة بشكل كبير خلال هذه الفترة، على عكس الفترة السابقة أين كان ادخار العائلات ضعيفاً نتيجة ارتفاع معدلات الاستهلاك الأسري تزامناً مع ضعف الدخل المتاح وكذا الارتفاع الكبير الذي شهده معدل التضخم، هذا التحسن أخذ ينمو بشكل سريع خاصة مع تراجع مؤشر التضخم إلى مستويات مريحة للاقتصاد الوطني فقد شهدت الفترة (1996-2014) معدلات نمو موجبة لقيم الادخار العائلي بلغت في المتوسط نحو 20.85%، وقد تزامن ذلك مع تباطؤ ملحوظ في نمو الاستهلاك الأسري منذ سنة 1996، وإن الانخفاض في معدلات الاستهلاك الأسري خلال هذه الفترة قد انعكس مباشرة في ارتفاع معدلات الادخار، ومن الواضح أن تحركات معدل الاستهلاك هي متناظرة مع معدل الادخار، وقد بلغ الادخار العائلي سنة 2014 ما قيمته 5324.4 مليار دج.

#### المطلب الثاني: آثار التضخم على توزيع المداخيل

يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل، حيث يعاني أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفين) الذين ترتفع دخولهم بنسبة أقل من ارتفاع للأسعار، فإن كمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها بدخولهم النقدي تناقص مع الاتجاه التصاعدي للأسعار، أي هبوط القوة الشرائية لدخولهم النقدي أو انخفاض دخلهم الحقيقي، أما أصحاب الدخل المتغيرة (رجال الأعمال) فإن دخولهم تتسم بالمرونة لتغيرات مستوى العام للأسعار، فإن دخولهم تتماشى طردياً مع ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة الإيرادات الكلية بنسبة تفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج.

الجدول الموالي يمثل بيانات تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016) وهو كالتالي:

الجدول رقم(07): تطور مداخيل الأسر في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)

السنة	مداخيل العمال المستقلين	رواتب وأجور	معدل التضخم
1990	125.5	172.6	16.70
1991	175.8	223.5	25.90
1992	237.7	321.6	31.70
1993	271.9	365.9	20.50
1994	341.8	429.2	29.00
1995	486	532	29.80
1996	619	664.7	18.70
1997	635.9	720.7	05.7
1998	723.3	781.1	5.00
1999	792.9	826.5	2.60
2000	825.4	866.1	0.30
2001	938.2	956.9	4.20
2002	1006.3	1030.7	1.40
2003	1355.6	1129.6	4.30
2004	1329	1327.4	4.00
2005	1723	1411.7	1.40
2006	1900.7	1698.6	2.30
2007	2176	1698.6	3.70
2008	2396.7	2138.4	4.90
2009	2843.4	2360.5	5.70
2010	3049.2	2917.6	3.90
2011	3487.9	3817.8	4.50
2012	4007.3	4297.72	8.90
2013	4580.8	4399.18	3.30

2014	4955	4668.26	2.90
2015	5305.7	4983.7	4.80
2016	5661.4	5238.7	6.40

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رواتب الأجراء سجلت ارتفاعا كبيرا، حيث انتقلت من 172.6 مليار دج سنة 1990 إلى 223.5 مليار دج، أي بـ1.3 مرة وبمعدل نمو 29.49%، واستمرت في الارتفاع إلى 321.6 مليار دج سنة 1992، بمعدل نمو 43.89%، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل التضخم سنّي 1991 و1992 بنسبة 25.9%، 31.7% على التوالي، لتسجل رواتب الأجراء معدل نمو 13.77% سنة 1993 مقارنة بسنة 1992، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل التضخم بنسبة 20.5% لسنة 1993، لتعاود رواتب الأجور الارتفاع سنوات 1994، 1995 إلى 17.3% و23.95% مقابل معدل تضخم بنسبة 29% و29.8% على التوالي، بالنسبة إلى مداخيل العمال المستقلين ارتفعت حيث انتقلت من 125.5 مليار دج سنة 1990 إلى 175.8 مليار دج سنة 1991، أي بمعدل نمو 40.08% مقابل معدل تضخم بنسبة 25.9%، ثم عرف معدل نمو مداخيل العمال المستقلين انخفاضا خلال سنّي 1992 و1993 بنسبة 35.21% و14.39% على التوالي، وبعد ذلك شهدت ارتفاعا خلال سنّي 1994 و1995، حيث انتقلت من 341.8 مليار دج سنة 1994 إلى 486 مليار دج سنة 1995، لكن معدل النمو في مداخيل العمال المستقلين كان أكبر من معدل نمو الرواتب والأجور، كما ارتفعت القدرة الشرائية بشكل طفيف خلال هذه السنة نتيجة انخفاض معدل التضخم إلى 18.7% سنة 1996، ليصل إلى 5.7% سنة 1997، ونتيجة لهذا فقد انخفض معدل نمو رواتب الأجراء ومداخيل العمال المستقلين إلى 8.42% و2.73% خلال سنّي 1996 و1997، أما في سنة 1998 فقد شهد معدل نمو مداخيل العمال المستقلين ارتفاعا بلغ 13.74% مقابل معدل تضخم 5% الذي انخفض إلى 0.3% سنة 2000 وهو أدنى معدل للتضخم عرفته الجزائر خلال فترة الدراسة، أما القوة الشرائية فقد شهدت انخفاضا خلال هذه السنة حيث كان مؤشر القوة الشرائية يقدر بـ 87 سنة 1993 ليصل إلى 68 سنة 1998<sup>1</sup>، إلا أن معدل نمو رواتب الأجراء عرف استقرارا نسبيا سنّي 1999 و2000 في حدود 5%، سجل معدل نمو رواتب الأجراء ارتفاعا بـ 10.48% سنة 2001، بحيث معدل نمو مداخيل العمال المستقلين كان أكبر من معدل نمو رواتب الأجراء بـ 13.67%، كما انخفضت

<sup>1</sup> Chaib Baghdad, L'economie Algerienne A L'heure de la mondialisation, office des publications universitaires, Alger, 2016 , p79.

القدرة الشرائية نتيجة ارتفاع معدل التضخم بنسبة 4.2% سنة 2001 مقارنة بسنة 2000، ثم سجل معدل نمو رواتب الأجراء انخفاضا بـ 7.71% سنة 2002، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل التضخم بنسبة 1.4% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001، أما معدل نمو مداخيل العمال المستقلين شهد انخفاضا هم الآخر حيث بلغ 7.26%، ويلاحظ أن معدل نمو رواتب الأجراء أكبر من مداخيل العمال المستقلين في هذه في هذه السنة، حيث انتقل معدل نمو مداخيل العمال المستقلين من 8.9% سنة 2004، بينما معدل نمو رواتب الأجراء بلغ 7.95% خلال نفس السنة، بالنسبة لسنة 2006 سجل خلالها معدل نمو مداخيل العمال المستقلين انخفاضا بلغ 10.31% مقارنة بسنة 2005، كما أن معدل نمو مداخيل العمال المستقلين أكبر من معدل نمو رواتب الأجراء في هذه السنة بنسبة 6.35%، كما ارتفعت القدرة الشرائية نتيجة انخفاض معدل تضخم بنسبة 2.3%، كما سجل معدل نمو مداخيل العمال المستقلين ارتفاعا خلال الفترة 2007-2009، حيث انتقل من 14.48% سنة 2007 إلى 18.64% سنة 2009، كما انخفضت القدرة الشرائية نتيجة معدل التضخم خلال هذه الفترة حيث انتقل من 3.7% سنة 2007 إلى 5.7% سنة 2009، سجل معدل نمو رواتب الأجراء ارتفاعا خلال سنتي 2010 و2011 حيث انتقل من 23.6% سنة 2010 إلى 30.85% سنة 2011، كما عرف معدل نمو مداخيل العمال المستقلين ارتفاعا هو الآخر حيث انتقل من 10.09% إلى 10.76% كما أن معدل نمو رواتب الأجراء أكبر من معدل نمو مداخيل العمال المستقلين، أما بالنسبة للفترة 2012-2014 فشهدت رواتب الأجراء ارتفاعا متواصلا حيث انتقلت رواتب الأجراء من 4007.3 مليار دج سنة 2012 إلى 4580.8 مليار دج سنة 2013 وإلى 4955 مليار دج سنة 2014، في المقابل شهدت مداخيل العمال المستقلين ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة حيث انتقلت مداخيل العمال المستقلين من 4297.72 مليا دج سنة 2012 إلى 4668.26 مليار دج سنة 2014، كما عرفت القدرة الشرائية ارتفاعا محسوسا نتيجة انخفاض معدلات التضخم خلال هذه الفترة حيث انتقل معدل التضخم من 8.9% سنة 2012 إلى 3.3% سنة 2013 وإلى 2.9% سنة 2014، وفي سنة 2015 استمرت رواتب الأجراء في الارتفاع لتصل 5305.7 مليار دج و5661.4 مليار دج في سنة 2016، كما شهدت أيضا مداخيل العمال المستقلين ارتفاعا خلال هذه السنتين لتصل 4983.7 سنة 2015 و5238.7 سنة 2016، في حين شهدت القدرة الشرائية انخفاضا نتيجة ارتفاع في معدل التضخم حيث شهد في سنة 2015 4.8% مقارنة بسنة 2014، و6.4% في سنة 2016.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> أمحمد بن البار، مرجع سبق ذكره، ص ص 162-163.

## المطلب الثالث: آثار التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية تحولات غير مسبوقه منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، والزيادة السريعة في التجارة الدولية وفي حجم التبادلات المالية الدولية بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أضحي من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي وأبرز مظاهر عولمته. لقد سعت الحكومات الجزائرية إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات منذ القرن العشرين، إضافة إلى تعديل تشريعات الاستثمار وتقديم العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين الأجانب بغية تطوير مناخها الاستثماري، وبالتالي تحفيز أكثر للمستثمرين الأجانب بتصدير استثماراتهم المباشرة نحوها، خاصة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات. والجدول أدناه يمثل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة (1986-2016).<sup>1</sup>

## الجدول رقم (08): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر للفترة (1986-2016)

السنة	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التضخم (%)	السنة	الاستثمار الأجنبي (مليون دولار)	معدل التضخم (%)
1986	5,32	12.30	2002	1065	1.40
1987	3,17	7.50	2003	638	4.30
1988	13,02	5.90	2004	882	4.00
1989	12,09	9.30	2005	1145	1.40
1990	40	16.70	2006	1795	2.30
1991	80	25.90	2007	1661,8	3.70
1992	30	31.70	2008	2632,1	4.90
1993	13	20.50	2009	2746,2	5.70
1994	15	29.00	2010	2300,2	3.90
1995	5	29.80	2011	2580	4.50

<sup>1</sup> نادية زوقارت، محمد لحسن علاوي، بولرباح غريب، المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015)، مجلة الباحث، العدد17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص 297-298.

1996	270	18.70	2012	1541	8.90
1997	260	05.7	2013	1952	3.30
1998	606,6	5.00	2014	1525	2.90
1999	291,6	2.60	2015	-688	4.80
2000	280,1	0.30	2016	1589	6.40
2001	1107,9	4.20			

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد تطور ملحوظا خلال فترة الدراسة، حيث عرفت الفترة (1986-1995) نقص شبه تام في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وصل قيمته 5.32 مليون دولار سنة 1986، و3.17 مليون دولار سنة 1987، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى الوضعية الحرجة التي مر بها الاقتصاد الجزائري جراء الانهيار المفاجئ لأسعار البترول سنة 1986 باعتبار أن البترول يمثل غالبية الصادرات الجزائرية، ثم شهد الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع بطيء في السنوات 1988، 1990، 1991 وكانت قيمته على التوالي 13.02 مليون دولار، 40 مليون دولار و80 مليون دولار، ليشهد مرة أخرى انخفاض خلال السنوات 1992، 1993، 1995 وكانت قيمة الاستثمار الأجنبي خلال هذه السنوات هي: 30 مليون دولار، 13 مليون دولار و5 مليون دولار على التوالي، ويعود سبب انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة أسباب أهمها اتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي عبر برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، إضافة إلى عدم توافر الأمن والاستقرار وشبه العزلة التي فرضت على الجزائر من قبل الكثير من الدول خاصة الغربية، والتي جعلت من الجزائر بلد غير مستقر اقتصاديا ولا أمنيا ولا سياسيا يمتاز بكثير من المخاطر، إضافة إلى ارتفاع كبير في معدلات التضخم خلال هذه الفترة، وقدر معدل التضخم 31.7% سنة 1992، و29.7% سنة 1995، هذا ما قلص نشاط الشركات الأجنبية إلى أدنى حد، عدا قطاع المحروقات الذي ظل يستقطب الأجانب خاصة في إطار الاستكشاف والتنقيب.

ابتداء من سنة 1995 نلاحظ بداية انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والذي كان نتيجة الإصلاحات الهيكلية، والتي تقضي بالانسحاب التدريجي للدولة من الجهاز الإنتاجي وذلك بخصوصية المؤسسات العمومية المفلسة إضافة إلى اعتماد قوانين الاستثمار لسنة 1993 والذي جاء بعدة إصلاحات جبائية أكثر جاذبية بالإضافة إلى مصادقة الجزائر على العديد من الاتفاقيات الضامنة للاستثمار الأجنبي.

ابتداءً من سنة 2000 عرف تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر انتعاشاً ملحوظاً حيث شهد عام 2002 تسجيل الجزائر للمرتبة الأولى مغارياً فيما يخص قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي بلغت 1065 مليون دولار<sup>1</sup>، ويرجع ذلك إلى صدور الأمر (03/01) المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب وتحسن الوضع الأمني والسياسي، إضافة إلى أنه في عام 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، وفي سنة 2003 انخفضت التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 638 مليون دولار، لترتفع من جديد في سنة 2004 ليصل إلى 882 مليون دولار.<sup>2</sup>

وقد استمر ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنتي 2005، 2006 حيث بلغت قيمة الاستثمار 1145 مليون دولار و1795 مليون دولار على التوالي، لتتخفص قيمته في سنة 2007 لتصل 1661.5 مليون دولار، ثم تستمر التدفقات سنة 2008 حيث بلغت الاستثمارات 2632.1 مليون دولار، وفي سنة 2009 حققت الجزائر أعلى تدفقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة والمقدر 2746.2 مليون دولار وهو رقم لم تحققه طوال مسيرة انفتاحها على العالم الخارجي وقد تركزت معظم هذه الاستثمارات في قطاع الطاقة والمناجم.<sup>3</sup>

وقد شهدت الفترة 2010-2016 تذبذباً في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث سجلت 2300.2 مليون دولار سنة 2010، لترتفع إلى 2580 مليون دولار في سنة 2011، لتتخفص مباشرة إلى 1541 مليون دولار سنة 2012، ثم تسجل قيمة سالبة في عام 2015 مقدرة بـ (-688 مليون دولار)، لترتفع في سنة 2016 مسجلاً قيمة تقدر بـ 1589 مليون دولار.

#### المبحث الرابع: السياسات المتبعة لمعالجة التضخم في الجزائر

إن تعدد أسباب التضخم تجعل هناك صعوبة كبيرة في البحث عن أنجح الطرق الواجب إتباعها في معالجة الظواهر التضخمية؛ وفي هذا الإطار نجد أن الجزائر خلال المخطط الوطني لسنة 1993 قد أيقنت الآثار السلبية للتضخم، فنجد المادة 12 من هذا المخطط تنص على محاربة التضخم من خلال ما يلي:

<sup>1</sup> عمر فريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كآلية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015، ص 353-354.

<sup>2</sup> الداوي الشيخ، محمد بركة، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأفاق تطوره للفترة (2005-2011)، مجلة دراسات، العدد 12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2013، ص 55.

<sup>3</sup> بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2015/2016، ص 126.

- ترشيد النفقات العمومية؛
- مراقبة تطور التكاليف الداخلية وخاصة الأجور والتكاليف المالية؛
- تأطير القروض للاقتصاد التي يجب أن يكون لها ما يقابلها من الإنتاج؛
- تحسين الادخار واستعماله في الاستثمار الإنتاجي وكذا في قطاع السكن؛
- محاربة التهرب الضريبي والغش الضريبي.

إن الإصلاحات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في مجال السياسة النقدية والمالية لبلوغ الأهداف المسطرة في برنامج الإنفاق الموسع، اتسمت بسياسة ميزانية صارمة ورفع القيود على تقديم الائتمان لتمويل الاقتصاد، وعليه فإن السلطات الجزائرية من خلال البرنامج عملت على إتباع سياسة نقدية صارمة، حيث لجأت منذ سنة 1994 إلى استعمال أدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحد من التوسع في نمو الكتلة النقدية، ومن ثم العمل على تخفيض معدل التضخم إلى المستوى الذي يسمح باستقرار الأسعار، وهذا ما يفسر رفع معدلات الفائدة وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدية فيما بين البنوك. كما قامت بفرض نسبة 25% كاحتياطي نقدي قانوني على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت باشرت الخزينة بإصدار سندات بأسعار فائدة بلغت 16.5%.

#### المطلب الأول: السياسة النقدية

يعرف القانون المتعلق بالنقد والقرض وتعديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية، ويحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يخص السياسة النقدية، حيث تشير المادة 55 من هذا القانون إلى هدف السياسة النقدية تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على استقرار الأسعار، الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، وقد سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ سنة 1994 لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية نوجز أهمها فيما يلي:

#### الفرع الأول: تأطير القروض

اختلف هذا التأطير تبعا للجهة التي تمنح لها هذه القروض نذكر منها:

- وضع سقف للقروض الممنوحة للدولة حيث يحدد المبلغ الأقصى للكشوفات الممنوحة للخزينة؛

- فرض حدود قصوى على القروض الممنوحة لـ 23 مؤسسة غير مستقلة، إلا أنه في سنة 1992 تم التخلي عن فرض هذه الحدود القصوى وبدأ الاعتماد على إعادة تمويل الاقتصاد، وقد قام بنك الجزائر بخطوة أخرى سنة 1993 عندما شرع في إعادة توجيه جزء كبير من إعادة تمويل البنوك التجارية نحو سوق المال وبعيدا عن تسهيل إعادة الخصم.

وبعد تخلي بنك الجزائر عن اللجوء إلى هذه الأداة في إدارته للسياسة النقدية، خاصة بعد إصلاح وسائل السياسة النقدية في النصف الثاني من سنوات تسعينيات القرن العشرين، جاء الأمر (03-11) لتدعيم قواعد حسن الأداء في مجال صياغة وإدارة السياسة النقدية، حيث تم تدعيم صلاحيات مجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية مكلفة بتحديد أهداف وصياغة إطار السياسة النقدية، وهذا على أساس التنبؤات النقدية التي يعدها بنك الجزائر، حيث تحدد الأهداف الكمية والقرضية المستهدفة المنجزة على أساس توقعات كل من ميزان المدفوعات، والمالية العامة، وعمليات الخزينة العمومية، وقد حدد مجلس النقد والقرض مثلا في بداية سنة 2010، وفي سياق الاتجاه التصاعدي للتضخم المستورد، هدف التضخم الضمني ضمن 4% مقابل 3% سنة 2006.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: معدل إعادة الخصم

يتم تعديل معدل إعادة الخصم كل سنة وذلك بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية نتيجة لتحرير الأسعار، ولتخفيف من حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990، ليصل إلى 15% كحد أقصى خلال سنة 1994، ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلى 9.5% سنة 1998 وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، وقد استمر انخفاضه إلى أن وصل إلى 5.5% سنة 2002، ونلاحظ أن السنوات التي ارتفع فيها معدل إعادة الخصم هي سنوات شهدت ارتفاعا في معدل التضخم الذي وصل سنة 1994 إلى 29%.

زيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها، والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية.

وخلال سنتي 2003 و2004 استمر انخفاض معدل إعادة الخصم إلى 4.5% و4% على التوالي، ويعد هذا مؤشرا جيدا حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك منذ سنة 2002، بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر

<sup>1</sup> محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (200-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، بيروت، لبنان، 2014، ص 100.

عليها، مما جعل ودائعها تتضاعف لدى بنك الجزائر إلى 611 مليار دج في سنة 2003 و 1849.8 مليار دج سنة 2009.

### الفرع الثالث: معدل الاحتياطي القانوني

تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري في الجزائر، من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 90-10، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية.

وقد بدأ بنك الجزائر في أكتوبر 1994 في فرض الاحتياطي الإجباري على البنوك التجارية بنسبة 3% من الودائع المصرفية (استبعاد الودائع بالعملة الأجنبية)، وقد ارتفع هذا المعدل في سنة 2001 إلى 4.25%، حيث فرضت السلطات النقدية عقوبة على البنوك والمؤسسات المالية التي ينقص احتياطيها الإجباري، وتمثل العقوبة في غرامة تساوي 1% من المبلغ الناقص، إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع (الجارية لأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء وبالأسلوب نفسه، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك، يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر، منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطيات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطيات، ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.<sup>1</sup>

### الفرع الرابع: عمليات السوق المفتوحة

لامتصاص الكتلة النقدية الزائدة في التداول يقوم البنك المركزي ببيع السندات العمومية أو الخاصة في السوق النقدية، حيث السندات العمومية تستحق في أقل من ستة أشهر والسندات الخاصة قابلة للخصم أو بمنح قروض، ولا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه العمليات 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة ولم يكن لهذه السوق قبل سنة 1989 دور في تبادل النقد، بل كانت أداة في يد السلطات للقيام بعمليات إعادة الخصم، فكان سعر إعادة الخصم المحدد إداريا مثبت عند 2.75% ثم انتقل هذا المعدل إلى 5%، حيث يقع تنظيم هذه السوق على عاتق غرفة المقاصة

<sup>1</sup> رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (200-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، لبنان، 2013، ص ص 199-200.

التي تقوم بعمليات يومية بمعدل فائدة ثابت وهو 5% تتنازل بموجبه البنوك التجارية على فائض السيولة الموجودة لديها لصالح البنك المركزي، وهذا الأخير يقوم بتوزيعها بين أصحاب الطلب بمعدل 5.25% والبنوك التجارية مقابل الحصول على القروض، وتقدم مقابل ذلك ضمانات متمثلة في سندات عامة أو سندات خاصة.

أما بعد 1991 وفي إطار قانون النقد والقرض بتاريخ 14 أوت 1991 صدر التنظيم رقم 08/91 المتضمن تنظيم السوق النقدية والذي حدد كيفية القيام بالعمليات في هذه السوق، إضافة إلى نوعية المتدخلين في السوق والتي حددتها التعليمات رقم 95/28 الصادرة بتاريخ 22 أبريل 1995 في المادة 2.<sup>1</sup> وقصد استكمال تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية، انسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على اثر الأزمة المالية، اصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية، وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية، ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات الخاصة بإعادة تمويل المصارف، عمليات استرجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع) بمبادرة المصارف، وهو ما يتيح منذ ذلك الإبداع في مجال صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وهكذا أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة، في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على استقرار الأسعار في سنة 2009 وقد تميزت سنة 2010 بإصلاح الإطار القانوني في المجال أين تم اعتبار هدف التضخم كهدف نهائي للسياسة النقدية، مع الاحتفاظ بالأهداف الكمية النقدية. وهذا ما يعطي في الواقع دورا للمجاميع النقدية والقرضية في إدارة السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر، بينما يأخذ توقع التضخم في الأجل القصير أهمية خاصة.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 (8.9%)، ادخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5% يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية، حيث تقلصت السيولة المصرفية في 2012 إلى 2876.26 مليار دينار، تم امتصاص فائض السيولة بطريقة فعلية من خلال أدوات استرجاع السيولة (1350 مليار دينار).

<sup>1</sup> عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر (1990-2005)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 243.

على الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة التضخمية في الجزائر منذ 2009 ، تلعب السياسة النقدية المدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، علما أن هدف التضخم تم إقراره في أوت 2010 وعليه فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يقع على عاتق بنك الجزائر.

#### المطلب الثاني: السياسة المالية

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية، ولهذا يتم في هذا المطلب توضيح بعض إجراءات السياسة المالية المتبعة في ضبط التضخم.

#### الفرع الأول: الرقابة الضريبية

قامت الجزائر سنة 1992 بتنفيذ برنامجا إصلاحيا للنظام الضريبي من أجل ضبط زمام الأمور، خاصة وأن الجزائر تعاني من مشكلة التضخم من جهة وتبني اقتصاد السوق من جهة أخرى. وفي سنة 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992، وقد نص قانون المالية لسنة 1994 على ما يلي:

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% ؛
- تخفيض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70% إلى 50% ؛
- طبقت ضرائب على إنتاج السلع الكمالية.

وقد جرى تبسيط ضريبة القيمة المضافة في سنة 1995 بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21%. وتوسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصارف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.

أما في السنوات الأخيرة والتي شهدت معدلات تضخم منخفضة، فقد حدثت تخفيضات ضريبية من أجل تشجيع الإنتاج والاستثمار، ففي قانون المالية لسنة 2004 نجد تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 3% إلى جانب تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7%، إلى جانب الإجراءات التي تمثلت في المنح العائلية والتخفيضات المتتالية للرسوم الجمركية.

## الفرع الثاني: الرقابة على الإنفاق العام

لقد تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990-1994) بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى تقديمها خدمات مجانية في مختلف المجالات كالتعليم والصحة، وتقديمها منح وإعانات لبعض الفئات، وبعد الدخول في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي يهدف إلى:

- تأمين استمرارية تحسين ميزان المدفوعات؛

- تشجيع العودة إلى النمو الاقتصادي؛

- التحكم في السياسة النقدية الداخلية؛

- التحكم في التضخم .

ارتفعت معدلات التضخم في بداية تطبيق هذا البرنامج نتيجة لإتباع سياسة الدخول المتشددة وتحرير الأسعار، وفي الفترة (1995-1999) انخفض معدل نمو النفقات من 30.12% سنة 1995 إلى 20.58% سنة 1996 ثم إلى 16.86% سنة 1997، وصاحبه تحسن في عجز الموازنة العامة، كما أن ارتفاع معدل نمو الإيرادات من 35.72% سنة 1995 إلى 39.89% سنة 1996 أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، وانخفاض معدل نمو الإيرادات سنة 1998 إلى 16.41%، فقد أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة، أما في السنوات الأخيرة فإن الإيرادات العامة عرفت تزايدا نتيجة لمداخيل المحروقات التي عرفت تحسن في سعر البرميل الواحد، والدخول في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

## المطلب الثالث: الرقابة على الأجور

انطلاقا من سنة 1994 وفي إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، بدأت عملية تحرير الأسعار وبدأ التفاوت بين الأجور والأسعار يميز الحياة الاقتصادية الوطنية، رغم الجهود التي بذلتها الدولة لرفع المنح والأجور، إلا أن زيادتها كانت أقل من الزيادة في الأسعار. فتحديد الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تقرره السلطات العمومية بواسطة اتفاقيات جماعية (النقابات، أرباب العمل، الدولة)، وفي أغلب الأحيان تنتهي هذه الاتفاقيات برفع الأجور.

ونجد أن إجمالي دخل العائلات ارتفع بنسبة 19% سنة 1994 و3.28% سنة 1995، وهذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص الأحرار والأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين منه عند الأجراء والمتقاعدين، مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل العائلات بـ 33% سنة 1993 و39% سنة 1997، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45% إلى 43.2% في نفس الفترة السابقة، وتبقى كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات من 19.5% سنة 1994 إلى 17.8% سنة 1997 تركيبة الأجور في

الجزائر جد متفاوتة ومتباينة، فاليد العاملة في الجزائر لا تمثل أكثر من 4.5% من عدد السكان الإجمالي، مع عدم إمكانية حساب اليد العاملة في السوق الموازية<sup>1</sup>.

#### المطلب الرابع: الرقابة على الأسعار

كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر قبل سنة 1994 خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات وقد قسم قانون الأسعار لسنة 1989 المنتجات إلى ما يلي:<sup>2</sup>

- المنتجات ذات الأسعار الجبرية؛
- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محددة؛
- المنتجات ذات الأسعار الحرة ولكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات.

ومنذ سنة 1994 تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا وذلك من خلال إلغاء الضوابط على هوامش الأرباح والأسعار، كما اشتمل إصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا على إدخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعومة للوصول إلى تكلفتها الحقيقية، فتضاعفت أسعار الأغذية ومنتجات الطاقة المدعومة في سنة 1995 وزادت بنسبة 60% في سنة 1996، وفي نهاية سنة 1996 ألغى دعم جميع المواد الغذائية، بالرغم من مواصلة إعانة عامة لمنتجات الغاز والكهرباء التي التزمت الحكومة بإلغائها سنة 1997 لكن يستمر دعمها للأسر الفقيرة، وفي سنة 1995 تم اعتماد قانون المنافسة بهدف تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات، مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين وذلك بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ضمن تدابير أخرى فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة كبيرة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات وهو ما نجده منعدما في السوق الجزائرية التي تتميز بوضعية الندرة، الشيء الذي جعل الأسعار تتجه غالبا نحو الارتفاع، ورغم أن سياسة الرقابة على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع تسمح لأصحاب المداخل المنخفضة باقتنائها، غير أنها تجعل ذوي المداخل المرتفعة تقوم بالتبذير والإسراف ومن ثمة تقوية الضغوط التضخمية.

<sup>1</sup> محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004، ص 150.

<sup>2</sup> محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004، ص 150.

## خلاصة الفصل

بينت الدراسة التحليلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة 1986-2016، أن الجزائر مثلها مثل الدول النامية التي عانت أزمة اقتصادية حادة، حيث عرفت ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار الذي أدى إلى ظهور ضغوط تضخمية متتالية خاصة خلال الفترة 1990-1996 التي شهدت معدلات تضخم عالية لم يسبق لها من قبل، ومن خلال هذه الدراسة التحليلية توصلنا إلى الأسباب الدافعة لظهور التضخم في الجزائر وهي:

- يعتبر الرقم القياسي للاستهلاك أحسن مؤشر مرجعي لقياس التضخم ، كونه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود من خلال قياس المستوى المعيشي للأفراد؛
- إن الزيادة في الطلب الكلي للسلع والخدمات الناتج عن الزيادة في كتلة الأجور والذي يقابله زيادة بطيئة في العملية الإنتاجية لها آثار مباشرة على ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا في عدم استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي المحلي، والذي يستدعي في هذه الحالة اللجوء إلى عملية الاستيراد من الخارج لتغطية العجز المحلي للطلب الكلي للسلع والخدمات؛
- ارتفاع تكاليف الإنتاج للمواد الأولية المحلية والمواد المستوردة؛
- زيادة الوحدات النقدية في الدورة الاقتصادية والتي لا تقابلها زيادة السلع الاستهلاكية؛
- بالإضافة للأسباب السالفة الذكر هناك أسباب خارجية مسببة لظهور ظاهرة التضخم في الجزائر منها:

- ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات (التضخم المستورد) مقارنة بحجم الصادرات؛
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية للجزائر؛
- الانهيارات المتتالية لأسعار صرف الدينار الجزائري؛
- الأزمات البترولية المتكررة لأنهار أسعار البترول، والذي يعتبر المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني.

الفصل الرابع

القياس الاقتصادي  
لظاهرة التضخم في  
الجزائر  
للفترة 1986-  
2016

تمهيد :

تعرضت النظرية الاقتصادية لتحليل الظواهر الاقتصادية، وقد وضعت بعض الفرضيات الأساسية بخصوص ذلك، ومن هذه الفرضيات اشتقت قوانين واستنتاجات عامة. وقد فسح هذا المجال أمام الباحثين لتطبيق أساليب القياس الاقتصادي على هذه الفرضيات، لتأكد من صحة تلك النظريات الاقتصادية.

تم تخصيص هذا الفصل للدراسة التطبيقية، يحاول من خلاله وضع مجموعة من العلاقات بين ظاهرة التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية، التي رأينا أنها تفسر هذه الظاهرة حسب بعض النظريات الاقتصادية التي تطرق إليها في الفصل الأول، وأيضاً حسب ما تطرق له في الفصل الثاني. نحاول صياغتها في شكل نماذج قياسية، ومن ثم نقوم باختبار صحة هذه النماذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، وبعد الحصول على النماذج المقبولة اقتصادياً وإحصائياً نجري عليها اختبارات قياسية.

وللإلمام بهذه العناصر يتناول هذا الفصل من خلال المباحث الأساسية التالية:

المبحث الأول : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي .

المبحث الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR

المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي

المبحث الرابع: اختبار العلاقة السببية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية

المبحث الأول : مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي .

تتوفر مجالات عديدة في الحقل الاقتصادي يمكن للدارس تطبيق الأدوات والطرق القياسية عليها، فمن المجالات المعهودة والحقول الخصبة لإجراء البحوث الاقتصادية القياسية نموذج التضخم موضوع دراستنا، لكن قبل الشروع في ذلك يجدر بنا أن نلقي الضوء على بعض الجوانب النظرية المتعلقة ببناء نموذج القياس الاقتصادي، وتحديد مختلف الاختبارات المستعملة لتقييمه .

المطلب الأول: التعريف بالاقتصاد القياسي :

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد، الذي يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستعينا بالنظرية الاقتصادية والرياضيات والأساليب الإحصائية والإعلام الآلي، يهدف تحليل و اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة من جهة، ورسم السياسات واتخاذ القرارات والتنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل من جهة ثانية.

يقصد بمصطلح القياس الاقتصادي (Econometrics) القياس في الاقتصاد<sup>1</sup>، ويتكون مصطلح (Econometrics) من كلمتين أصلهما إغريقي (Economy) وتعني اقتصاد، (Metrics)، وتعني قياسات<sup>2</sup>، ويتبين من هذا التعريف أن الاقتصاد القياسي هو مزيج بين النظرية الاقتصادية والرياضيات و الإحصاء، من أجل الحصول على قيم عددية للعلاقات الاقتصادية<sup>3</sup>. ونلاحظ أن هذا التعريف يركز على ثلاثة أهداف رئيسية:

- بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني، وتمثل هذه المرحلة مشكلة تصور الصياغة الرياضية في منهجية القياس الاقتصادي؛
- تقدير وإختبار هذه النماذج مستعملين البيانات المتوفرة، وتمثل هذه العملية المرحلة الإحصائية في القياس الاقتصادي؛
- إستعمال النماذج المقدره لغرض التنبؤ، التحليل الاقتصادي وإتخاذ القرارات المناسبة .

<sup>1</sup> G. S. Maddala, **introduction to Econometrics**, Macmillan Publishing company: Division Macmillan Inc, United States of American , Second Edition, 1992,p1.

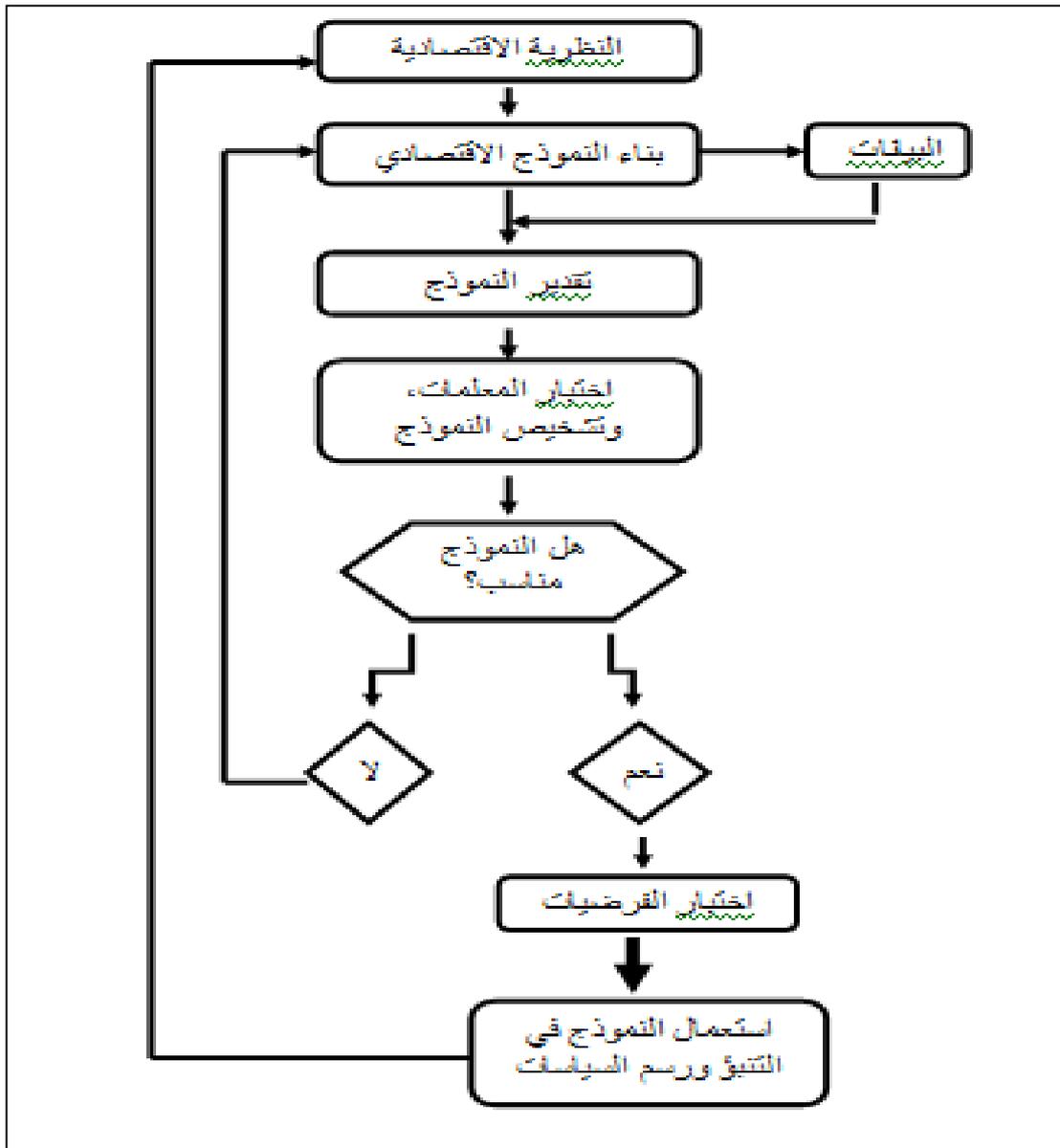
<sup>2</sup> حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر، عمان ، 2007، ص 18.

<sup>3</sup> مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي : النظرية والتطبيق ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 1998، ص23.

ويعرف أيضا: "القياس الاقتصادي هو الذي يستند على تطوير النماذج الإحصائية، من أجل تقدير العلاقات الاقتصادية، اختبار النظريات الاقتصادية، تقييم وتنفيذ البرامج الحكومية، والسياسة التجارية"<sup>1</sup>.

ولإيضاح ما سبق نستطيع إدراج المخطط التالي الذي يبين وضعية الإقتصاد القياسي من النظرية الإقتصادية:

الشكل رقم (06): وضعية الإقتصاد القياسي من النظرية الإقتصادية



Source : G. S. Maddala, opcit, p7.

<sup>1</sup> Garey koop, **Bayesian Econometrics** , John Wiley & Sons ltd, The Atrium, England, 2003, P2.

المطلب الثاني: مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي :

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه مجموعة من العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية لتمثيل ظاهرة معينة بصورة خالية من التفاصيل والتعقيدات ولكنها ممثلة للواقع بهدف تعديلها أو التنبؤ بها والسيطرة عليها، كما يمكن تعريف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن هيكلية ظاهرة في شكل معادلة تتضمن متغيرات اقتصادية، تهدف إلى التعبير عن الواقع وتمثيله<sup>1</sup>.

الدراسة القياسية لأي ظاهرة اقتصادية تمر بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

#### الفرع الأول: تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه الخطوة على :

- تحديد متغيرات النموذج؛
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج؛
- تحديد التوقعات القبلية (تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وقيم معاملات العلاقات الاقتصادية محل القياس، بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات).

#### الفرع الثاني: تقدير معاملات النموذج

بعد الانتهاء من صياغة العلاقات محل الدراسة في شكل رياضي ننتقل إلى مرحلة تقدير المعلمات، ولتحقيق ذلك نعتمد أساسا على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، فهناك عدة أنواع من البيانات منها بيانات سلسلة زمنية، بيانات قطاعية وبيانات تجريبية. وتتمثل طريقة تقدير النموذج في طريقة المربعات الصغرى العادية المطبقة على نماذج المعادلة المفردة والمربعات الصغرى ذات المرحلتين في النماذج الآنية .  
في عملية التقدير نستخدم الحاسب الآلي، حيث تتوفر عدة برامج جاهزة تستوفي جميع متطلبات التقدير (SSPS ، Eviews ، RATS...).

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais, *Econométrie* , Dunod, paris, France, 5<sup>e</sup>Edition, 2004,P1.

الفرع الثالث: تقييم النموذج :

يتم تقييم النموذج وفق نوعين من المقاييس هما :

أولاً: المقاييس الإقتصادية :

إن تقييم النموذج إقتصاديا هو محاولة معرفة ما إذا كان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية (النظرية الإقتصادية) ؛ وفي هذه الحالة ننظر إلى إشارة المعالم التي تدخل ضمن النموذج، ومن خلالها نستنتج العلاقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية .

ثانياً: المقاييس الإحصائية :

تحدد هذه المقاييس في إجراء الإختبارات المعنوية والفروض المبنية على اعتبارات إحصائية بحتة بفرض تقويم أداء المتغيرات المستقلة و النموذج كله، حيث تتطلب هذه المقاييس فحص مقدرات النموذج المتوصل إليها من جهة، وفحص النموذج كله من جهة أخرى، ويمكن الإعتماد على مؤشرات أولية في هذا الأمر، تتمثل في المقاييس الإحصائية التالية :

أ- معامل التحديد  $R^2$  :

نستعمل إحصائية  $R^2$  في سلسلة الإختبارات الموجهة للحكم على مدى صلاحية النموذج ، ويشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع (Y)، التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل (المتغيرات المستقلة) المدرجة بالدالة محل القياس  $(X_i)$ <sup>1</sup>. ويستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الإنحدار المحتوي على K متغير مستقل، وتبقى نفس الطريقة المستعملة إذا كان النموذج الخطي بسيط .

و يعطى معامل الإرتباط المتعدد بالعلاقة التالية :

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{i=1}^T e_i^2}{\sum_{i=1}^T (y_i - \bar{y})^2}$$

حيث  $\sum_{i=1}^T e_i^2$  و  $\sum_{i=1}^T (y_i - \bar{y})^2$  تمثلان مجموع مربعات البواقي ومجموع مربعات إنحرافات قيم المتغير التابع على أوساطها الحسابية على التوالي .

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص154.

وتنحصر قيم هذا المقياس  $R^2$  بين الصفر والواحد، فيكون النموذج مفضلا كلما اقترب من الواحد، وتقل قوة إرتباطه كلما إبتعد عنه، ونظرا لكون هذا المعيار مغلطا حيث يزداد بزيادة المتغيرات، فإن الإحصائيين يفضلون إستخدام مقياس جودة التوفيق المعدل التالي :

$$\bar{R}^2 = 1 - \frac{(N-1)}{(N-K)}(1 - R^2)$$

حيث أن  $N$  و  $K$  تمثل عدد المشاهدات و المعالم على التوالي، ويستخدم بنفس طريقة الاختبار السابق.<sup>1</sup>  
ب- إختبار فيشر  $F$  :

ويتمثل في دراسة إحصاءات  $F$  المقدره ومقارنتها إلى تلك المجدولة، حيث يتم وضع  $H_0=0$  والذي يمثل إعطاء قيم صفيرية لمعاملات الانحدار لكل متغير مفسر حيث  $H_0: a_1=a_2=...=0$  مما يعني أنه لا يوجد متغير مستقل يمارس تأثيرا معينا على المتغير التابع ، ويعكس الفرض البديل  $H_1: a_k \neq 0$ ، وجود معامل انحدار واحد على الأقل يؤثر في المتغير التابع، وتمكن إحصاءات  $F$  من اختبار هذه الفروض .

إذ يتم حساب  $F$  بالصيغة التالية :<sup>2</sup>

$$F_c = \frac{\text{التباين المشروح بواسطة الإنحدار}}{\text{تباين الخطأ غير المشروح}}$$

$$F_c = (\hat{B}'x'y / K - 1) / (e'e / n - k) = (R^2 / K - 1) / (1 - R^2 / n - k)$$

حيث أن :  $K$  : عدد المعالم المقدره .

$n$  : عدد المشاهدات .

$R^2$  : معامل التحديد .

$e$  : البواقي .

وبالعودة إلى جدول " فيشر  $F$  " عند درجتي الحرية  $(n-k)$  و  $(k-1)$  ومستوى المعنوية  $(\alpha)$  نجد  $F$  (القيمة المجدولة) فإذا كان :

<sup>1</sup> مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000، ص233 .

<sup>2</sup> وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الإقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2003 ، ص236 .

-  $F_c < F$ : نقبل فرضية العدم القائلة بأنه ليس هناك تأثير من أي متغير من المتغيرات المفسرة على المتغير التابع .

-  $F_c > F$ : يدل على وجود معنوية ، و بناء على ذلك نرفض فرضية العدم و نأخذ بالفرضية البديلة القائلة بأنه هناك على الأقل متغيرا مفسرا واحدا من المتغيرات ( $X_i$ ) يمارس تأثيره على المتغير التابع .

ت- إختبار ستودنت ( $t$ ):

يستخدم لإختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات الإنحدار ، أي أنه يسمح بالحكم إذا كان المتغير المفسر ( $X_i$ ) يفسر فعلا الظاهرة المدروسة ، فإذا كنا بصدد النموذج المقدر التالي :

$$\hat{Y} = \hat{B}_0 + \hat{B}_1 x_1 + \hat{B}_2 x_2 + \dots + \hat{B}_i x_i + \dots + \hat{B}_k x_k$$

ولمعرفة ما إذا كان المتغير المفسر  $x_i$  يفسر فعلا المتغير التابع  $Y$  نضع الإختبار التالي :

• فرضية العدم  $H_0 : \hat{B}_i = 0$

• الفرضية البديلة  $H_1 : \hat{B}_i \neq 0$

يلزمنا لذلك معرفة تباين  $B_i$  الذي تعطى صيغته بالشكل التالي :

$$\text{var}(\hat{B}_i) = \delta^2 (X'X)^{-1}$$

وعليه فإن تباين أية قيمة من قيم  $\hat{B}_i$  عبارة عن حاصل ضرب التباين  $\delta^2$  بقيمة العنصر  $a_{ij}$  العنصر الواقع على قطر المصفوفة  $(X'X)^{-1}$ .

و بما أن  $\delta^2$  غير معروفة نقدرها بـ  $S^2$  ، بحيث يعتبر تقدير عنصر متحيز لتباين الخطأ  $\delta^2$  وتكون صيغته كما يلي :

$$S^2 = e'e / n - k = (y'y - B'x'y) / n - k$$

حيث أنه من المرجح في تحليل الإنحدار رفض فرض العدم، والقبول بالفرض البديل ويكون الإختبار كما يلي :

$$t_c = (\hat{B}_i - B_i) / \sqrt{\left(\sum_{i=1}^n ei^2 / n - k\right) a_{ij}} = (\hat{B}_i - B_i) / S \sqrt{a_{ij}}$$

وبالعودة إلى جدول ستودنت t عند درجة حرية (n-k) ومستوى معنوية  $\alpha$  معين نجد قيمة  $t_\alpha$  الجدولة فإذا كان :

•  $t_c < t_\alpha$  : نقبل فرض العدم  $B_i=0$  ، أي أن الإختبار غير معبر، ولا يقبل  $(x_i)$  كمتغير مفسر.

•  $t_c > t_\alpha$  : نرفض فرض العدم، يعني أن المتغير المفسر تحت الإختبار يؤثر فعلا على المتغير التابع.

بعد ذلك نحاول إيجاد مجالات الثقة للمعالم المعنوية، حيث أنه كلما صغرت مجالات الثقة

كلما كان هذا المقدر غير متحيز وكفاء، أي أنه يمكننا الإعتماد على طريقة المربعات الصغرى .

ث- الإنحراف المعياري للمقدرات (Se) :

هو مقياس للمقدرات حول المعلمة الحقيقية، وكلما كبر الخطأ المعياري للمعلمة كلما كانت معنوية

المقدرة غير جدية، وكلما قل الخطأ المعياري أصبح للمعلمة المقدرة معنوي إحصائية.

ج- إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

- إختبار ديربين واتسون (D.W) Durbin-watson :

يصلح هذا الإختبار لنظام المرتبة الأولى من الارتباط الذاتي للأخطاء ، ولكنه بالرغم من

إشتقاقه على أساس حجم العينة الكبيرة ، فإنه ينطبق على العينات الصغيرة الحجم .

ولإجراء إختبار الفرضية  $H_0$  نكتب القيمة الإحصائية لديرين واتسون على الشكل<sup>1</sup> :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{e}_t - \hat{e}_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \hat{e}_t^2} = 2(1 - \rho) \dots \dots \dots (1)$$

$$v_t \rightarrow N(0, \delta_v^2) ; e_t = \rho e_{t-1} + v_t \quad \text{حيث أن :}$$

$$H_0 : \rho = 0 \quad \text{ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية :}$$

$$H_1 : \rho \neq 0$$

حيث أن فرض العدم  $H_0$  القائل أن قيم  $e_t$  غير مترابطة ذاتيا وعشوائيا، مقابل الفرض البديل  $H_1$

القائل أن قيم  $e_t$  تعاني من الارتباط الذاتي .

حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للإختبار وتأخذ قيمها بين 0 و 4 ويتضح من المعادلة (1) أنه إذا

كانت  $\rho=0$  فإن  $DW=2$  .

<sup>1</sup> تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1999، ص54.

ويوضح الشكل التالي قيم  $d$  ( القيم الجدولية ) للإختبار التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الإرتباط الذاتي من الدرجة الموجبة أو السالبة ، أو التي تجعل نتيجة الإختبار غير محددة ، وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى  $d_u$  والأدنى  $d_L$  في الجدول الإحصائي لديربين واتسون (DW).

الشكل رقم(07) : مناطق القبول والرفض لإختبار Durbin-Watson

		0	$d_L$	$d_u$	2	$4-d_u$	$4-d_L$	4
	$\rho > 0$	?		$\rho = 0$	$\rho = 0$	?		$\rho < 0$
	إرتباط ذاتي	غير محدد		عدم وجود	عدم وجود	غير محدد		إرتباط ذاتي
	إرتباط موجب			إرتباط	إرتباط			إرتباط سالب

Source : Régis Bourbonnais , *Econométrie*, 5<sup>ème</sup> édition , Dunod , Paris , 2003, P123 .

بالإعتماد على الشكل أعلاه يمكن أن تستخرج نتيجة إختبار DW كالتالي :

- إذا كانت  $(DW < d_L)$  أو  $(DW > 4 - d_L)$  يرفض  $H_0$  (وجود إرتباط ذاتي موجب أو سالب).
- إذا كنت  $(d_u < DW < 4 - d_u)$  يقبل  $H_0$  (عدم وجود إرتباط ذاتي).
- إذا كانت  $(4 - d_u \leq DW \leq 4 - d_L)$  أو  $(d_L \leq DW \leq d_u)$  تكون نتيجة الإختبار غير محددة .

- إختبار Breush Godfrey (BG) :

إنتقد إختبار (DW) لأنه مقيد على أن  $\xi_t$  متعلقة بـ  $\xi_{t-1}$  فقط .

$$\xi_t = \rho_1 \xi_{t-1} + \rho_2 \xi_{t-2} + \dots + \rho_p \xi_{t-p} + u_t$$

$$y_t = a_0 + a_1 x_{t-1} + \dots + a_k x_{t-k} + \xi_t$$

حيث  $\xi_t$ : البواقي .  $\xi_t \rightarrow AR (p)$

فإذا كان  $\xi_t$  داخل مجال الثقة هناك إستقلالية ، وإذا كان خارج مجال الثقة هناك إرتباط

ذاتي بين الأخطاء . ويعتمد إختبار (BG) على خطوات التالية :

1. تقدير البواقي من خلال النموذج العام :

$$\hat{\xi}_t = y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 x_{t1} - \dots - \hat{a}_k x_{tk}$$

2. نقوم بإنحدار  $\hat{\xi}_t$  على جميع المتغيرات المفسرة والبواقي :

$$\hat{\xi}_t = a_0 + a_1 x_{t1} + a_2 x_{t2} + \dots + a_k x_{tk} + p_1 \hat{\xi}_{t-1} + p_2 \hat{\xi}_{t-2} + \dots + p_p \hat{\xi}_{t-p} + n_t$$

3. إختبار إنعدام معلمات البواقي :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_1 = \rho_2 = \rho_3 = \dots = \rho_p = 0 \\ H_1 : \exists \rho_i \neq 0 / i = 1, \dots, p \end{cases}$$

نحسب مضاعف Lagrange :

$$LM = n \times R^2 \rightarrow X_{\alpha}^2(p)$$

• إذا كان  $LM \leq X_{\alpha}^2(p)$  فإننا نقبل  $H_0$  (هناك إستقلالية تامة بين الأخطاء).

• وإذا كان  $LM > X_{\alpha}^2(p)$  فإننا نقبل  $H_1$  (هناك إرتباط ذاتي بين الأخطاء).

حيث نلجأ إلى إختبار (BG) عندما يكون هناك حالة شك في إختبار (DW)، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك إرتباط ذاتي بين الأخطاء أم هناك إستقلالية تامة بينها.

المطلب الثالث: معايير إختيار أحسن نموذج :

نتحصل بعد إجراء الإختبارات الإقتصادية والإحصائية على النماذج القياسية على عدة

نماذج مقبولة، ونختار أحسن نموذج إعتقاداً على معايير الأداء التالية :

الفرع الأول: مجموع مربعات البواقي (SSR) Sum Squared Resid :

$$SSR = \sum_{t=1}^n e_t^2 = \sum_{t=1}^n (y_t - \hat{y}_t)^2$$

و يرمز له بـ SSR وصيغته :

حيث أن:  $n$  : عدد المشاهدات .  $y_t$  : القيم المشاهدة .

$\hat{y}_t$  : القيم المقدرة .  $e_t$  : البواقي .

وكلما إقترب SSR من الصفر كلما كان النموذج أحسن وأصلح للتنبؤ.

الفرع الثاني: معيار (AIC) Akaike :

يكون تحديد القيمة المناسبة لـ  $S$  (المرتبة المقربة للإنحدار الذاتي) عن طريق استعمال معيار

المعلومات للباحث Akaike (1969). أي نختار قيمة  $S$  التي تحقق أصغر قيمة للعبارة التالية :

$$AIC = n \log \hat{\sigma}_S^2 + 2S$$

حيث أن:

AIC: هي معيار المعلومات لـ Akaike ؛

S: هو عدد المعالم

$\log \hat{\sigma}_S^2$ : اللوغاريتم الطبيعي لتباين s.

أما إذا استعملنا عدة عينات مختلفة الحجم بالنسبة لنفس السلسلة  $y_t$  و  $w_t$  , فإننا نستعمل معيار المعلومات المرجح والذي يعطي أصغر قيمة للمقدار:

$$NAIC = \log \hat{\sigma}_s^2 + 2S/n$$

ويكون الإختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار، أي نفضل النموذج الذي يحقق أصغر AIC أو NAIC  
الفرع الثالث: معيار Schwarz (SC):

رغبة في تحقيق خصائص تقاربية ، إقترح Schwarz (1979م) التعديل التالي :

$$SC = Ln(\hat{\sigma}^2) + \left(\frac{p+q}{n}\right) Ln(n)$$

حيث يشير المقدار  $(p+q)$  إلى عدد معالم النموذج المقدر  $Ln$  : اللوغاريتم الطبيعي ويكون اختيار النموذج إذن على أساس أصغر قيمة لهذا المعيار.

فالمعايير الثلاثة السابقة تستخدم في إختيار أحسن نموذج، وهذا من خلال إختيار النموذج الذي لديه أصغر (SC, AIC, SSR).

المطلب الرابع: تشخيص النموذج :

عمليا يكون النموذج المختار في المرحلة الأولى غير مضمون النتائج، فبعد إختيار نموذجاً خاصاً و إعتبره الأحسن، لكن عند مناقشة صلاحيته ميدانياً يمكن أن يظهر العكس، وهناك عدة إختبارات لتشخيص النموذج المميز.

الفرع الأول: إختبار دالة الإرتباط الذاتي للنموذج :

وذلك بمقارنة دالة الإرتباط الذاتي للسلسلة مع تلك المتولدة عن النموذج (المقدر)، فإذا لوحظ وجود إختلاف جوهري بينهما، فإنه يكون دليلاً قاطعاً على فشل عملية التحديد، وهذا يستدعي إعادة بناء النموذج وتقديره من جديد. أما إذا تشابهت الدالتان فإننا ننتقل إلى دراسة وتحليل بواقي النموذج.<sup>1</sup>

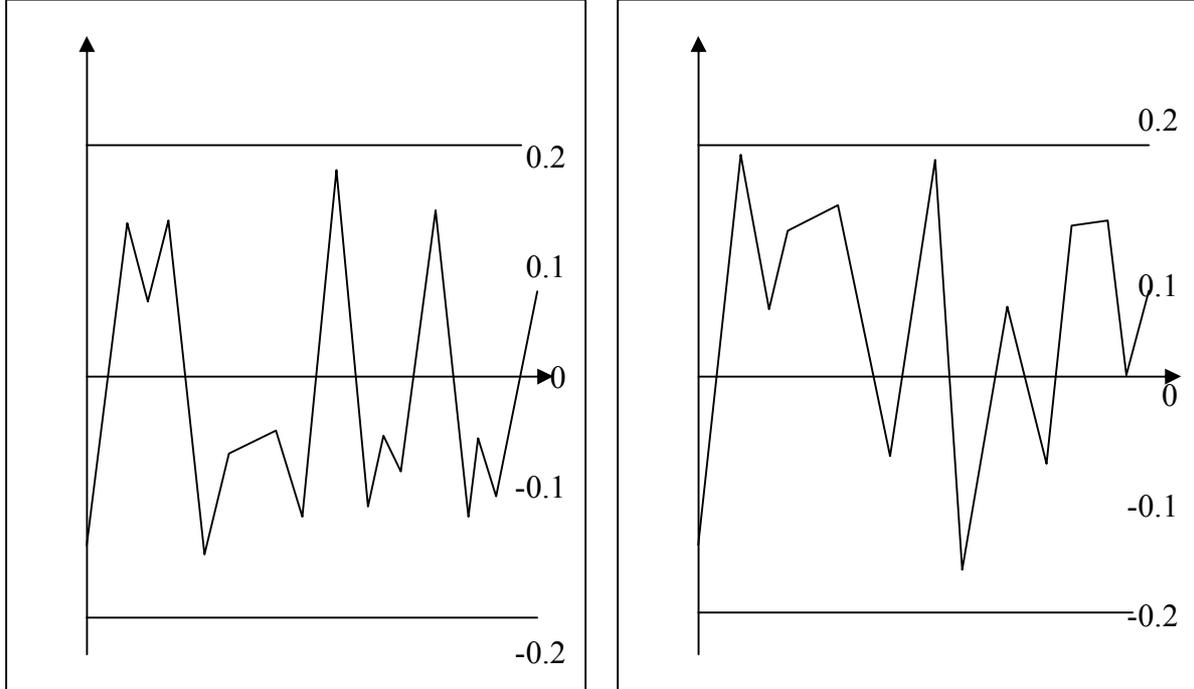
الفرع الثاني: تحليل دالة الإرتباط الذاتي للبواقي :

يجب أن تقع كما هو مبين في الشكلين (3-3) (4-3) ، معالم دالتي الإرتباط الذاتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية ، المعبر عنه بيانياً بخطين متوازيين أو رياضياً بـ  $|r_k| \leq \frac{2}{\sqrt{n}}$

<sup>1</sup> مولود حشمان ، نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص 169.

الشكل رقم(08) : دالة الارتباط الذاتي للبواقي .

الشكل رقم(09) : دالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي .



المصدر: مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 ، ص170 .

فإذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي للبواقي تقع كلها داخل مجال الثقة ، تكون بذلك سلسلة البواقي مستقرة .

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

أولاً: إختبار Kurtosis-Skewness

إذا كان العزم الممركز (u) من الرتبة k للسلسلة  $(y_t)$  من الشكل <sup>1</sup>:

$$u_k = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^k$$

فإن معامل Skewness هو:  $\left( B_1^{1/2} = \frac{u_3}{u_3^{3/2}} \right)$  .

أما معامل Kurtosis فهو:  $\left( B_2 = \frac{u_4}{u_2^2} \right)$  .

فإذا كان التوزيع طبيعي وعدد المشاهدات كبير ( $n > 30$ ) فإن :

<sup>1</sup> Régis Bourbonnais , **Econométrie**, 5<sup>eme</sup> édition , Dunod , Paris , 2003 , p230.

$$B_1^{1/2} \rightarrow N\left(0, \sqrt{\frac{6}{n}}\right) \text{ و } B_2 \rightarrow N\left(3, \sqrt{\frac{24}{n}}\right)$$

وتكون الإحصاءات التي نقارنها بالقيمة 1.96 بمعنوية 5% هي :

$$v_1 = \frac{|B_1^{1/2} - 0|}{\sqrt{\frac{6}{n}}}, v_2 = \frac{|B_2 - 3|}{\sqrt{\frac{24}{n}}}$$

فإذا كانت الفرضيات  $H_0: v_1=0$  (التناظر) و  $H_0: v_2=0$  (التسطح الطبيعي) .

محقة من أجل  $(v_2 \leq 1.96, v_1 \leq 1.96)$  ، فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للسلسلة  $y_t$ .

ثانيا: اختبار Jarque-Bera :

هو اختبار يجمع بين نتائج الإختبارين السابقين، فإذا كانت  $(B_1^{1/2}, B_2)$  تتبعان التوزيع

الطبيعي، فإن القيمة  $S$  تتبع توزيع  $\chi^2$  بدرجات حرية 2 حيث :

$$S = \frac{n}{6} B_1 + \frac{n}{24} (B_2 - 3)^2 \rightarrow \chi_{1-\alpha}^2(2)$$

- فإذا كان  $(S > \chi_1^2(2))$  فإننا نرفض فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية  $\alpha$  % .
- أما إذا كان  $(S \leq \chi_1^2(2))$  فإننا نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية  $\alpha$  % .

الفرع الرابع: إختبار تجانس تباين الأخطاء :

من بين إفتراضات نموذج الإنحدار الخطي هو تجانس تباين الخطأ  $(\text{var}(\xi_i) = E(\xi_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1 \dots \infty)$ ، ويترتب على إسقاط هذا الإفتراض حدوث عدم تجانس تباين الأخطاء، وتكون مترابطة فيما بينها مما يقلل من نجاعة النماذج المقدره، حيث يترتب على وجود عدم تجانس تباين الأخطاء عددا من الآثار تتمثل في<sup>1</sup> :

- تبقى المعلمات المقدره بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، متصفة بعدم التحيز والإتساق، ولكنها تفقد صفة الكفاءة .

- تصبح التباينات المقدره وكذلك التغايرات (Covariances) الخاصة بالمعلمات المقدره متحيزة و غير متسقة، ولذا فإن إختبارات الفروض لا تصبح دقيقة أو ملائمة .

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 499 .

- بالرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة، إلا أنها تفقد صفة الكفاءة، وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبنى على طرق تخلو من مشكلة عدم تجانس التباين .

وهناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين نتعرض لبعض منها فيما يلي :

ثالثا: إختبار ARCH-LM :

الهدف من هذا الإختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية  $\chi^2$ ). حيث يكون النموذج العام الخطي من الشكل:

$$y_t = a_0 + a_1x_{t1} + \dots + a_kx_{tk} + \xi_t$$

ونجري هذا الاختبار وفق الخطوات التالية :

1. تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب  $(\hat{\xi}_t^2, \hat{\xi}_{t-1}^2, \hat{\xi}_{t-2}^2, \dots, \hat{\xi}_{t-p}^2)$  .
2. نقوم بانحدار  $\hat{\xi}_t^2$  على  $(\hat{\xi}_t^2, \hat{\xi}_{t-1}^2, \hat{\xi}_{t-2}^2, \dots, \hat{\xi}_{t-p}^2)$  .

$$\hat{\xi}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\xi}_{t-1}^2 + \dots + \beta_p \hat{\xi}_{t-p}^2 + \mu_t$$

3. حساب معامل التحديد  $R^2$  .

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \dots = \beta_p = 0$$

$$H_1 : \exists \beta_i \neq 0$$

$$(LM = nR^2) \rightarrow \chi_\alpha^2(p)$$

- إذا كان  $(LM \leq \chi_\alpha^2)$  فإننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  (تباين الأخطاء متجانس) .
- أما إذا كان  $(LM > \chi_\alpha^2)$  فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  (تباين الأخطاء غير متجانس) .

لتصحيح النموذج من عدم تجانس التباين، يكفي قسمة طرفي النموذج للمعادلة على إحدى المتغيرات المفسرة المتسببة في عدم تجانس التباين، وهذه الطريقة متعددة لأنها لا تقتصر على منهجية واحدة، وإنما مجموعة كبيرة من المناهج للتصحيح .

رابعاً: إختبار White :

إقتراح White (1980) إختبار يعتمد على إحصائية  $\chi^2$  (مضاعف لاغرانج).  
وتتمثل خطوات إجراء هذا الإختبار فيما يلي<sup>1</sup>:

أ- تقدير دالة الإنحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية .

$$y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{t1} + \dots + \hat{a}_k x_{tk} + \xi_t$$

ب- حساب مربعات البواقي  $\xi_t^2$  .

$$\hat{\xi}_t^2 = a_0 + \hat{a}_1 x_{t1} + \hat{b}_1 x_{t1}^2 + \hat{a}_2 x_{t2} + \hat{b}_2 x_{t2}^2 + \dots + \hat{a}_k x_{tk} + \hat{b}_k x_{tk}^2 + u_t$$

ت- حساب معامل التحديد  $R^2$  .

$$H_0 : \hat{a}_0 = \hat{a}_1 = \hat{b}_1 = \hat{a}_2 = \hat{b}_2 = \dots = \hat{a}_k = \hat{b}_k = 0$$

$$H_1 : \exists (\hat{a}_i, \hat{b}_i) \neq 0$$

$$(LM = nR^2) \rightarrow \chi^2(2k)$$

- إذا كان  $(LM \leq \chi^2_\alpha)$  فإننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  (تباين الأخطاء متجانس) .
- أما إذا كان  $(LM > \chi^2_\alpha)$  فإننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  (تباين الأخطاء غير متجانس) .

الفرع الخامس: التنبؤ :

عقب تقييم نموذج الإنحدار والتأكد من إستيفاءه للفرضيات والمعايير الإحصائية، يصبح بالإمكان إستخدامه لأغراض التنبؤ، وذلك بإيجاد قيم المتغير التابع  $y$  بتغيير قيم المتغير المستقل  $x$  بعد دراسة سلوكها في الماضي، وبالتالي فإن الهدف من التنبؤ هو معرفة القيم المستقبلية للمتغير الداخلي لفترات لاحقة. ومن بين طرق التنبؤ طريقة بوكس-جنكينز Box-Jenkins .

فإذا كانت بيانات السلسلة الزمنية مستقرة، يمكن أن نصفها بوحدة من النماذج التي تتبع منهجية بوكس-جنكينز. وبالطبع إذا كانت غير مستقرة يتعين إجراء التعديلات اللازمة عليها حتى تصبح مستقرة، ثم تستخدم أحد النماذج التالية لتقدير السلسلة .

أولاً: نموذج الإنحدار الذاتي  $AR(p)$  :

في هذا النوع من النماذج يفسر المتغير التابع الممثل للظاهرة المدروسة بواسطة ماضيه فقط. كما في النموذج التالي :

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، مرجع سبق ذكره ، ص 507 .

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \phi_2 y_{t-2} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \xi_t$$

ويعرف هذا النموذج بنموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة (p) وإختصارا يشار إليه بـ AR(p). وعندما (p=1) يصبح النموذج من الدرجة الأولى AR(1)، ويسمى أحيانا بعمليات مركوف ويكتب كالاتي

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \xi_t^1 :$$

ثانيا: نموذج المتوسطات المتحركة MA(q):

حيث تكون كل ملاحظة من السلسلة الزمنية  $y_t$ ، في سيرورة المتوسط المتحرك ذو المرتبة  $q \geq 1$  مفسرة بواسطة المتوسط المرجح للأخطاء العشوائية التي نرمز لها بـ MA(q). وتكتب معادلتها على الشكل التالي :

$$y_t = \xi_t - \alpha_1 \xi_{t-1} - \alpha_2 \xi_{t-2} - \alpha_3 \xi_{t-3} - \dots - \alpha_q \xi_{t-q}$$

فعندما يكون  $q=1$  يصبح النموذج كالاتي :

$$y_t = \xi_t - \alpha_1 \xi_{t-1}$$

ثالثا: نموذج الإنحدار الذاتي والمتوسط المتحرك ARMA(p,q):

يعتبر نموذج ARMA نموذج مركب، لأنه ينطوي على خصائص نموذج الإنحدار الذاتي ونموذج المتوسط المتحرك، وهو عادة ما يتصف برتبتين واحدة للإنحدار الذاتي (p) والأخرى للمتوسط المتحرك (q)، أي أنه يشار إليه بـ ARMA (p,q)<sup>2</sup>. وصيغته تكتب بالشكل التالي :

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \dots + \phi_p y_{t-p} + \xi_t - \alpha_1 \xi_{t-1} - \dots - \alpha_q \xi_{t-q}$$

وعندما يكون  $p=1$  و  $q=1$  النموذج ARMA (1,1) يكتب على الشكل الآتي :

$$y_t = \phi_1 y_{t-1} + \xi_t - \alpha_1 \xi_{t-1}$$

ويتضح مما سبق أن الخطوة الأولى في بناء نماذج السلاسل الزمنية، وبالذات طريقة بوكس-جينكينز التي تتمثل بوضع إطار عام لهيكل النموذج ثم تشخيصه تجريبيا من خلال تقدير معالمه، وبالتالي إختبار مدى دقة ومعنوي التشخيص فإن إجتياز حالة الإختبار، ثم إعتقاد النموذج في عملية التنبؤ، وبخلاف ذلك يستوجب إعادة بناء النموذج وتشخيصه عمليا .

<sup>1</sup> أموري هادي كاظم الحسنوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 416.

<sup>2</sup> عبد القادر محمد عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 727.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تشخيص درجة النموذج أي تحديد كل من (p) و (q) يعتمد على طبيعة بيانات السلسلة الزمنية، فإذا كانت بيانات الظاهرة مستقرة عندها يمكن تشخيص درجة النموذج أي تحديد كل من (p) و (q)، بالإعتماد على الارتباطات الذاتية الكلية والارتباطات الذاتية الجزئية.

وبشكل عام عندما ينحدر الارتباط الذاتي للصفر، يفهم من ذلك تحقيق نموذج الانحدار الذاتي (AR) و تحدد درجته بعدد الارتباطات الذاتية الجزئية، في حين عندما ينحدر الارتباط الذاتي الجزئي للصفر عندها يكون النموذج الملائم هو نموذج المتوسطات المتحركة (MA)، و تحدد درجته بعدد الارتباطات الذاتية المعنوية، وعندما يكون كلا من الارتباطات الذاتية والجزئية ينحدران للصفر. عندها يمكن القول بأن النموذج الملائم هو النموذج المختلط (ARMA).<sup>1</sup>

المبحث الثاني: مدخل إلى نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR

نماذج الانحدار الذاتي للأشعة عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي إذ يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث كل متغير هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR

تعالج نماذج VAR كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط إقصاء مع إدخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية.<sup>2</sup>

الفرع الأول: الصياغة العامة لنموذج VAR

يكتب نموذج VAR (Vector Auto Régressive) لـ k متغير و p تباطؤ على الشكل المصفوفي

التالي:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p} + \varepsilon \quad t=1,2,\dots,T$$

<sup>1</sup> أموري هادي كاظم الحسناوي، مرجع سبق ذكره، ص 417-418.

<sup>2</sup> محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 269.

مع:

$$Y_t = \begin{pmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ \vdots \\ Y_{k,t} \end{pmatrix}; \Phi_i = \begin{pmatrix} \phi_{1i}^1 & \phi_{1i}^2 & \dots & \phi_{1i}^k \\ \phi_{2i}^1 & \phi_{2i}^2 & \dots & \phi_{2i}^k \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \vdots & \vdots & \dots & \vdots \\ \phi_{ki}^1 & \phi_{ki}^2 & \dots & \phi_{ki}^k \end{pmatrix}; \Phi_0 = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \\ \vdots \\ \phi_k^0 \end{pmatrix}; i = 1, 2, \dots, p \quad \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \vdots \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}$$

نسبي  $\sum \varepsilon = E(\varepsilon_t \varepsilon_t')$  مصفوفة التباين-التباين المشترك للأخطاء وهي ذات بعد (k,k) ويمكن أيضا كتابة النموذج بدلالة معامل التأخير حيث:

$$(I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

أو:

$$\Phi(L) Y_t = \Phi_0 + \varepsilon_t$$

المتغيرات  $Y_{1,t}, \dots, Y_{k,t}$  تعتبر كسلاسل مستقرة والأخطاء  $\varepsilon_{1t}, \dots, \varepsilon_{kt}$  ذات تشويش أبيض مستقلة ذاتيا وذات تباينات ثابتة  $\sigma_{\varepsilon_1}^2, \dots, \sigma_{\varepsilon_k}^2$ .

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط إذا تحققت الفرضيات الكلاسيكية التالية:

$$E(Y_t) = \mu, \quad \forall t -$$

$$\text{var}(Y_t) < \infty -$$

$$\text{cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k), \quad \forall t -$$

بصفة عامة تكون السيرورة VAR مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة

$$|I - \Phi_1 L - \Phi_2 L^2 - \dots - \Phi_p L^p| = 0$$

تحتوي على الجذور خارج الدائرة الوحدة.

الفرع الثاني: تحديد وتقدير نموذج VAR

في حالة النموذج VAR، يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى، يتم تقدير كل معادلة على حدة، النموذج VAR(P) المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$Y_t = \Phi_0 + \Phi_1 Y_{t-1} + \Phi_2 Y_{t-2} + \dots + \Phi_p Y_{t-p}$$

لا يمكن تقدير معاملات هذا النموذج انطلاقاً من سلاسل غير مستقرة، إذن يجب جعل كل السلاسل مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة  $d$  في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام إلى صيغة النموذج VAR في حالة اتجاه عام ثابت، أيضاً يمكن إضافة متغيرات صورية لتصحيح التغيرات الموسمية.

لتحديد درجة النموذج VAR نستخدم معايير المعلومات فطريقة الدرجة تكمن في تقدير كل معادلات النموذج من أجل أي رتبة (درجة) من 0 إلى  $P$  (P هو العدد الأقصى المقبول من طرف النظرية الاقتصادية)، نستعمل مثلا المعايير الثلاثة Akaike و Hannan-Quing و Schwarz المعرفة كما يلي:

$$AIC = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{2k^2 p}{T}$$

$$HQ = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{2 \log \log T}{T} k^2 p$$

$$SC = \ln|\Sigma_{\varepsilon}| + \frac{k^2 p \ln(T)}{T}$$

مع  $k$  عدد متغيرات النموذج،  $T$  عدد المشاهدات،  $p$  عدد الفجوات الزمنية،  $\Sigma_{\varepsilon}$  مصفوفة التباين-التباين المشترك للبواقي.

نختار التباطؤ الأمثل وذلك بتصغير المعايير الثلاثة، يمكن أيضا استخدام نسبة المعقولة لهذا الغرض انطلاقاً من تقدير تباين البواقي، إذا كان  $\Sigma_{\varepsilon}^1$  تباين بواقي النموذج المقيد و  $\Sigma_{\varepsilon}^0$  تباين النموذج الأول (غير المقيد) فإن إحصائية نسبة المعقولة  $T(\ln|\Sigma_{\varepsilon}^1| - \ln|\Sigma_{\varepsilon}^0|)$  تتوزع توزيع  $\chi^2$  بدرجة حرية تساوي عدد القيود.

المطلب الثاني: اختبار السببية وفق جرانجر (Granger)

يعتبر مشكل السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ يهدف إلى البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها للتمييز بين الظواهر التابعة من الظواهر المستقلة المفسرة لها.

اقترح في عام 1969 جرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت  $Y_{1t}$  و  $Y_{2t}$  سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن  $t$ ، وكانت السلسلة  $Y_{1t}$  تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة  $Y_{2t}$ ، في هذه الحالة نقول أن  $Y_{1t}$  تسبب  $Y_{2t}$ ، إذن نقول عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

يستخدم اختبار جرانجر في التأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة أو استرجاعية أو علاقة تبادلية بين متغيرين، وذلك في حالة وجود بيانات سلسلة زمنية.

ومن المشاكل التي توجد في هذه الحالة أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرا ما تكون مرتبطة، أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري الآخر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا، وذلك باعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن.

ليكن النموذج VAR(p) المستقر حيث:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \phi_1^0 \\ \phi_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{11}^1 & \phi_{11}^2 \\ \phi_{21}^1 & \phi_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \phi_{12}^1 & \phi_{12}^2 \\ \phi_{22}^1 & \phi_{22}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-2} \\ Y_{2t-2} \end{pmatrix} + \dots + \begin{pmatrix} \phi_{1p}^1 & \phi_{1p}^2 \\ \phi_{2p}^1 & \phi_{2p}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-p} \\ Y_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{pmatrix}$$

السلاسل  $Y_{2t-1}, Y_{2t-2}, \dots, Y_{2t-p}$  تعتبر كمتغيرات خارجية بالنسبة للمتغيرات  $Y_{1t-1}, Y_{1t-2}, \dots, Y_{1t-p}$  نرى ما إذا كانت مجموعة  $Y_{2t}$  لا تحسن معنويا من القدرة التفسيرية للمتغيرات  $Y_{1t}$  للنموذج VAR والذي يطلق عليه تسمية RVAR (Restricted VAR). اختبار الفجوات الزمنية يتم بواسطة AIC و SC وليكن:

-  $Y_{2t}$  لا يسبب  $Y_{1t}$  إذا كانت الفرضية  $H_0: \Phi_{11}^2 = \Phi_{12}^2 = \dots = \Phi_{1p}^2 = 0$  مقبولة؛

-  $Y_{1t}$  لا يسبب  $Y_{2t}$  إذا كانت الفرضية  $H_0: \Phi_{21}^1 = \Phi_{22}^1 = \dots = \Phi_{2p}^1 = 0$  مقبولة؛

إذا قبلنا الفرضيتين معا، نتحدث هنا عن ما يسمى بـ Feed Back Effect. يمكن استعمال إحصائية فيشر للقيام بالاختبار وهو اختبار انعدام المعاملات، معادلة بمعادلة أو مباشرة المقارنة بين نموذج VAR غير المقيد UVAR والنموذج VAR المقيد RVAR. نحسب نسبة المعقولة  $L^* = (T -$

$) \ln |\Sigma_{RVAR}| - \ln |\Sigma_{UVAR}|$  التي تتبع توزيع  $\chi^2$  بدرجة حرية  $p^2$  مع:

$\sum_{RVAR}$ : مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج المقيد؛

$\sum_{UVAR}$ : مصفوفة التباين-التباين المشترك لبواقي النموذج غير المقيد؛

T: عدد المشاهدات؛

C: عدد المعالم المقدر في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت  $L > \chi^2_{\alpha}(2P)$ ، ففي هذه الحالة نرفض فرضية وجود القيود، أي هناك سببية وفق جرانجر.

المطلب الثالث: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة

كما نعلم أن نموذج VAR يمدج العلاقات الحركية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية خاصة، إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يسمح بدراسة صدمة معينة على متغيرات النموذج، لتأخذ النموذج المقدر التالي:

$$\begin{pmatrix} Y_{1t} \\ Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_1^0 \\ \hat{\phi}_2^0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \hat{\varepsilon}_{1t} \\ \hat{\varepsilon}_{2t} \end{pmatrix}$$

تغير في  $\varepsilon_{1t}$  خلال فترة زمنية معينة له نتيجة على  $Y_{1t}$  و  $Y_{1t+1}$  ثم على  $Y_{2t+1}$ ، فإذا حدثت صدمة في

اللحظة t على  $\varepsilon_{1t}$  تساوي 1 فإن أثرها يكون كالتالي:

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t} \\ \nabla Y_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة t:}$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} 1 \\ 0 \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة t+1:}$$

$$\begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+2} \\ \nabla Y_{2t+2} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \hat{\phi}_{11}^1 & \hat{\phi}_{11}^2 \\ \hat{\phi}_{21}^1 & \hat{\phi}_{21}^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \nabla Y_{1t+1} \\ \nabla Y_{2t+1} \end{pmatrix} \quad \text{في الفترة t+2:}$$

تشكل هذه القيم المحسوبة دالة الاستجابة، تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية الموجودة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء وحسب سيمس فإن دوال الاستجابة تبين أثر انخفاض وحيد ومفاجئ لمتغيرة على نفسها وعلى باقي متغيرات النموذج في كل الأوقات، في هذه الحالة نفترض أن البواقي مستقلة لكن هذه الفرضية نادرا ما تكون محققة، لأن في الواقع قد يوجد ارتباط بين الأخطاء العشوائية، إذا كان هناك ارتباط قوي بين صدمتين  $\varepsilon_{1t}$  و  $\varepsilon_{2t}$  فإن صدمة ما على  $\varepsilon_{1t}$  حتما ستكون متبوعة بصدمة على  $\varepsilon_{2t}$ ، في هذه الحالة معامل الارتباط سيؤكد على الصلة المشتركة بين البواقي  $\varepsilon_{1t}$  و  $\varepsilon_{2t}$  ولكن لا تشير إلى اتجاه السببية.

إن مشكل الارتباط المشترك للأخطاء وأثر صدمة على متغير ما قد يعالج بالبحث عن تمثيل

الأخطاء بصفة شاقولية (مستقلة فيما بينها)، لنعبر تقسيم  $\Sigma = PP^*$ :

يتعلق الأمر هنا بتقسيم Choleski حيث P تعبر عن مصفوفة مثلثية في الأعلى مع عناصرها

القطرية موجبة، يمكن كتابة الصيغة على الشكل التالي:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} C_i P P^{-1} \varepsilon_{t-i} = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$$

مع:  $V_t = P^{-1} \varepsilon_t$  و  $M_t = C_t P$

من السهل التأكد من أن للأخطاء  $V_t$  مصفوفة تباين-تباين مشترك تساوي المصفوفة الأحادية،

أعمدة  $M_t$  تمثل استجابة النموذج بالنسبة لصدمة مستقلة وطبيعية على خطأ متغير ما بعد t فترة زمنية.

المطلب الرابع: تحليل التباين

يهدف تحليل تباين خطأ التنبؤ إلى حساب وتحديد مدى مساهمتها في تباين الخطأ. رياضيا

نستطيع كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغير على حدا،

ولمعرفة وزن أو نسبة مشاركة كل تباين نقوم بقسمة هذا التباين على تباين خطأ التنبؤ الكلي.

بعدما تصبح الصدمات طبيعية وشاقولية، يتم تحليل الاستجابة بواسطة النموذج:

$$Y_t = \mu + \sum_{i=0}^{\infty} M_i V_{t-i}$$

خطأ التنبؤ في الأفق h يعطى بالعلاقة التالية:

$$Y_{t+h} - E_t(Y_{t+h}) = \sum_{i=0}^{h-1} M_i V_{t+h+i}$$

نقوم بتقسيم خطأ التنبؤ من أجل كل مركبة لم  $Y$  التي ترمز إليها بـ  $Y_{jt}$  لدينا:

$$Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}) = \sum_{k=1}^n (m_{j1,i} v_{1,t+h-1} + m_{j2,i} v_{2,j+h-i} + \dots + m_{jm,i} v_{m,t+h-i})$$

حيث  $m_{j1,i}$  يعبر عن العنصر  $(j,1)$  الخاص بالمصفوفة  $M_j$ .

بما أن الأخطاء  $v$  لا تشكل أي ارتباط وذات تباين يساوي 1، يسهل علينا حساب تباين خطأ التنبؤ:

$$E(Y_{j,t+h} - E_t(Y_{j,t+h}))^2 = \sum_{k=1}^n (m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2)$$

مع:

$$m_{jk,1}^2 + \dots + m_{jk,h-1}^2 = \sum_{i=0}^{h-1} (e_j' M_i e_k)^2$$

حيث  $e_i$  يمثل العمود رقم  $i$  للمصفوفة الأحادية والتي تعبر عن مساهمة خطأ المتغير  $k$  في تباين خطأ التنبؤ في الأفق  $h$  للمتغير  $j$ .

إذا كانت صدمة معينة على  $\varepsilon_{1t}$  لا تؤثر على تباين خطأ  $Y_{1t}$  مهما تكن  $h$  فمن المحتمل أن  $Y_{2t}$  متغير خارجي باعتبار أن  $Y_{2t}$  و  $\varepsilon_{1t}$  مستقلان، وعكس ذلك، إذا كانت لصدمة معينة على  $\varepsilon_{1t}$  أثر كبير على تباين خطأ  $Y_{2t}$  فإن هذا الأخير متغير داخلي.

### المبحث الثالث: بناء النموذج القياسي

تتضمن هذه المرحلة العديد من النقاط أبرزها بناء النموذج النظري للدراسة وتعريف المتغيرات الداخلة في النموذج، وكذا طريقة جمع البيانات وطريقة التقدير ثم دراسة استقرارية كل المتغيرات المحتمل تأثيرها على ظاهرة التضخم قبل تقدير المعلمات.

#### المطلب الأول: المتغيرات المستعملة في الدراسة

أ- المتغيرات التابعة: وهو المتغير المدروس ، ويدعى بالمتغير التابع وهو:

INF: معدل التضخم.

ب- المتغيرات المستقلة :

وهي المتغيرات المفسرة للظاهرة المدروسة واستنادا إلى النظريات المفسرة للتضخم نستنتج المتغيرات التالية :

PIB: الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات (الطلب الإجمالي) ؛

TCH: معدل البطالة (%) ؛

PP: سعر البترول (دولار/ للبرميل) ؛

TC: سعر الصرف الاسمي (دج/دولار)؛

W: كتلة الأجور (دج)؛

IMP: حجم الواردات (دج)؛

M<sub>2</sub>: الكتلة النقدية.

ت- النموذج الرياضي للدراسة: يمكن كتابة النموذج الرياضي للدراسة على الشكل التالي:

$$INF=f( PIB ,TCH, PP, TC,W, IMP ,M_2)$$

استخدمت معظم الدراسات الشكل اللوغاريتمي في تقدير هذا النوع من الدوال وبالتالي كتابة النموذج من الشكل الآتي:

$$LINF=f( LPIB ,LTCH, LPP, LTC,LW, LIMP, M_2)$$

المطلب الثاني: طريق التقدير وجمع البيانات

تم تجميع البيانات بالاعتماد على بعض تقارير المنشورة لبنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتم الاعتماد على نماذج VAR في قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على ظاهرة التضخم في الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية

نعتمد في اختبار استقرارية السلسلة الزمنية على مجموعة من الاختبارات ومن أهمها اختبار ديكي فولر (ADF)، اختبار Philips Perron، اختبار KSS، وفي هذه الدراسة نعتمد على الاختبار الأكثر شيوعا وهو اختبار ديكي فولر (ADF).

والجدول أدناه يبين نتائج اختبارات ديكي فولر الموسع.

الفرع الأول: تحديد درجات التباطؤ لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

يعتمد اختبار ADF على تحديد درجات الإبطاء كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): تحديد درجات التباطؤ الزمني لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

فترة الإبطاء المثلى	4	3	2	1	0	عدد فترات الإبطاء	
						Akaike	Schwarz
0	6.47-	6.52-	6.54-	6.56-	*6.62-	Akaike	LINF
	6.47-	6.33-	6.39-	6.47-	*6.75-	Schwarz	
2	3.77	3.77	*3.73	4.08	4.38	Akaike	LPIB
	4.01	3.96	*3.87	4.17	4.43	Schwarz	
1	5.60-	5.64-	*5.70-	5.67-	5.56-	Akaike	LTCH
	5.36-	5.45-	5.55-	*5.57-	5.51-	Schwarz	
1	5.60-	5.64-	*5.70-	5.67-	5.56-	Akaike	LTC
	5.36-	5.45-	5.55-	*5.57-	5.51-	Schwarz	
2	5.62-	5.66-	*5.71-	5.59-	5.59-	Akaike	LPP
	5.38-	5.46-	*5.56-	5.50-	5.54-	Schwarz	
2	2.25-	2.53-	*2.54-	2.32-	2.78	Akaike	LW
	2.25-	2.34-	*2.40-	2.23-	2.83	Schwarz	
1	2.40-	2.47-	2.47-	*2.52-	3.21	Akaike	LM2
	2.16-	2.28-	2.32-	*2.42-	3.26	Schwarz	
1	1.28-	1.25-	1.27-	*1.34-	3.19	Akaike	LIMP
	1.04-	1.06-	1.12-	*1.24-	3.24	Schwarz	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم (1).

أقل قيمة لمعياري AIC و SC عند الدرجة صفر (0) بالنسبة لسلسلة معدل التضخم والدرجة الواحد (1) بالنسبة لسلسلة حجم الواردات وسلسلة الكتلة النقدية وسلسلة معدل البطالة وسلسلة سعر الصرف ودرجة التأخر هي اثنان (2) بالنسبة لسلسلة أسعار البترول وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي وسلسلة كتلة الأجور.

الفرع الثاني : اختبار ديكي فولر الموسع ADF.

يوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لاستقرارية السلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

القيمة المحسوبة	نوع النموذج							
LIMP	LM2	LW	LPP	LTC	LTCH	LPIB	LINF	
(القيمة)								
(الدرجة)								
الاحتمال								
-1.47	-1.65	-1.82	-4.57	-3.35	-3.35	0.76	-4.25	1
(-2.96)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.95)	(-2.96)	(-2.97)	
0.533	0.442	0.362	0.001	0.021	0.021	0.815	0.0025	
-3.28	0.28	-2.78	-3.57	-3.88	-3.88	-1.34	-4.27	2
(-3.58)	(-3.56)	(-3.57)	(-3.60)	(-3.56)	(-3.56)	(3.57)	(-3.58)	
0.089	0.997	0.214	0.052	0.025	0.025	0.854	0.011	
4.55	2.33	1.98	-0.033	-0.47	-0.47	-0.51	-0.18	3
(-1.95)	(-1.96)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	
1.00	0.996	0.986	0.662	0.499	0.499	0.483	0.609	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم 2.

من خلال جدول اختبار ديكي فولر ADF تبين نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الأصلية أنها غير مستقرة عند السلسلة الأصلية لجميع المتغيرات لاحتوائه على جذر الوحدة.

والخطوة الآتية تطبيق الاختبار السابق عند الفروق من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية لجميع المتغيرات عند مستوى معنوية 5%، ويوضح الجدول التالي النتائج الإحصائية التي تم الحصول عليها من جراء تطبيق اختبار ADF. للسلاسل الزمنية المحولة إلى الفروق من الدرجة الأولى. الجدول رقم(11): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة إلى الفروق من الدرجة الأولى.

القيمة المحسوبة	نوع النموذج							
LIMP	LM2	LW	LPP	LTC	LTCH	LPIB	LINF	
(القيمة)								
(الدرجة الاحتمال)								
-3.83	-3.70	-3.67	-7.65	-9.32	-9.32	-11.82	-4.77	1
(-2.97)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.97)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.96)	(-2.98)	
0.007	0.0095	0.027	0.000	0.000	0.000	0.000	0.0008	
-5.22	-4.03	-4.30	-7.56	-5.65	-5.65	-12.22	-6.16	2
(-3.58)	(-3.57)	(-3.57)	(-3.58)	(-3.58)	(-3.58)	(-3.57)	(-3.62)	
0.0012	0.018	0.006	0.000	0.0004	0.0004	0.000	0.0002	
-2.72	-2.11	-2.64	-7.81	-9.44	-9.44	-11.99	-4.87	3
(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	(-1.95)	
0.011	0.004	0.0002	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على الملحق رقم(3).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن السلاسل المحولة عن طريق الفروقات من الدرجة الأولى مستقرة، حيث نجد أن سلسلة معدل التضخم LINF وسلسلة الناتج المحلي الإجمالي LPIB وسلسلة معدل البطالة LTCH وسلسلة سعر الصرف LTC وسلسلة أسعار البترول LPP ، وسلسلة من كتلة لأجور W وحجم الواردات IMP والكتلة النقدية LM2 مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

## المبحث الرابع: اختبار العلاقة السببية بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية

يتم في هذا المبحث دراسة العلاقة السببية بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر البترول، الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، سعر الصرف، كتلة الأجور، الكتلة النقدية وحجم الواردات).

## المطلب الأول: اختبار العلاقة بين التضخم وسعر البترول

بعد دراسة استقرارية السلسلتين الزميتين LTINF و LPP بين أنهما متكاملتين من نفس الدرجة. والتكامل من الدرجة الأولى شرط أساسي لنماذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR. يتم في هذا المطلب تحديد درجات التأخر الزمني للنموذج، ثم إجراء اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وسعر البترول لتحديد نوع العلاقة بين المتغيرين، وفي الأخير يتم اختبار غرانجر للسببية لتحديد نوع التأثير بين المتغيرين.

## الفرع الأول: تحديد درجات التأخر الزمني لنموذج VAR

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وجدنا أن السلسلتين LINF و LPP متكاملتين في نفس الدرجة وقبل تقدير النموذج لابد من تحديد درجات التأخر الزمني للنموذج  
الجدول رقم(12): اختبار درجات التأخر الزمني لنموذج VAR.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLPP						
Exogenous variables: C						
Date: 09/15/18 Time: 19:08						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	143.8095	NA	6.28e-08	-10.90842	-10.81164	-10.88055
1	148.0973	7.586222	6.15e-08	-10.93056	-10.64023	-10.84696
2	155.5706	12.07222	4.74e-08	-11.19774	-10.71386	-11.05840
3	166.9108	16.57415*	2.74e-08*	-11.76237*	-11.08493*	-11.56729*
4	169.4852	3.366480	3.16e-08	-11.65271	-10.78172	-11.40189

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يتبين أن أدنى قيمة لمعيار (AIC) هي عند درجات التأخر الزمني تساوي (3) أي أخذ ثلاث فجوات زمنية و معيار (SC) عند فترات تباطؤ زمني تساوي (3) ، وبالتالي سوف يتم تقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة تأخر ثلاث فجوات.

## الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن ، وبما أن السلسلتين LTINF و LPP متكاملتين من الدرجة الأولى فإنه يتم إجراء اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وسعر البترول، والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

## الجدول رقم(13): نتائج اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وسعر البترول

Date: 11/12/18 Time: 17:25				
Sample (adjusted): 1989 2016				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLPP DLINF				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.721475	60.90261	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.592146	25.11170	3.841466	0.0000
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Hauq-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والبدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال Prob=0.000، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر البترول.

## الفرع الثالث: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر البترول

## الجدول رقم (14): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر البترول

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/12/18 Time: 13:29			
Sample: 1986 2016			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPP does not Granger Cause DLINF	27	3.38306	0.0384
DLINF does not Granger Cause DLPP		3.64070	0.0304

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن حجم الواردات لا تؤثر في معدل التضخم: لدينا  $F_c=3.64585$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.98$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 4 للبسط و26 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين سعر البترول ومعدل التضخم، أي أن حجم الواردات تؤثر وتتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.03 وهي أكبر من 0.05.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في حجم الواردات: لدينا  $F_c=6.80061$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.98$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 4 للبسط و26 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وحجم الواردات، أي أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في سعر البترول وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.03 وهي أقل من 0.05.

الفرع الرابع: تقدير نموذج VAR بين معدل التضخم وسعر البترول

نقوم بتقدير نموذج VAR بين كل من تغير لوغاريتم معدل التضخم DLINF وتغير لوغاريتم

سعر البترول DLPP

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$\begin{aligned} \text{DLINF} = & -0.757122370898 * \text{DLINF}(-1) - 0.433962637256 * \text{DLINF}(-2) - \\ & 0.281860294262 * \text{DLINF}(-3) + 0.0646768150453 * \text{DLPP}(-1) + 0.130388686741 \\ & * \text{DLPP}(-2) + 0.339091593345 * \text{DLPP}(-3) - 1.99736461969e-05 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{DLPP} = & -0.528888435926 * \text{DLINF}(-1) - 0.814013183013 * \text{DLINF}(-2) - \\ & 0.722495665474 * \text{DLINF}(-3) - 0.4323047786 * \text{DLPP}(-1) - 0.642071931249 * \text{DLPP} \\ & (-2) - 0.208648633702 * \text{DLPP}(-3) + 0.000792706548432 \end{aligned}$$

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يفسر معدل التضخم بدلالة التغيرات التي تطرأ على القيم المتأخرة لمعدل التضخم وسعر البترول في السنة الماضية. والعلاقة هي علاقة طردية بتأخير ثلاث سنوات، بمعنى إذا زاد سعر البترول بـ 1% في السنة السابقة أدى إلى زيادة DLINF بـ 0.064 في السنة الحالية، أما إذا زاد سعر البترول

في السنتين التي تسبق السنة الحالية بـ1% سيؤدي إلى زيادة التضخم بـ0.13 في السنة الحالية، وإذا زاد سعر البترول في السنة الثالثة التي تسبق السنة الحالية بـ1% سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ0.33 في السنة الحالية، حيث أن ارتفاع سعر البترول يعتبر موردا هاما مكملا للموارد المحلية التي تعجز لوحدها تحقيق مهام التنمية.

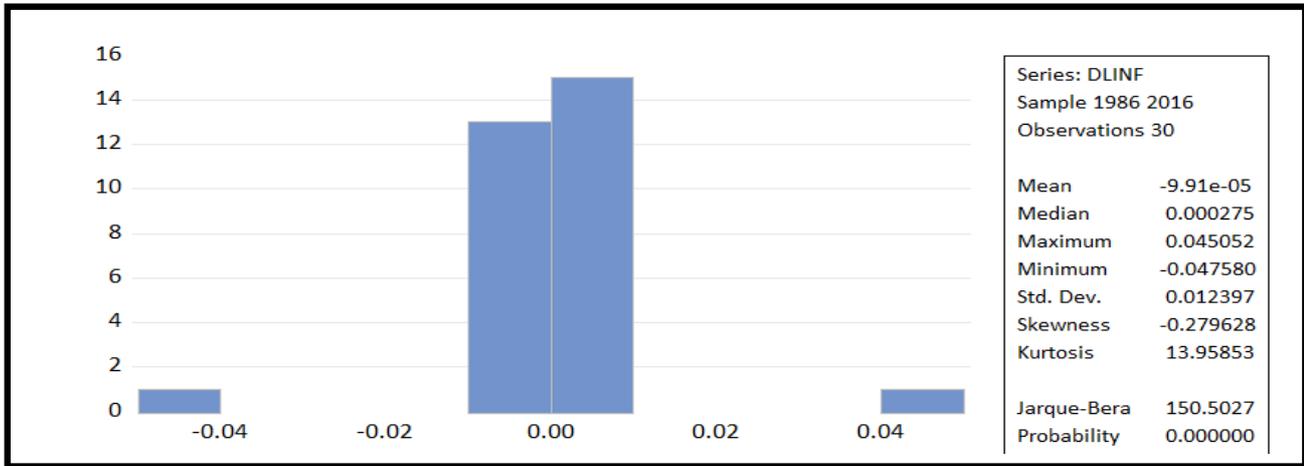
فأسعار البترول المرتفعة تزيد من السيولة النقدية، الأمر الذي سيؤدي إلى ظهور الضغوطات التضخمية في حالة عدم فاعلية الجهاز الإنتاجي من جهة العرض حيث أن السلطات الاقتصادية في الجزائر ولفترة طويلة مارست سياسة النقود السهلة، فالإفراط في السيولة النقدية ساهم في دعم الاتجاهات التضخمية في الجزائر.

#### الفرع الخامس: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

للتحقق من صحة النموذج المقدر لابد من التأكد أن البواقي تتبع للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أولا: التوزيع الاحتمالي للبواقي: نستخدم اختبار (Jarque-BERA) كما هو في الشكل أدناه.

#### الشكل رقم(10): التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبت اختبار (J-B) حيث أن  $Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية H1 والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

ثانيا: اختبار طبيعة البواقي:

الجدول رقم(15): اختبار طبيعة البواقي

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations  
 Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h  
 Date: 09/15/18 Time: 21:08  
 Sample: 1990 2016  
 Included observations: 27

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	1.953466	0.7443	2.028599	0.7305	4
2	3.916461	0.8646	4.148634	0.8435	8
3	5.977406	0.9172	6.467197	0.8907	12
4	12.01786	0.7427	13.55817	0.6316	16
5	13.15583	0.8706	14.95477	0.7790	20
6	15.73576	0.8974	18.27182	0.7896	24
7	17.01241	0.9483	19.99529	0.8646	28
8	19.92773	0.9525	24.13812	0.8394	32
9	21.10323	0.9772	25.90137	0.8932	36
10	21.45431	0.9928	26.45896	0.9508	40
11	22.07036	0.9977	27.49854	0.9756	44
12	29.19991	0.9853	40.33175	0.7763	48

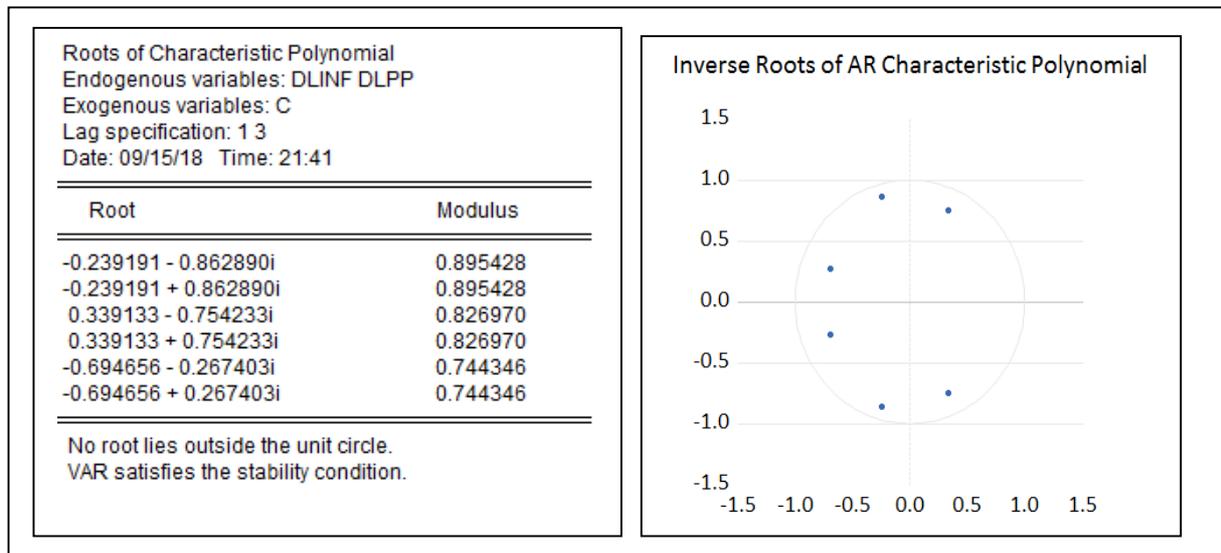
\*The test is valid only for lags larger than the System lag order.  
 df is degrees of freedom for (approximate) chi-square distribution  
 \*df and Prob. may not be valid for models with lagged endogenous va...

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم الاحتمالات من 1 إلى 12 غير معنوية وأكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الشكل أدناه يوضح أن النموذج المقدر يتمتع بشروط الاستقرار لنموذج VAR، باعتبار أن مجموع المعاملات أقل من الواحد بالإضافة إلى أن الجذور كلها تقع داخل الدائرة مما يعني أن نموذج VAR صالح لتفسير التغيرات التي تطرأ على معدل لتضخم بدلالة سعر البترول.

الجدول رقم(16): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

المطلب الثاني: دراسة العلاقة بين التضخم، الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف

يتم في هذا المطلب استعراض العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار.

الفرع الأول: دراسة العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف

عند دراسة استقرارية السلسلتين تبين أنهما مستقرتين في الفرق الأول ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ولتقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

أولا: اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول رقم(17): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLPIB						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/18 Time: 08:34						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	21.54922	NA	0.000762	-1.503786	-1.407010	-1.475918
1	32.96907	20.20435*	0.000432*	-2.074544*	-1.784214*	-1.990939*
2	35.40330	3.932209	0.000490	-1.954100	-1.470216	-1.814759
3	37.64253	3.272725	0.000572	-1.818656	-1.141219	-1.623579
4	40.33975	3.527140	0.000653	-1.718443	-0.847453	-1.467629

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي (-2.074544) وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (1) أي ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي (-1.784214) والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية ل(1) أي أن درجة التأخر الزمني مساوية ل(1)، وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (1).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار  
الجدول رقم(18): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين معدل التضخم والنتائج المحلي

Date: 09/16/18 Time: 08:54  
Sample (adjusted): 1989 2016  
Included observations: 28 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: DLINF DLPIB  
Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.608471	49.59659	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.565523	23.34115	3.841466	0.0000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والبدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال Prob=0.000، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي

الجدول رقم(19): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم والنتائج المحلي

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/16/18 Time: 09:08			
Sample: 1986 2016			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLPIB does not Granger Cause DLINF	28	0.05568	0.9460
DLINF does not Granger Cause DLPIB		0.00306	0.9969

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية يمكننا قبول الفرضية الصفرية القائلة بان معدل التضخم لا يؤثر في النتائج المحلي الإجمالي وهذا ما يؤكد الاحتمال  $Prob=0.94$  وهي أكبر من 0.05 وكذا قبول فرضية ان النتائج المحلي الإجمالي لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم  $Prob=0.9$  وهي أكبر كذلك من 0.05، والخلاصة انه لا توجد علاقة سببية متبادلة بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي.

رابعا: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة ب(1) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:	
=====	
DLINF =	- 0.640889127225*DLINF(-1) - 0.346170367767*DLINF(-2) - 0.000491455762719*DLPIB(-1) - 0.000456828016183*DLPIB(-2) - 0.000143002672004
DLPIB =	1.50824173611*DLINF(-1) + 1.86264974209*DLINF(-2) - 0.827191272407*DLPIB(-1) - 0.2227202359*DLPIB(-2) - 0.143788921967

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم للسنوات السابقة، والتأخر الأول والثاني للنتائج المحلي الإجمالي زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).

- يؤثر معدل التضخم في السنة السابقة سلبا على معدل التضخم للسنة الحالية (-0.64)، أي أنه إذا ارتفع معدل التضخم في السنة السابقة سننوع انخفاض معدل التضخم في السنة الموالية أي هناك علاقة عكسية.

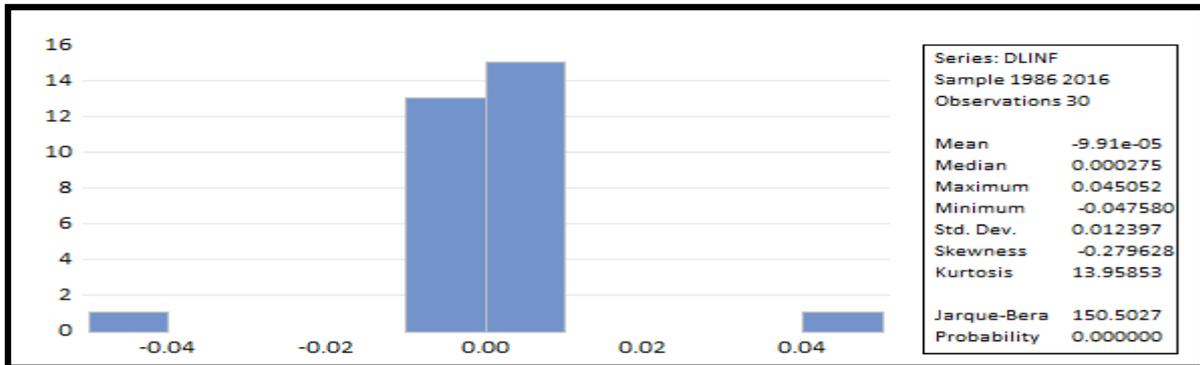
- يؤثر الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة على معدل التضخم حيث أنه إذا ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة سوف نتوقع انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ(-0.0009)، ويفسر هذا الانخفاض في الدعم الحكومي عن طريق الإنفاق الحكومي اليد العاملة للزيادة في الطاقة الإنتاجية لتغطية الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

#### خامسا: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أ : التوزيع الاحتمالي للبواقي: في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

#### الشكل رقم(11): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



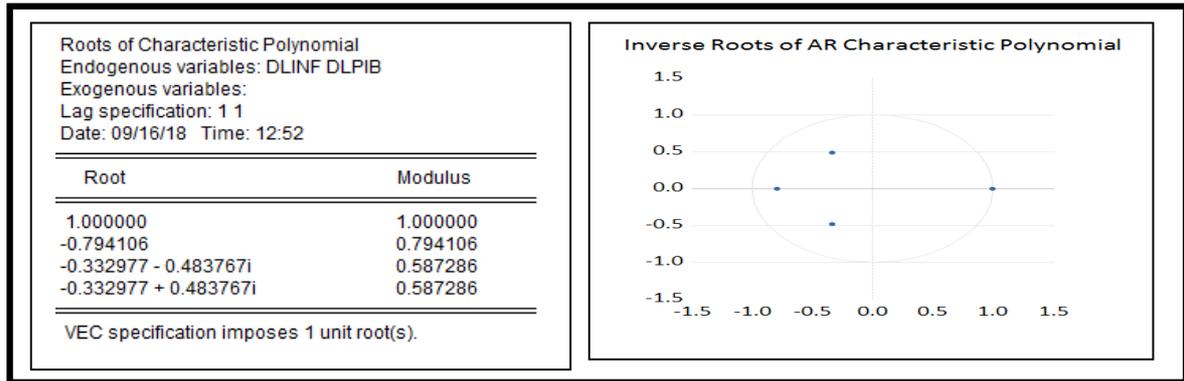
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبتته اختبار (J-B) حيث أن  $Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية H1 والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

ب : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعتمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار نتائج توزيع الجذور المقلوبة

الجدول رقم(20): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين معدل التضخم والنتائج المحلي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي.

سادسا: تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(21): نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم والنتائج المحلي

Variance Decomposition of DLPIB:			
Period	S.E.	DLPIB	DLINF
1	1.495426	100.0000	0.000000
2	1.941151	99.99208	0.007919
3	2.059871	99.99259	0.007415
4	2.080909	99.98878	0.011220
5	2.082976	99.98275	0.017247
6	2.083021	99.98089	0.019114
7	2.083057	99.98084	0.019156
8	2.083097	99.98076	0.019243
9	2.083114	99.98069	0.019314
10	2.083117	99.98068	0.019320

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLPIB	DLINF
1	0.011458	0.091477	99.90852
2	0.013617	0.206594	99.79341
3	0.013642	0.280873	99.71913
4	0.013799	0.288775	99.71123
5	0.013894	0.369744	99.63026
6	0.013900	0.413628	99.58637
7	0.013904	0.416981	99.58302
8	0.013908	0.417450	99.58255
9	0.013909	0.418820	99.58118
10	0.013909	0.419071	99.58093

Cholesky Ordering: DLPIB DLINF

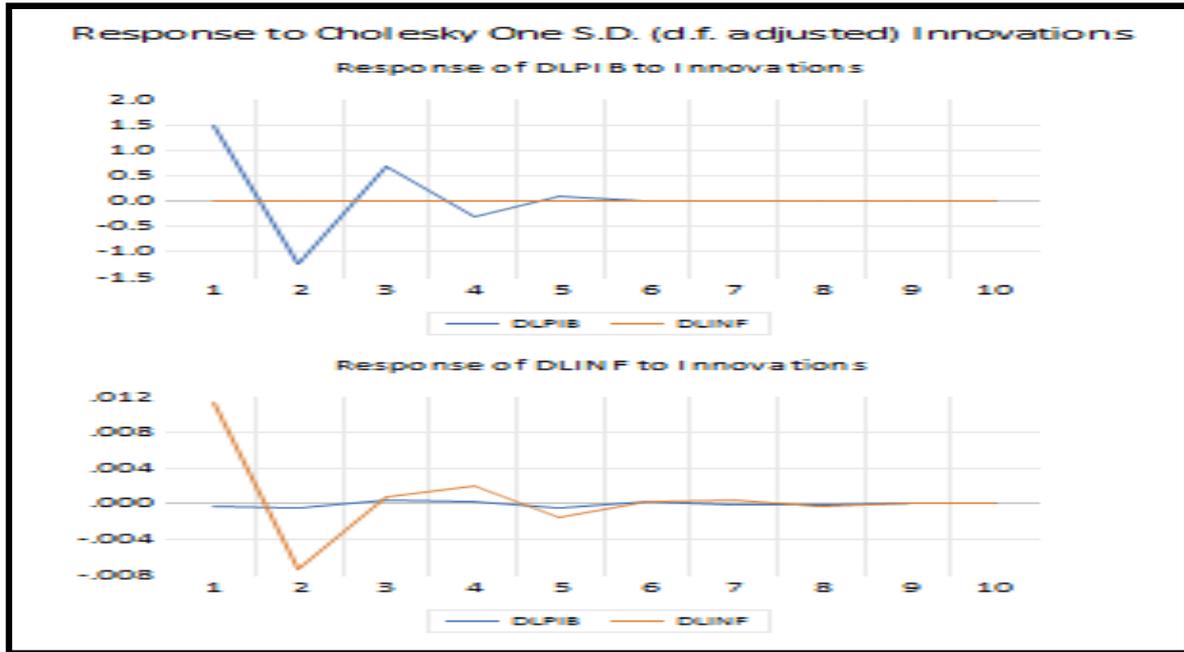
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات الناتج المحل الإجمالي بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 99.992% مقابل 0.007 % التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة التاسعة إلى 0.019% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 99.98% التي تعزي متغير الناتج المحلي الإجمالي، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

سابعا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين معدل التضخم والنتائج المحلي

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات التابعة والتي تمثى في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في الناتج المحلي الإجمالي تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(12): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يمثل الجدول أعلاه نتائج اختبار الاستجابة لردة الفعل، حيث تبين أن أي صدمة مفاجئة على معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، يؤثر بشكل طردي على الناتج المحلي الإجمالي في السنتين الأولى والثانية، وبعد السنة الثانية يصبح التأثير عكسي، ثم يصبح التأثير من السنة الثالثة والسنة الرابعة طرديا، ومن السنة الخامسة يصبح هذا التأثير ضعيفا ليصبح على شكل خط مستقيم يكون ثابت في المستقبل. ويعود سبب التأثير الايجابي الواضح في السنتين الأولى والثانية إلى كون أن الدول دعمت الناتج المحلي الإجمالي من خلال التحصيل الضريبي والجبائي.

كما يتضح أن الصدمة المفاجئة في الناتج المحلي الإجمالي وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر طرديا وبشكل ايجابي على معدل التضخم خاصة في السنتين الأولى والثانية حيث انخفض معدل التضخم، ثم ليبدأ في الارتفاع من السنة الثالثة إلى غاية السنة الرابعة، ليستقر من السنة السادسة. الفرع الثاني: القياس الاقتصادي لتأثير التضخم على سعر الصرف

أولا: اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل. وبعد تطبيق هذين المعيارين جاءت نتائج الاختبار الممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم(22): نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLTC						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/18 Time: 17:50						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	148.5673	NA	4.35e-08	-11.27440	-11.17763	-11.24654
1	157.2010	15.27506*	3.05e-08	-11.63084	-11.34051*	-11.54724
2	162.7236	8.921105	2.74e-08*	-11.74797*	-11.26408	-11.60863*
3	165.5131	4.076964	3.06e-08	-11.65485	-10.97742	-11.45977
4	169.7814	5.581667	3.09e-08	-11.67549	-10.80450	-11.42468

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي -11.74797 وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (2) أي ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين ، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي -11.34051 والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية لـ(1) أي أن درجة التأخر الزمني مساوية لـ(1)، وبما أن فترة التباطؤ أقل عند اختبار (AIC) وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (2).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم وسعر الصرف

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(23): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم على سعر الصرف

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616032	37.27464	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.345149	11.43037	3.841466	0.0007

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والبدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال  $0.000 = Prob$ ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر الصرف.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر الصرف

الجدول رقم(24): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وسعر الصرف

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/16/18 Time: 18:05			
Sample: 1986 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTC does not Granger Cause DLINF	29	1.61285	0.2153
DLINF does not Granger Cause DLTC		4.48089	0.0440

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن سعر الصرف لا يؤثر في معدل التضخم: لدينا  $F_c = 1.61285$  وهي قيمة أصغر من  $F_t = 4.18$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 1 للبسط و29 للمقام، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة

سببية بين سعر الصرف ومعدل التضخم، أي أن سعر الصرف لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.2153 وهي أكبر من 0.05.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في سعر الصرف: لدينا  $F_c=4.48089$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=4.18$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 1 للبسط و 29 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر الصرف، أي أن معدل التضخم يؤثر في سعر الصرف وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.04 وهي أقل من 0.05.

رابعاً: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة بـ(2) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$DLINF = -0.581354537787*DLINF(-1) - 0.512855021567*DLINF(-2) + 0.364588465805*DLTC(-1) + 0.0580099770314*DLTC(-2) + 0.000198659238088$$

$$DLTC = 0.544305530519*DLINF(-1) + 0.0692135773549*DLINF(-2) - 0.573291685356*DLTC(-1) - 0.355872833396*DLTC(-2) - 0.00147224443892$$

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم، والتأخر الأول والثاني لسعر الصرف زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم وسعر الصرف للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).

- يؤثر معدل التضخم في السنتين السابقتين (t-1) و(t-2) عكسياً على معدل التضخم الحالي بـ (-0.58) و(-0.51) على التوالي، أي إذا ارتفع معدل التضخم للسنة (t-1) بوحدة واحدة فيتوقع انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ 0.58 وحدة.

- يتأثر معدل التضخم في السنة (t) طردياً مع سعر الصرف للسنة (t-1) أي (0.36) بـ (-0.36)، أي إذا كان هناك زيادة في سعر الصرف بوحدة واحدة في السنة السابقة سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدل التضخم

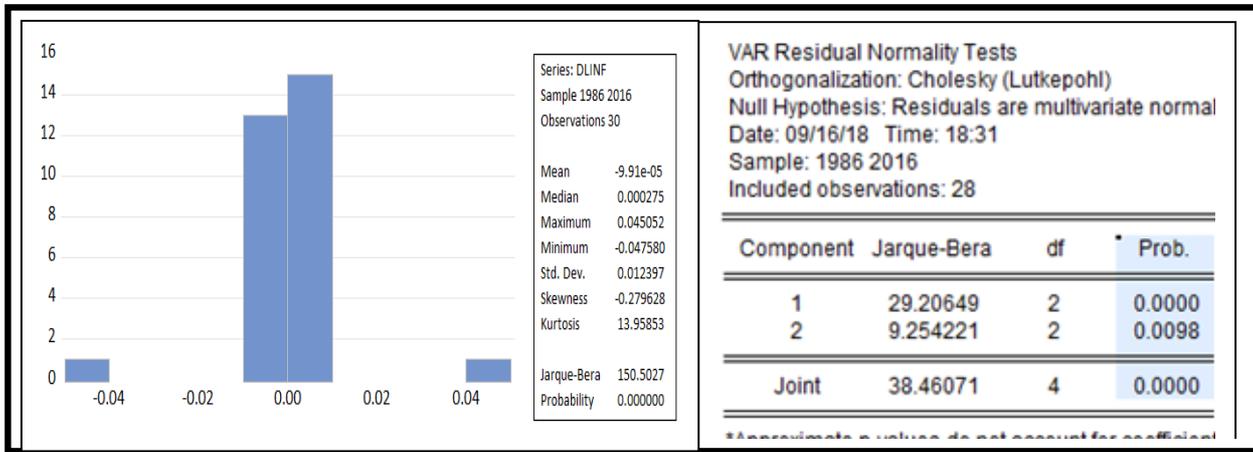
بـ 0.36 وحدة في السنة الموالية، وهذا ما يجعل الدولة تقوم باستخدام أدوات السياسة النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية.

خامسا: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أ : التوزيع الاحتمالي للبواقي: في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

الشكل رقم(13): التوزيع الاحتمالي للبواقي



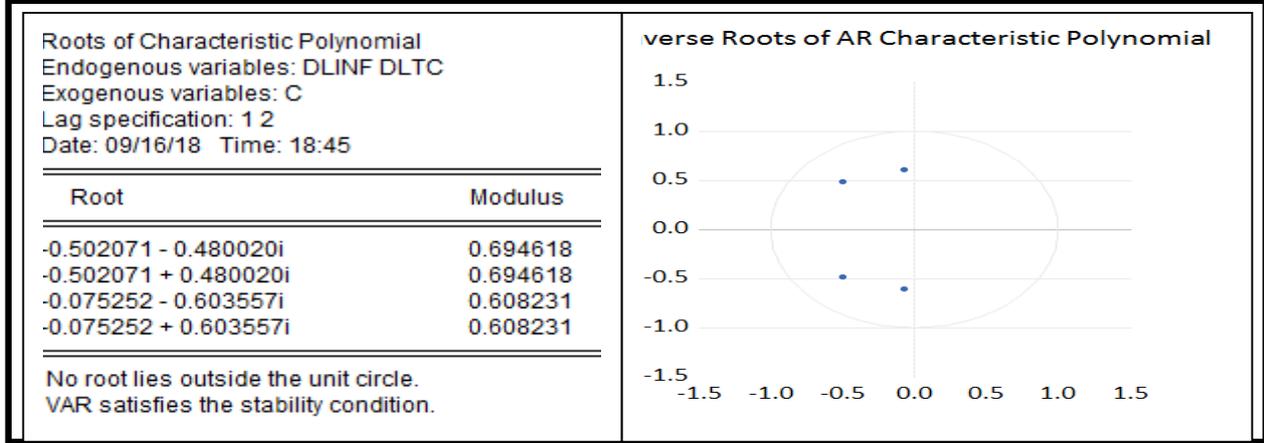
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبتته اختبار (J-B) حيث أن  $Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية  $H_1$  والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

ب : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعتمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

الجدول رقم (25): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي معدل التضخم وسعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وسعر الصرف.

سادسا : تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(26): نتائج تحليل مكونات التباين معدل التضخم وسعر الصرف

Variance Decomposition of DLTC:			
Period	S.E.	DLTC	DLINF
1	0.012386	100.0000	0.000000
2	0.015383	86.66200	13.33800
3	0.016578	76.39234	23.60766
4	0.016631	76.16112	23.83888
5	0.016767	74.95859	25.04141
6	0.016938	74.19083	25.80917
7	0.017011	74.26219	25.73781
8	0.017017	74.28090	25.71910
9	0.017022	74.27563	25.72437
10	0.017029	74.27282	25.72718

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLTC	DLINF
1	0.010323	0.023951	99.97605
2	0.012799	12.98200	87.01800
3	0.013569	22.54624	77.45376
4	0.013633	22.55502	77.44498
5	0.013767	23.74824	76.25176
6	0.013864	24.58019	75.41981
7	0.013885	24.62890	75.37110
8	0.013885	24.62806	75.37194
9	0.013889	24.63241	75.36759
10	0.013895	24.64009	75.35991

Cholesky Ordering: DLTC DLINF

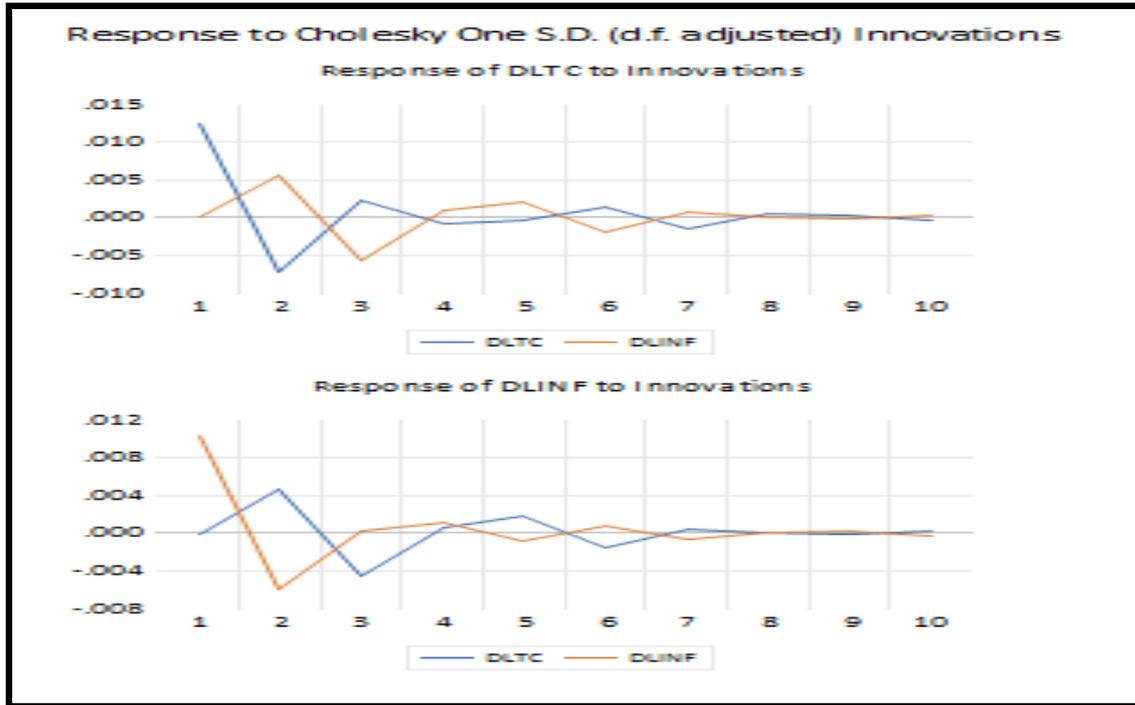
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج EvIEWS10.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى سعر الصرف وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات سعر الصرف بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة سعر الصرف نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 86.66% مقابل 13.33 % التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة التاسعة إلى 25.72% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 74.27% التي تعزي متغير سعر الصرف، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

سابعا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات التابعة والتي تمثى في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في سعر الصرف تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(14): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين معدل التضخم وسعر الصرف



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الشكل أعلاه اتضح أن أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل طردي على سعر الصرف ويظهر هذا التأثير في السنتين الأولى والثانية، ثم ليصبح هذا التأثير متذبذبا بين الموجب والسالب ولكن بتأثير ضعيف حتى السنة الثامنة، ثم بعدها يستقر هذا التأثير ويكون ثابت.

كما يتضح أن أي صدمة مفاجئة في سعر الصرف وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر طرديا على معدل التضخم في السنتين الأولى والثانية، ثم ليصبح التأثير متذبذب بين الموجب والسالب بحيث يكون التأثير ضعيف ليستقر ويصبح ثابت ابتداء من السنة الثامنة.

المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين التضخم معدل البطالة وكتلة الأجور

يتم في هذا المطلب بدراسة العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ودراسة العلاقة بين معدل التضخم وكتلة الأجور.

الفرع الأول: دراسة العلاقة بين التضخم ومعدل البطالة

عند دراسة استقرارية السلسلتين تبين أنهما مستقرتين في الفرق الأول ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ولتقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

أولاً: اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول رقم(27): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLTCH						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/18 Time: 18:58						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	148.5673	NA	4.35e-08	-11.27440	-11.17763	-11.24654
1	157.2010	15.27506*	3.05e-08	-11.63084	-11.34051*	-11.54724
2	162.7236	8.921105	2.74e-08*	-11.74797*	-11.26408	-11.60863*
3	165.5131	4.076964	3.06e-08	-11.65485	-10.97742	-11.45977
4	169.7814	5.581667	3.09e-08	-11.67549	-10.80450	-11.42468

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي -11.74797 وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (2) أي ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين ، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي -11.34051 والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية لـ(1) أي أن درجة التأخر الزمني مساوية لـ(1)، وبما أن فترة التباطؤ أقل عند اختبار (AIC) وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (2).

ثانياً : اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم ومعدل البطالة

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(28): اختبار التكامل المشترك بين معدل التضخم ومعدل البطالة

Date: 09/16/18 Time: 19:01				
Sample (adjusted): 1990 2016				
Included observations: 27 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLINF DLTCH				
Lags interval (in first differences): 1 to 2				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616032	37.27464	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.345149	11.43037	3.841466	0.0007
Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال  $0.000=Prob$ ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة

الجدول رقم (29): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/16/18 Time: 19:06			
Sample: 1986 2016			
Lags: 1			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLTCH does not Granger Cause DLINF	29	1.61285	0.2153
DLINF does not Granger Cause DLTCH		4.48089	0.0440

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل البطالة لا يؤثر في معدل التضخم: لدينا  $F_c=1.61285$  وهي قيمة أصغر من  $F_t=4.18$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 1 للسط و 29 للمقام، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، أي أن معدل البطالة لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.2153 وهي أكبر من 0.05.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في معدل البطالة: لدينا  $F_c=4.48089$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=4.18$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 1 للسط و 29 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، أي أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل البطالة وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.044 وهي أقل من 0.05.

رابعاً: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة بـ(2) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

=====

$$DLINF = -0.581354537787 * DLINF(-1) - 0.512855021567 * DLINF(-2) + 0.364588465805 * DLTCH(-1) + 0.0580099770314 * DLTCH(-2) + 0.000198659238088$$

$$DLTCH = 0.544305530519 * DLINF(-1) + 0.0692135773549 * DLINF(-2) - 0.573291685356 * DLTCH(-1) - 0.355872833396 * DLTCH(-2) - 0.00147224443892$$

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم، والتأخر الأول والثاني لمعدل البطالة زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم وسعر الصرف للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).

- يؤثر معدل التضخم في السنة السابقة (t-1) عكسياً على معدل التضخم الحالي بـ (-0.58=b1)، أي إذا ارتفع معدل التضخم للسنة (t-1) بوحدة واحدة فيتوقع انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ 0.58 وحدة.

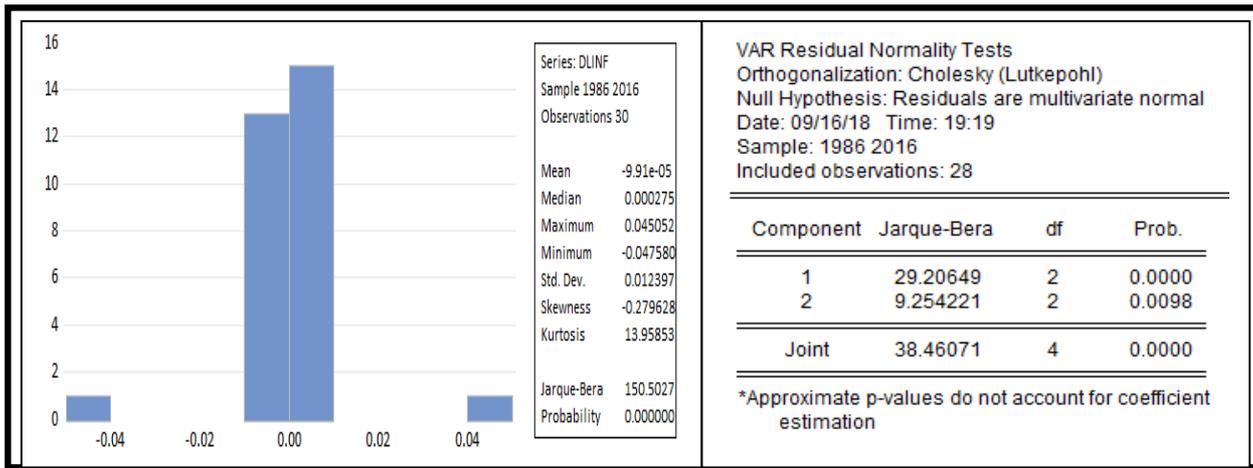
- يؤثر معدل التضخم في السنة (t) طردياً مع معدل البطالة للسنة (t-1) بـ (0.544=b1)، أي إذا كان هناك زيادة في معدل التضخم بوحدة واحدة في السنة السابقة سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدل البطالة بـ 0.544 وحدة في السنة الموالية، وهذا ما يتنافى مع تفسير العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة لمنحنى فيليبس في المدى القصير، وهذه الزيادة في معدلات البطالة في الجزائر راجع إلى سياسة التوظيف التي انتهجتها الدولة في السنوات الأخيرة في القطاعات غير المنتجة والتي لا تساهم على توفير مناصب شغل جديدة لامتصاص البطالة.

## خامسا: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أ: التوزيع الاحتمالي للبواقي: في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

## الشكل رقم(15): التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

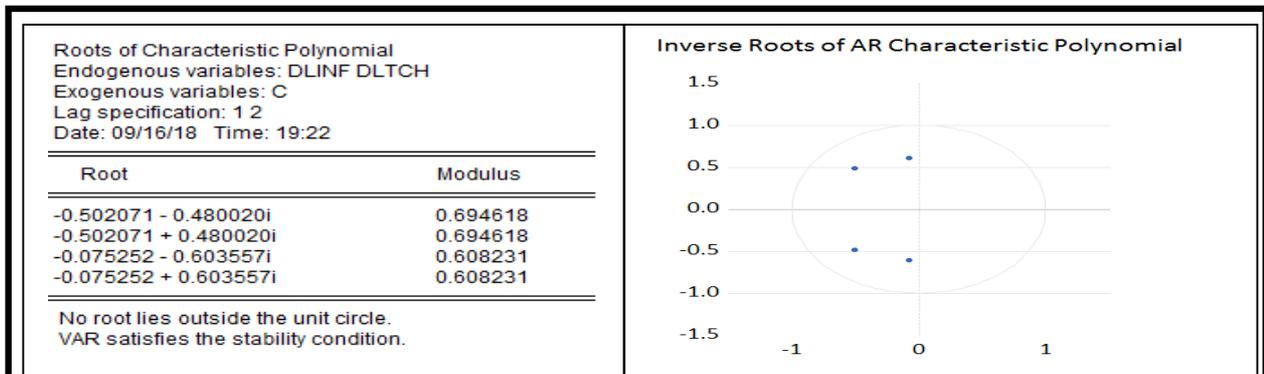
من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبتته اختبار (J-B) حيث أن  $Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية  $H_1$  والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

## ب: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعتمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

الجدول رقم(30): توزيع الجذور المقلوبة في النموذج الانحدار الذاتي بين معدل التضخم

## ومعدل البطالة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة.

سادسا: تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(31): نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم ومعدل البطالة

Variance Decomposition of DLTCH:			
Period	S.E.	DLTCH	DLINF
1	0.012386	100.0000	0.000000
2	0.015383	86.66200	13.33800
3	0.016578	76.39234	23.60766
4	0.016631	76.16112	23.83888
5	0.016767	74.95859	25.04141
6	0.016938	74.19083	25.80917
7	0.017011	74.26219	25.73781
8	0.017017	74.28090	25.71910
9	0.017022	74.27563	25.72437
10	0.017029	74.27282	25.72718

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLTCH	DLINF
1	0.010323	0.023951	99.97605
2	0.012799	12.98200	87.01800
3	0.013569	22.54624	77.45376
4	0.013633	22.55502	77.44498
5	0.013767	23.74824	76.25176
6	0.013864	24.58019	75.41981
7	0.013885	24.62890	75.37110
8	0.013885	24.62806	75.37194
9	0.013889	24.63241	75.36759
10	0.013895	24.64009	75.35991

Cholesky Ordering: DLTCH DLINF

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

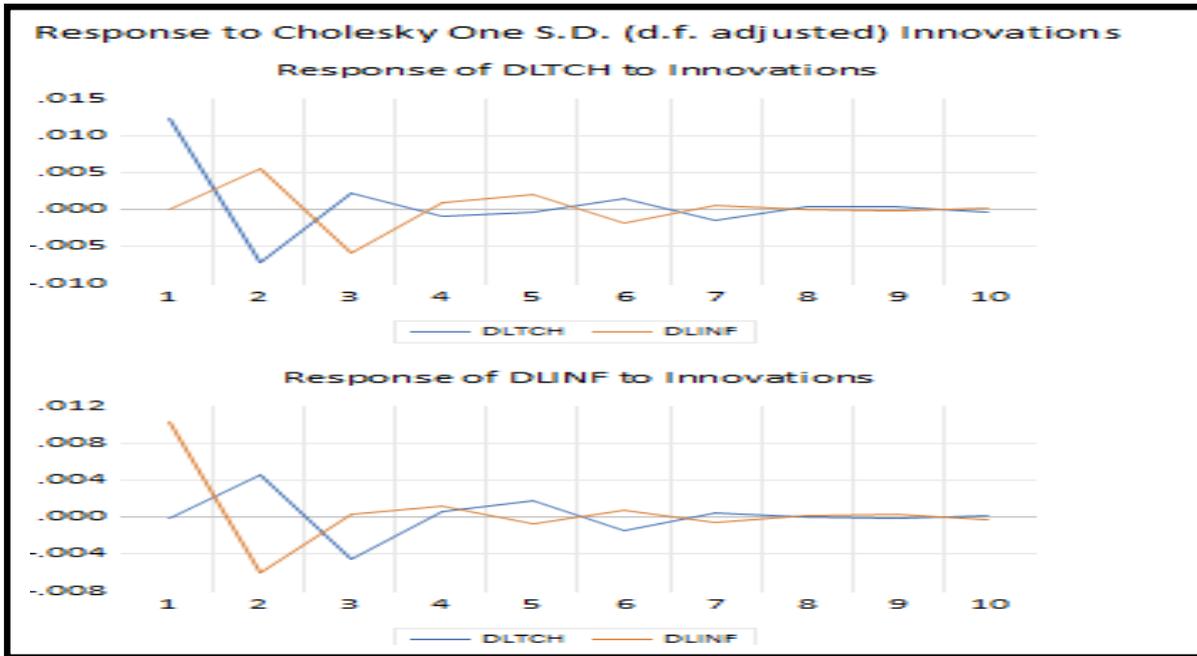
يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى معدل البطالة وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات معدل البطالة بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة معدل البطالة نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 86.66% مقابل 13.33 % التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة التاسعة إلى 25.72% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 75.27% التي تعزي متغير معدل البطالة، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

سايعا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات

التابعة والتي تمك في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في معدل البطالة تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(16): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل نتائج تحليل مكونات التباين بين معدل التضخم ومعدل البطالة



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الشكل أعلاه اتضح أن أي صدمة مفاجئة في معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر بشكل طردي على معدل البطالة ويظهر هذا التأثير في السنتين الأولى والثانية، ثم ليصبح هذا التأثير متذبذبا بين الموجب والسالب ولكن بتأثير ضعيف حتى السنة العاشرة.

كما يتضح أن أي صدمة مفاجئة في معدل البطالة وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر طرديا على معدل التضخم في السنتين الأولى والثانية، ثم ليصبح التأثير متذبذب بين الموجب والسالب بحيث يكون التأثير ضعيف ابتداء من السنة الثالثة.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين التضخم وكتلة الأجور

عند دراسة استقرارية السلسلتين تبين أنهما مستقرتين في الفرق الأول ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ولتقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

أولا: اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول رقم(32): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني بين التضخم وكتلة الأجور

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLW						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/18 Time: 19:48						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	104.4360	NA	1.30e-06	-7.879688	-7.782912	-7.851820
1	113.5713	16.16250	8.76e-07	-8.274713	-7.984383*	-8.191109
2	120.0119	10.40407*	7.31e-07*	-8.462453*	-7.978570	-8.323112*
3	121.2359	1.788926	9.21e-07	-8.248915	-7.571478	-8.053838
4	126.2878	6.606277	8.78e-07	-8.329827	-7.458837	-8.079013

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي -8.462453 وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (2) أي ضرورة أخذ فجوتين زمنيتين ، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي -8.984383 والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية لـ(1) أي أن درجة التأخر الزمني مساوية لـ(1)، وبما أن فترة التباطؤ أقل عند اختبار (AIC) وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (2).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(33): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم وكتلة الأجور

Date: 09/16/18 Time: 19:51				
Sample (adjusted): 1989 2016				
Included observations: 28 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLINF DLW				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.687611	38.55098	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.192098	5.972816	3.841466	0.0145

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
 \* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
 \*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال  $0.000=Prob$ ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وكتلة الأجور.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وكتلة الأجور

الجدول رقم (34): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين التضخم وكتلة الأجور

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/16/18 Time: 19:54			
Sample: 1986 2016			
Lags: 6			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLW does not Granger Cause DLINF	24	3.90831	0.0244
DLINF does not Granger Cause DLW		0.42939	0.8447

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن كتلة الأجور لا يؤثر في معدل التضخم: لدينا  $F_c=3.90831$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.52$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 6 للبسط و24 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين كتلة الأجور ومعدل التضخم، أي أن كتلة الأجور يؤثر ويتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.0244 وهي أقل من 0.05.
- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في كتلة الأجور: لدينا  $F_c=0.42939$  وهي قيمة أقل من  $F_t=2.52$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 6 للبسط و24 للمقام، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وكتلة الأجور، أي أن معدل التضخم لا يؤثر ولا يتسبب في كتلة الأجور وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.8447 وهي أكبر من 0.05.

رابعاً: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة بـ(1) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLINF = -0.621427053402 * DLINF(-1) - 0.297543404956 * DLINF(-2) - 0.0692316045403 * DLW(-1) + 0.0659231860045 * DLW(-2) + 0.000423831453956$$

$$DLW = 1.01176609227 * DLINF(-1) + 1.50478089574 * DLINF(-2) + 0.706133397562 * DLW(-1) - 0.176124442265 * DLW(-2) + 0.0606420691261$$

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم، والتأخر الأول والثاني لكتلة الأجور زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم وكتلة الأجور للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).

- يؤثر معدل التضخم في السنة السابقة (t-1) عكسياً على معدل التضخم الحالي بـ (b1=0.62-)، أي إذا زاد معدل التضخم للسنة (t-1) بوحدة واحدة فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ 0.62 وحدة والعكس صحيح.

- يؤثر معدل التضخم طردياً مع كتلة الأجور بـ (b1=1.01)، أي إذا كان هناك زيادة في معدلات الأجور بوحدة واحدة في السنة السابقة سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم في بـ 1.01 وحدة في السنة الموالية.

خامساً: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

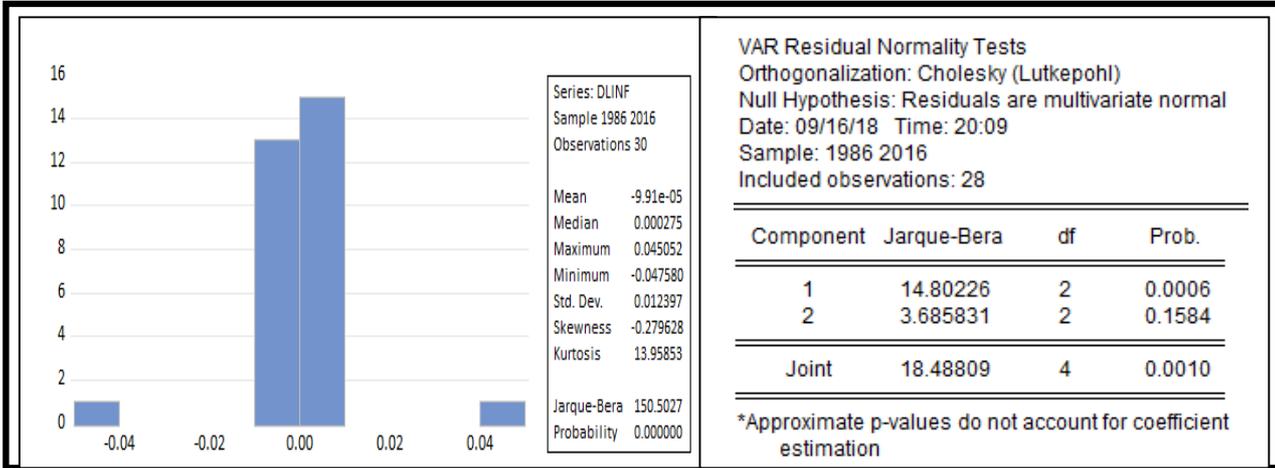
للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير

مرتبطة ذاتياً.

أ: التوزيع الاحتمالي للبواقي

في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

الشكل رقم(17): التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

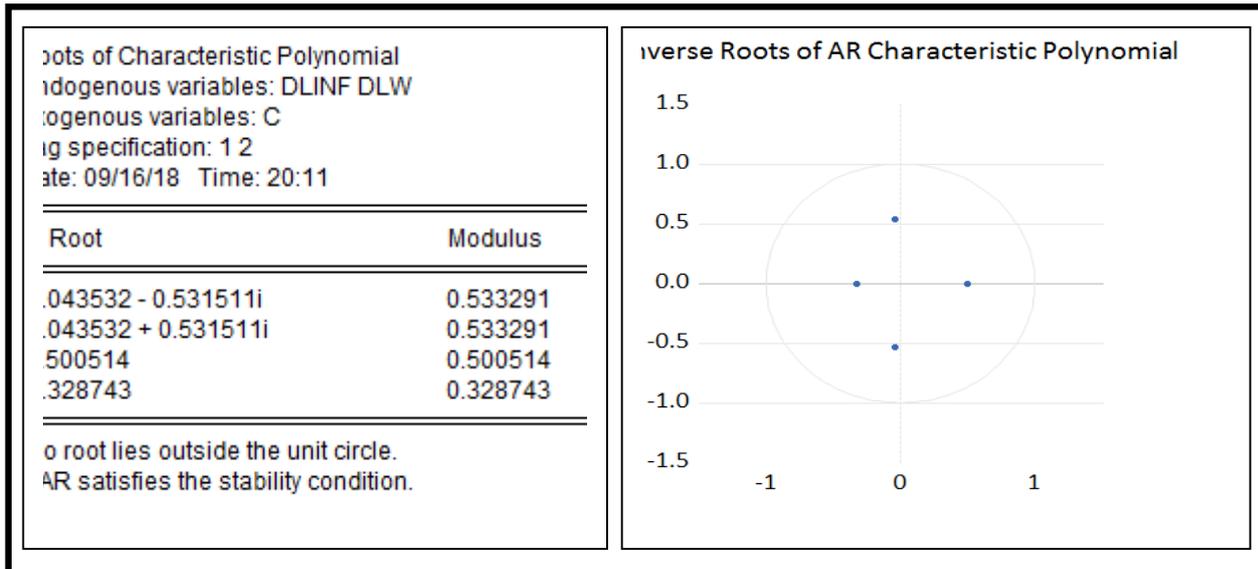
من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبتته اختبار (J-B) حيث أن

$Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية  $H_1$  والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

ب: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعتمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

الجدول رقم(35): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم وكتلة الأجور



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وكتلة الأجور.

سادسا: تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(36): نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم وكتلة الأجور

Variance Decomposition of DLW:			
Period	S.E.	DLW	DLINF
1	0.066984	100.0000	0.000000
2	0.083619	98.53847	1.461526
3	0.087347	95.35063	4.649366
4	0.087351	95.34996	4.650041
5	0.087459	95.34830	4.651697
6	0.087553	95.33405	4.665946
7	0.087562	95.32249	4.677512
8	0.087562	95.32234	4.677662
9	0.087563	95.32235	4.677654
10	0.087564	95.32217	4.677826

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLW	DLINF
1	0.010135	2.819026	97.18097
2	0.013180	20.33745	79.66255
3	0.013791	27.21999	72.78001
4	0.013891	27.39676	72.60324
5	0.013906	27.53565	72.46435
6	0.013913	27.52393	72.47607
7	0.013916	27.55876	72.44124
8	0.013917	27.55792	72.44208
9	0.013917	27.55959	72.44041
10	0.013917	27.55947	72.44053

Cholesky Ordering: DLW DLINF

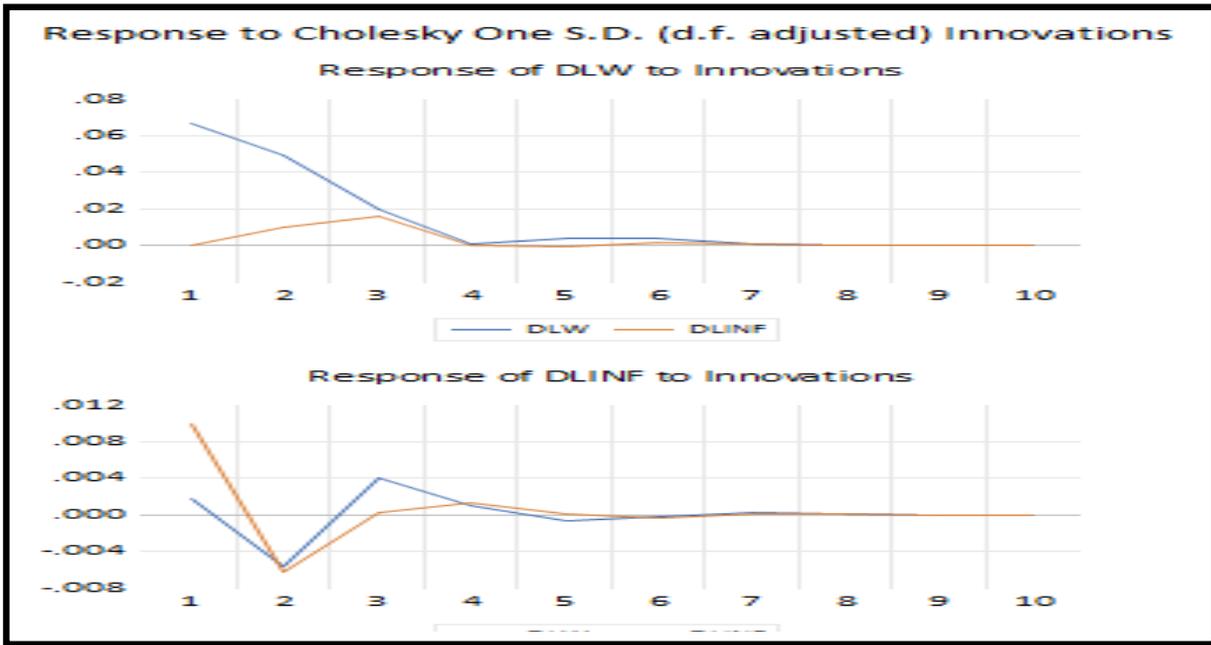
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى كتلة الأجور وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات كتلة الأجور بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة لكتلة الأجور نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 98.53% مقابل 1.46 % التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السابعة إلى 4.64% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 95.32% التي تعزي متغير كتلة الأجور، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

## سابعاً: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات التابعة والتي تمثي في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في كتلة الأجور تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(18): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم وكتلة الأجور



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يمثل الجدول أعلاه نتائج اختبار الاستجابة لردة الفعل، حيث تبين أن أي صدمة مفاجئة على معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، يؤثر بشكل طردي على كتلة الأجور في السنوات الأولى والثانية والثالثة، وبعد السنة الرابعة يصبح التأثير عكسي، ومن السنة السابعة يصبح هذا التأثير ضعيفا ليصبح على شكل خط مستقيم يكون ثابت في المستقبل

كما يتضح أن الصدمة المفاجئة في كتلة الأجور وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر عكسيا وبشكل سلبي على معدل التضخم خاصة في السنتين الأولى والثانية حيث انخفض معدل التضخم، ثم ليبدأ في الارتفاع من السنة الثالثة، ليستقر من السنة السادسة ليصبح على شكل خط ثابت.

المطلب الرابع: دراسة العلاقة بين التضخم الكتلة النقدية وحجم الواردات

يتم في هذا المطلب عرض العلاقة بين معدل التضخم والكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى عرض العلاقة بين معدل التضخم وحجم الواردات.

الفرع الأول: دراسة العلاقة بين معدل التضخم والكتلة النقدية

عند دراسة استقرارية السلسلتين تبين أنهما مستقرتين في الفرق الأول ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ولتقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

أولاً: اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول رقم (37): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني التضخم والكتلة النقدية

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLM2						
Exogenous variables: C						
Date: 09/16/18 Time: 20:51						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	107.1736	NA*	1.05e-06	-8.090278	-7.993501*	-8.062409
1	111.9178	8.393658	9.94e-07*	-8.147527*	-7.857197	-8.063922*
2	115.3773	5.588384	1.04e-06	-8.105948	-7.622065	-7.966607
3	118.9471	5.217304	1.10e-06	-8.072851	-7.395414	-7.877773
4	120.3943	1.892528	1.38e-06	-7.876484	-7.005494	-7.625670

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي -8.147527 وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (1) أي ضرورة أخذ فجوة زمنية واحدة ، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي -7.993501 والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية لـ (0) ، وبما أن فترة التباطؤ أقل عند اختبار (AIC) وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (1).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(38): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم والكتلة النقدية

Date: 09/16/18 Time: 20:54  
 Sample (adjusted): 1989 2016  
 Included observations: 28 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: DLINF DLM2  
 Lags interval (in first differences): 1 to 1

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.641412	39.52796	15.49471	0.0000
At most 1 *	0.320319	10.81168	3.841466	0.0010

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والبدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال Prob=0.000. وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والكتلة النقدية.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم والكتلة النقدية

الجدول رقم(39): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين التضخم والكتلة النقدية

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/16/18 Time: 21:01

Sample: 1986 2016

Lags: 6

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLM2 does not Granger Cause DLINF	24	1.44568	0.2819
DLINF does not Granger Cause DLM2		3.30395	0.0413

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن الكتلة النقدية لا تؤثر في معدل التضخم:
- لدينا  $F_c=1.44568$  وهي قيمة أقل من  $F_t=2.52$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 6 للبسط و24 للمقام، ومنه نقبل الفرضية الصفرية ونرفض الفرضية البديلة وبالتالي لا توجد علاقة سببية بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم، أي أن الكتلة النقدية لا تؤثر ولا تتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.2819 وهي أكبر من 0.05.
- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في كتلة الأجور:
- لدينا  $F_c=3.0395$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.52$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 6 للبسط و24 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم والكتلة النقدية، أي أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في الكتلة النقدية وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.0413 وهي أقل من 0.05.

رابعاً: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة ب(1) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLINF = -0.658630927331 * DLINF(-1) - 0.359517220343 * DLINF(-2) - 0.0147355718287 * DLM2(-1) + 0.0373699458244 * DLM2(-2) - 0.00346221552796$$

$$DLM2 = -1.23313016008 * DLINF(-1) - 0.894663106587 * DLINF(-2) + 0.252185362648 * DLM2(-1) - 0.215392979213 * DLM2(-2) + 0.133155655211$$

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم، والتأخر الأول والثاني لكتلة النقود زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم والكتلة النقدية للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).
- يؤثر معدل التضخم في السنة السابقة (t-1) عكسياً على معدل التضخم الحالي بـ (b1=0.65-)، أي إذا زاد معدل التضخم للسنة (t-1) بوحدة واحدة فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ 0.65 وحدة والعكس صحيح.

- يتأثر معدل التضخم طرديا مع كتلة النقود للسنة (t-2) بـ (b2=0.037)، أي إذا كان هناك زيادة في الكتلة النقدية بوحدة واحدة في السنة (t-2) سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدلات التضخم بـ 0.037 وحدة في السنة الموالية. أي العلاقة الطردية بين معدل التضخم والكتلة النقدية يوافق ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، حيث يرى رواد المدرسة النقدية الحديثة أن ارتفاع العرض النقدي يعني بذلك زيادة في الرصيد النقدي الحقيقي عن المستوى المرغوب فيه مما يسبب زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي حدوث ضغوط تضخمية.

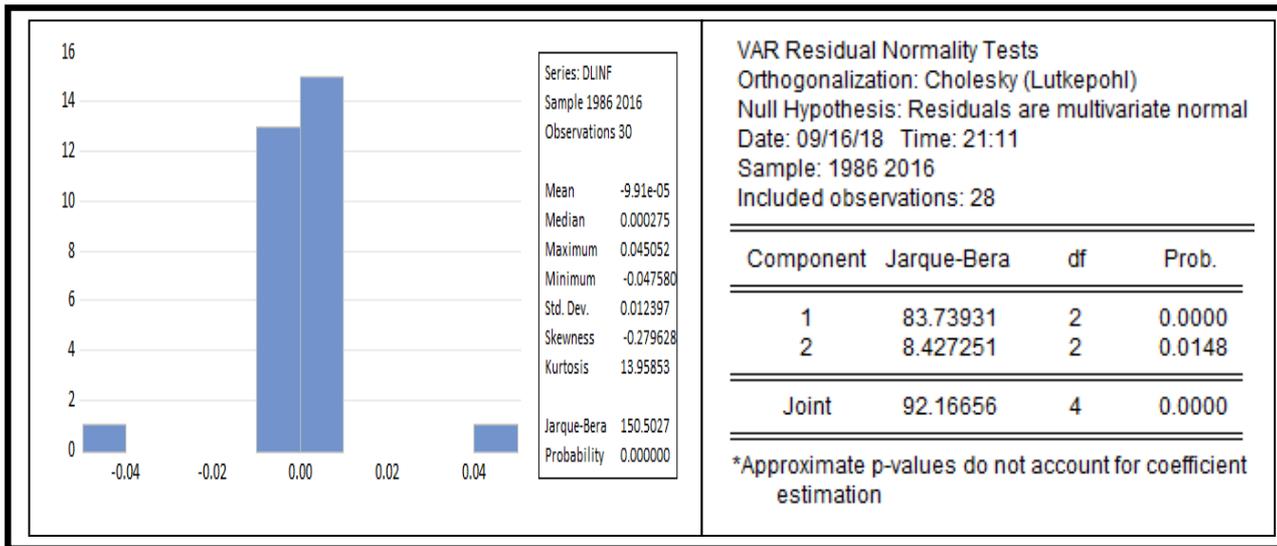
#### خامسا: التحليل الإحصائي

للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

#### أ: التوزيع الاحتمالي للبواقي

في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

#### الشكل رقم (19): التوزيع الاحتمالي للبواقي



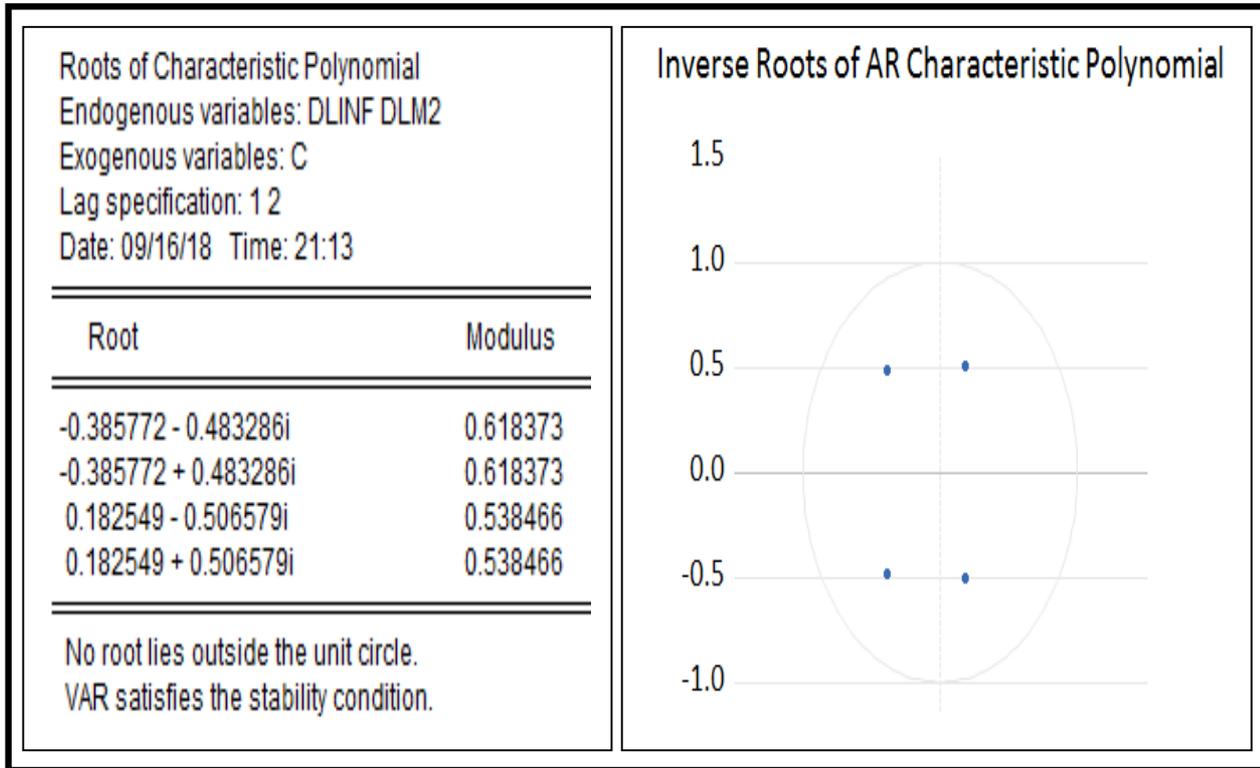
المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبتته اختبار (J-B) حيث أن Prob<0.05 إذن نقبل الفرضية H1 والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

#### ب: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعتمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

الجدول رقم(40): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم والكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء. وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم والكتلة النقدية.

سادسا: تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(41): نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم والكتلة النقدية

Variance Decomposition of DLM2:			
Period	S.E.	DLM2	DINF
1	0.074216	100.0000	0.000000
2	0.078419	96.98941	3.010590
3	0.079059	96.73765	3.262345
4	0.080121	96.04449	3.955509
5	0.080147	96.04709	3.952913
6	0.080228	96.04302	3.956980
7	0.080239	96.04311	3.956891
8	0.080243	96.03891	3.961088
9	0.080244	96.03842	3.961581
10	0.080244	96.03779	3.962210

Variance Decomposition of DINF:			
Period	S.E.	DLM2	DINF
1	8077.163	3.714070	96.28593
2	9612.846	2.678667	97.32133
3	9883.032	7.397075	92.60293
4	9977.169	7.969635	92.03037
5	10050.60	7.979967	92.02003
6	10069.96	8.018712	91.98129
7	10071.06	8.035940	91.96406
8	10074.82	8.035601	91.96440
9	10076.29	8.034896	91.96510
10	10076.54	8.038516	91.96148

Cholesky Ordering: DLM2 DINF

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

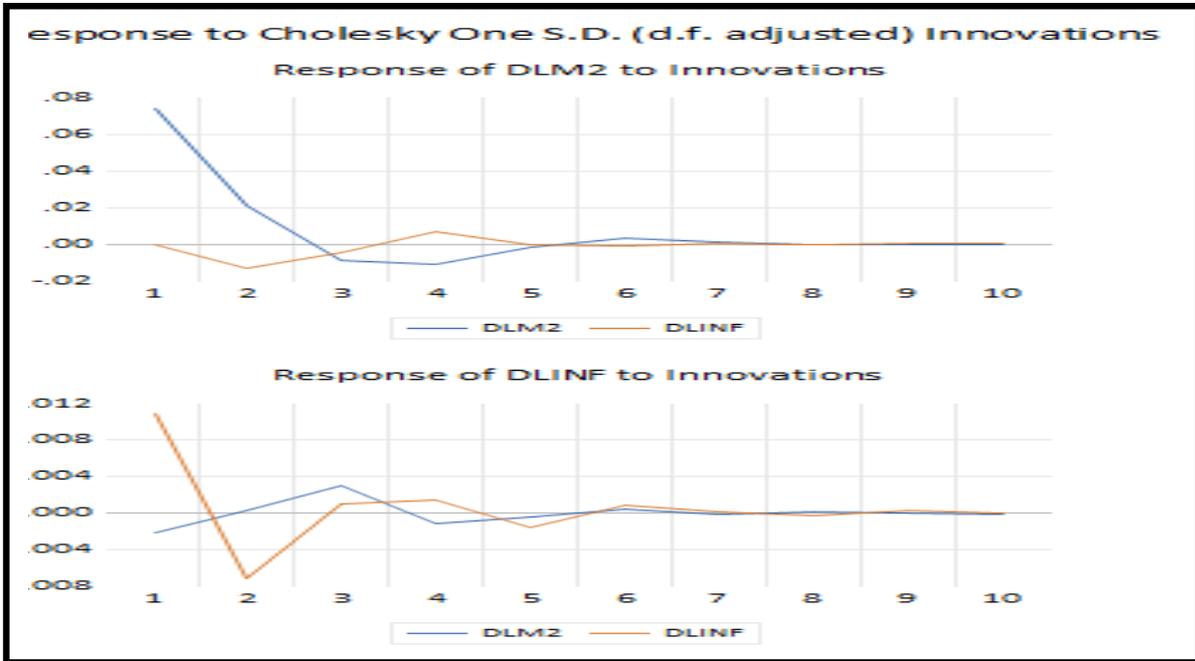
يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى الكتلة النقدية وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات الكتلة النقدية بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة للكتلة النقدية نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 96.98% مقابل 3.01 % التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة الثامنة إلى 3.96% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 96.03% التي تعزي متغير الكتلة النقدية، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

سابعا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات

التابعة والتي تمك في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في الكتلة النقدية تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(20): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم والكتلة النقدية



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يمثل الجدول أعلاه نتائج اختبار الاستجابة لردة الفعل، حيث تبين أن أي صدمة مفاجئة على معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، يؤثر بشكل عكسي في الكتلة النقدية في السنتين الأولى والثانية، وبعد السنة الثانية يصبح التأثير طردي، ثم يصبح التأثير من السنة الثالثة متذبذب بين الموجب والسالب بتأثير ضعيف، ومن السنة السابعة يصبح هذا التأثير ضعيفا ليصبح على شكل خط مستقيم يكون ثابت في المستقبل.

كما يتضح أن الصدمة المفاجئة في الكتلة النقدية وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر طرديا وبشكل ايجابي على معدل التضخم خاصة في السنتين الأولى والثانية حيث انخفض معدل التضخم، ثم ليبدأ في الارتفاع من السنة الثالثة، ويع السنة الثالثة يكون التأثير متذبذب وضعيف بين الموجب والسالب، ليستقر من السنة الثامنة ويكون التأثير ثابت.

الفرع الثاني: دراسة العلاقة بين التضخم وحجم الواردات

عند دراسة استقرارية السلسلتين تبين أنهما مستقرتين في الفرق الأول ومتكاملتين من الدرجة الأولى، ولتقدير معادلة نموذج أشعة الارتباط الذاتي يجب تحديد عدد فترات الإبطاء لهذا النموذج.

أولاً: اختبار عدد فترات الإبطاء الزمني في النموذج

يعتمد في اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني للنموذج على اختبار أقل قيمة لكل من اختبار (AIC) و (SC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني الأمثل.

الجدول رقم (42): اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني بين التضخم وحجم الواردات

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: DLINF DLIMP						
Exogenous variables: C						
Date: 09/17/18 Time: 10:55						
Sample: 1986 2016						
Included observations: 26						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	91.01612	NA	3.64e-06	-6.847394	-6.750617	-6.819525
1	102.5615	20.42644	2.04e-06	-7.427807	-7.137477	-7.344203
2	103.6930	1.827775	2.57e-06	-7.207152	-6.723269	-7.067811
3	116.6737	18.97190	1.31e-06	-7.897981	-7.220544	-7.702904
4	124.8024	10.62983*	9.84e-07*	-8.215572*	-7.344582*	-7.964759*

المصدر: من إعداد الطالب اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الجدول أعلاه يبين أن أدنى قيمة لاختبار (AIC) هي -8.215572 وهي عند فترات تباطؤ زمني يساوي (4) أي ضرورة أخذ أربعة فجوات زمنية ، وأدنى قيمة لاختبار (SC) هي -7.344582 والتي تقابل فترات التباطؤ الزمني المساوية لـ (4) ، وبما أن فترة التباطؤ أقل عند اختبار (AIC) وبالتالي سنقوم بتقدير نموذج VAR الذي يصاحب درجة التأخر تساوي (4).

ثانياً: اختبار التكامل المشترك

عندما تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى هذا ما يؤدي إلى إجراء اختبار التكامل المشترك الذي اقترحه جوهانسن والجدول أدناه يبين نتائج الاختبار.

الجدول رقم(43): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين التضخم وحجم الواردات

Date: 09/17/18 Time: 10:58  
 Sample (adjusted): 1992 2016  
 Included observations: 25 after adjustments  
 Trend assumption: Linear deterministic trend  
 Series: DLINF DLIMP  
 Lags interval (in first differences): 1 to 4

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.487068	25.91012	15.49471	0.0010
At most 1 *	0.308431	9.219821	3.841466	0.0024

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه يبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية (لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل) ونقبل الفرضية البديلة والدالة على وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسره الاحتمال  $0.000 = Prob$ ، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وحجم الواردات.

ثالثا: اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وحجم الواردات

الجدول رقم(44): نتائج اختبار غرانجر للسببية بين معدل التضخم وحجم الواردات

#### Pairwise Granger Causality Tests

Date: 09/17/18 Time: 11:01

Sample: 1986 2016

Lags: 4

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DLIMP does not Granger Cause DLINF	26	3.64585	0.0255
DLINF does not Granger Cause DLIMP		6.80061	0.0018

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الجدول أعلاه نستنتج:

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن حجم الواردات لا تؤثر في معدل التضخم: لدينا  $F_c=3.64585$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.98$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 4 للبسط و26 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين حجم الواردات ومعدل التضخم، أي أن حجم الواردات تؤثر وتتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.02 وهي أكبر من 0.05.

- بالنسبة لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بأن معدل التضخم لا يؤثر في حجم الواردات: لدينا  $F_c=6.80061$  وهي قيمة أكبر من  $F_t=2.98$  عند مستوى معنوية 0.05 ودرجات الحرية 4 للبسط و26 للمقام، ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وحجم الواردات، أي أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في حجم الواردات وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر والتي تساوي 0.0018 وهي أقل من 0.05.

رابعا: تقدير النموذج وتحليله

بعد التأكد من أن السلسلتين مستقرتين من الدرجة الأولى ومعرفة درجة التباطؤ الزمني والمقدرة بـ(1) نقوم بتقدير متجهات الارتباط الذاتي بين المتغيرين، والمعادلة هي كالتالي:

VAR Model - Substituted Coefficients:

$$DLINF = -0.613900449548 * DLINF(-1) - 0.297156932831 * DLINF(-2) + 0.00620193282432 * DLIMP(-1) + 0.0054552164146 * DLIMP(-2) + 0.000156113867726$$

$$DLIMP = 4.8390971722 * DLINF(-1) + 1.37951011151 * DLINF(-2) + 0.428634011995 * DLIMP(-1) - 0.18681283812 * DLIMP(-2) + 0.124104435368$$

من خلال النتائج المتوصل إليها في تقدير نموذج VAR، نستنتج ما يلي:

- يفسر معدل التضخم في هذا النموذج بدلالة التأخر الأول والثاني لمعدل التضخم، والتأخر الأول والثاني لكتلة النقود زائد الثابت، أي أن معدل التضخم في الجزائر للسنة الحالية (t) يتأثر بمعدل التضخم وحجم الواردات للسنتين السابقتين (t-1) و(t-2).

- يؤثر معدل التضخم في السنة السابقة (t-1) و(t-2) عكسيا على معدل التضخم الحالي، أي إذا زاد معدل التضخم للسنة (t-1) بوحدة واحدة فسيؤدي ذلك إلى انخفاض في معدل التضخم في السنة الحالية بـ 0.613 وحدة والعكس صحيح.

- يتأثر معدل التضخم طرديا مع حجم الواردات للسنة (t-1) بـ (b1=0.062)، أي إذا كان هناك زيادة في حجم الواردات بوحدة واحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدلات التضخم بـ 0.062 وحدة في السنة المالية.

يتأثر معدل التضخم للسنة (t) طرديا مع حجم الواردات للسنة (t-2) بمقدار (b2=0.0054) أي إذا كان هناك زيادة في حجم الواردات بوحدة واحدة سيؤدي ذلك بعد سنتين إلى زيادة التضخم بـ 0.0054 وحدة، أي أن أثر الواردات على التضخم سيظهر بعد سنتين، وعلى الدولة في هذه الحالات الإسراع في إحلال الواردات وذلك من خلال تشجيع وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية لرفع الإنتاج الوطني.

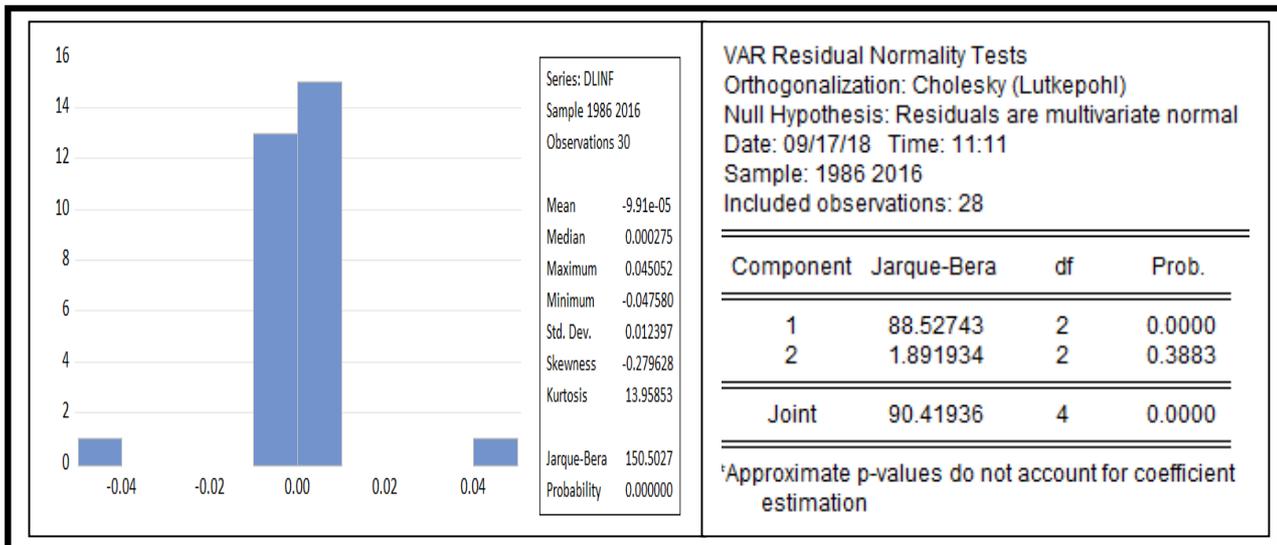
خامسا: اختبار النموذج من الناحية الإحصائية

للتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي وأنها غير مرتبطة ذاتيا.

أ: التوزيع الاحتمالي للبواقي

في هذا الاختبار يتم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera كما هو مبين في الجدول أدناه.

الشكل رقم (21): التوزيع الاحتمالي للبواقي



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

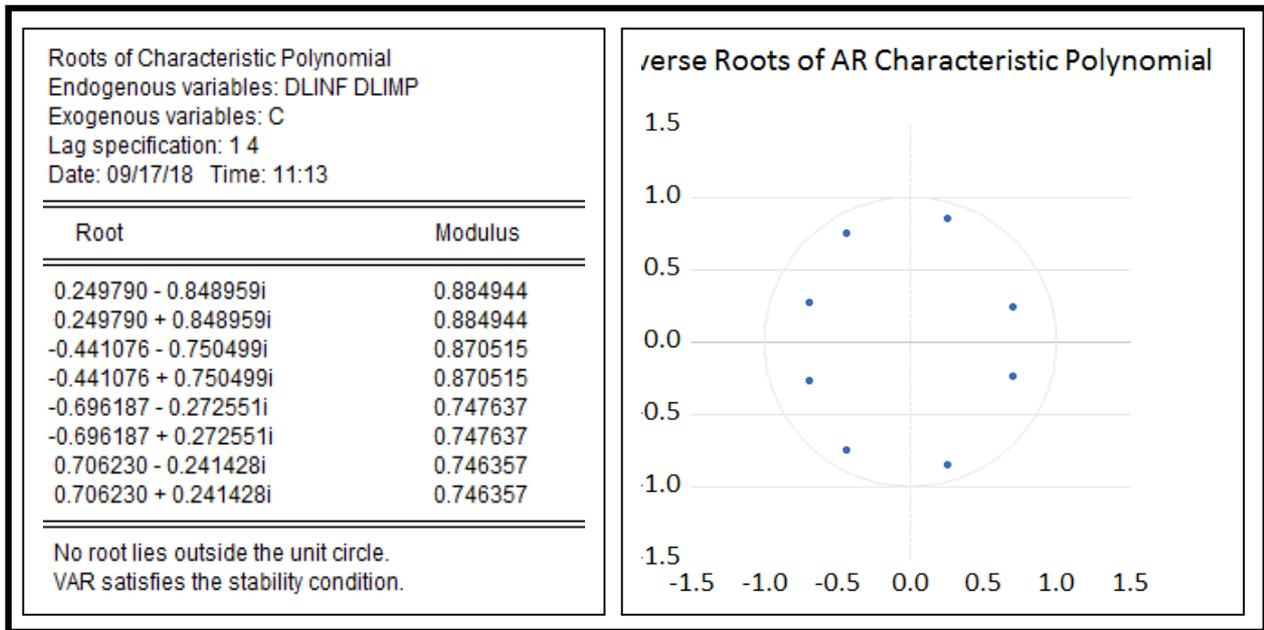
من الرسم البياني أعلاه يتبين أن توزيع البواقي غير طبيعي وهذا ما يثبته اختبار (J-B) حيث أن  $Prob < 0.05$  إذن نقبل الفرضية H1 والتي تنص على أن البواقي لا تتوزع توزيع طبيعي.

ب : اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

نعمد في هذا الاختبار على اختبار Ljung-Box والجدول الموالي يبين نتائج الاختبار

الجدول رقم(45): توزيع الجذور المقلوبة في نموذج الانحدار الذاتي بين التضخم وحجم

الواردات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة هذا ما يؤكد أن النموذج المقدر يتمتع بتحقيق جميع شروط الاستقرار، وهذا ما يفسر أيضا أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

وبما أن البواقي غير مرتبطة فيما بينها فإن هذا يؤكد أن نموذج VAR مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وحجم الواردات.

سادسا: تحليل مكونات التباين المشترك

الجدول رقم(46): نتائج تحليل مكونات التباين بين التضخم وحجم الواردات

Variance Decomposition of DLIMP:			
Period	S.E.	DLIMP	DLINF
1	0.126317	100.0000	0.000000
2	0.154123	88.29915	11.70085
3	0.156569	86.15350	13.84650
4	0.157095	85.94435	14.05565
5	0.157435	85.57432	14.42568
6	0.157515	85.51610	14.48390
7	0.157518	85.51497	14.48503
8	0.157538	85.49870	14.50130
9	0.157543	85.49468	14.50532
10	0.157543	85.49463	14.50537

Variance Decomposition of DLINF:			
Period	S.E.	DLIMP	DLINF
1	0.011428	9.117648	90.88235
2	0.013556	11.06282	88.93718
3	0.013604	11.53141	88.46859
4	0.013782	11.49674	88.50326
5	0.013887	11.60778	88.39222
6	0.013889	11.62191	88.37809
7	0.013896	11.61834	88.38166
8	0.013901	11.62195	88.37805
9	0.013901	11.62299	88.37701
10	0.013901	11.62283	88.37717

Cholesky Ordering: DLIMP DLINF

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

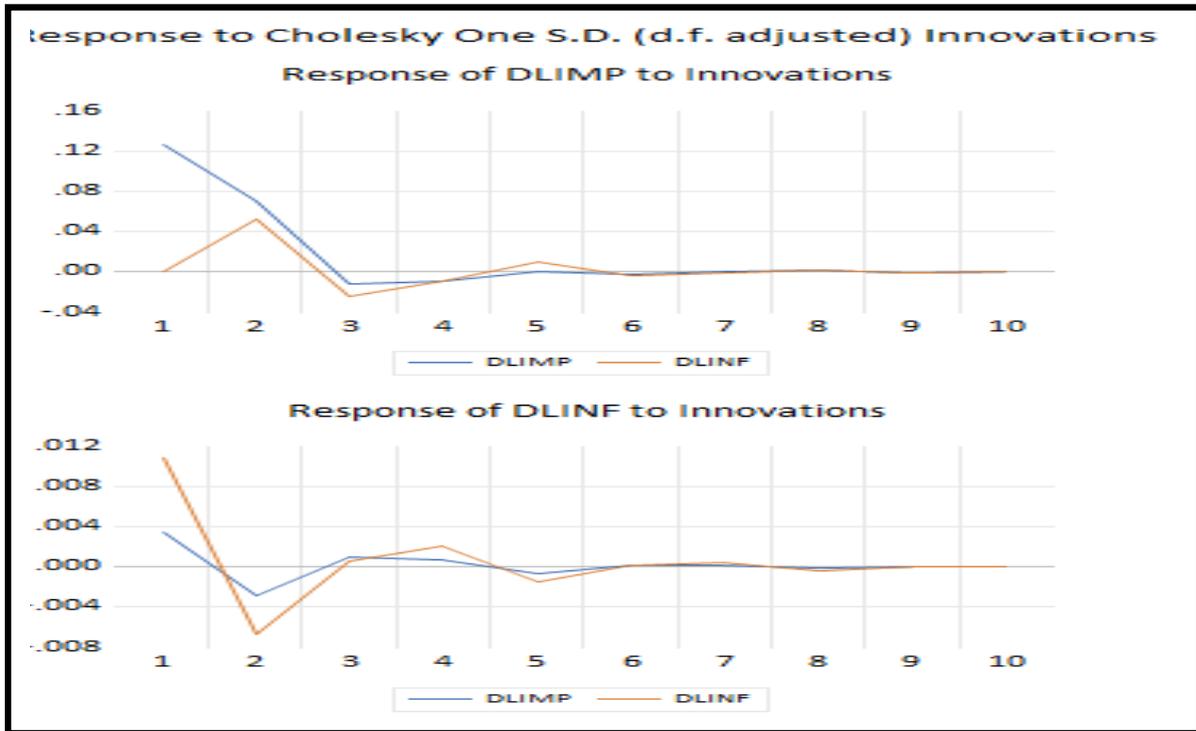
يتضح من خلال نتائج الجدول أعلاه أنه عند إجراء اختبارات تحليل مكونات التباين المشترك للأخطاء أنه أي تقلبات ظرفية على مستوى حجم الواردات وفي المدى القصير تتعلق بنسبة كبيرة بصدمات حجم الواردات بنسبة كبير تقدر بـ 100 % من الخطأ في التنبؤ بالنسبة لحجم الواردات نفسها في المرحلة الأولى، بينما في المرحلة الثانية تقل هذه النسبة لتصل إلى 88.29% مقابل 11.70% التي تعزي متغير معدل التضخم، لتصل النسبة في الفترة السابعة إلى 14.50% التي تعزي متغير معدل التضخم مقابل 85.49% التي تعزي متغير حجم الواردات، وتبقى ثابتة تقريبا بهذه النسبة إلى غاية السنة العاشرة.

سابعا: تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل

إن تحليل الصدمات من خلال دوال الاستجابة الدفعية، يسمح بتتبع المسار الزمني لمختلف الصدمات المفاجئة، التي تتعرض لها المتغيرات التي يتضمنها النموذج. حيث يبين ردود أفعال المتغيرات

التابعة والتي تمك في دراستنا، بعدما تم إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع نتيجة حدوث صدمة في حجم الواردات تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم(22): تحليل دالة الاستجابة لردة الفعل بين التضخم وحجم الواردات



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

يمثل الجدول أعلاه نتائج اختبار الاستجابة لردة الفعل، حيث تبين أن أي صدمة مفاجئة على معدل التضخم وبمقدار انحراف معياري واحد، يؤثر بشكل طردي على حجم الواردات في السنتين الأولى والثانية، وبعد السنة الثانية يصبح التأثير عكسي، ثم يصبح التأثير من السنة السادسة ضعيفا ليصبح على شكل خط مستقيم يكون ثابت في المستقبل.

كما يتضح أن الصدمة المفاجئة في حجم الواردات وبمقدار انحراف معياري واحد يؤثر عكسيا وبشكل سلبي على معدل التضخم خاصة من السنة الأولى إلى غاية السنة السابعة، ثم ليستقر من السنة السابعة.

## خلاصة الفصل:

لقد تم في هذا الفصل دراسة العلاقة السببية بين كل من معدل التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج المحلي الإجمالي، سعر البترول، كتلة الأجور، الكتلة النقدية، معدل البطالة، حجم الواردات وسعر الصرف)، في الاقتصاد الجزائري وذلك خلال الفترة (1986-2016)، وتم أيضا اعتماد اختبارات جذر الوحدة لبيان استقرارية السلاسل الزمنية من عدمها، كما تم الاعتماد أيضا على اختبار التكامل المشترك لطريقة جوهانسن لتبيان نوع العلاقة الموجودة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية المعتمدة في الدراسة، بالإضافة إلى اعتماد اختبار غرانجر للسببية لتبيان نوع التأثير واتجاهه بين التضخم والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، ومن خلال هذه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني في نموذج VAR في تأثير معدل التضخم على سعر البترول تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال ثلاث فترات تأخير، حيث تكون العلاقة طردية بين معدل التضخم وسعر البترول، وهذا ما يفسر أن إيرادات البترول في الاقتصاد الجزائري ينفق في القطاعات غير المنتجة وهذا ما يجعل بقاء المستوى العام للأسعار مرتفع؛
- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، ومن خلال تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني لنموذج VAR في تأثير معدل التضخم على الناتج المحلي الإجمالي فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة، حيث تكون العلاقة بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي عكسية خلال هذا التأخير؛
- حسب اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم وسعر الصرف، ومن خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني في نموذج VAR في تأثير معدل التضخم وسعر الصرف تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترتين زمنيتين من التأخير، وحسب تقدير نموذج VAR فإن أي زيادة في سعر الصرف في السنة السابقة بـ 1 وحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة في معدل التضخم بـ 0.36 في السنة الحالية، وإذا زاد سعر الصرف في السنتين السابقتين بـ 1 وحدة سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل التضخم بـ 0.058 في السنة الحالية، وهذا ما يبين وجود علاقة موجبة بين معدل التضخم وسعر الصرف؛

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم ومعدل البطالة حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، ومن خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لنموذج VAR في تأثير معدل

التضخم على معدل البطالة فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترتين زمنيتين من التأخير، حيث تكون العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة طردية وهذا ما يتنافى مع نتائج منحى فيليبس بوجود علاقة عكسية بين معدلي التضخم والبطالة في الأجل القصير؛

- حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم وكتلة الأجور، ومن خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لنموذج VAR في تأثير معدل التضخم على كتلة الأجور فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترتين زمنيتين من التأخير، حيث تكون العلاقة طردية بين معدل التضخم وكتلة الأجور؛

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والكتلة النقدية حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، ومن خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لنموذج VAR في تأثير معدل التضخم على الكتلة النقدية فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال فترة تأخير واحدة؛

- حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن تبين أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين معدل التضخم وحجم الواردات، ومن خلال تحديد عدد فترات الإبطاء الزمني لنموذج VAR في تأثير معدل التضخم على حجم الواردات فقد تم التوصل إلى أن هذا التأثير يظهر خلال أربع فترات زمنية من التأخير، حيث تكون العلاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الواردات؛

خاتمة

تعتبر ظاهرة التضخم من المشاكل الأساسية، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، التي تعاني منها كل الدول، أخذة حيزا كبيرا من أفكار واهتمامات وجهود الاقتصاديين والسياسيين وبرامجهم الهادفة لمعالجتها، من هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على بعض التساؤلات واختبار الفرضيات وفقا لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة التضخم خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر اعتمدت فيما إصلاحات اقتصادية بمعية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرت هيكل العديد من المتغيرات الاقتصادية التي أثرت بأشكال مختلفة على مستوى العام للأسعار، إن الهدف من وراء هذه الدراسة معرفة لأهم وأبرز المحددات الاقتصادية الكلية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة. 1986-2016.

للإمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان لزاما علينا من جهة تقديم الإطار العام لظاهرة التضخم ومحاولة تحليل تلك الظاهرة في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة هيكلها وخصائصها إضافة إلى معرفة أثر هذه الإصلاحات الاقتصادية، ومن جهة أخرى محاولة دراسة وتقدير أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدل التضخم خلال فترة الدراسة.

#### أولا: نتائج اختبار الفرضيات:

- فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي، فقد تم نفي هذه الفرضية بعد إجراء اختبار غرانجر للسببية، حيث اتضح أن معدل التضخم لا يؤثر ولا يتسبب في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما أكده الاحتمال  $\text{Prob} = 0.94$  وهي قيمة أكبر من 0.05، والناتج المحلي الإجمالي لا يؤثر ولا يتسبب في معدل التضخم وهذا ما أكده أيضا الاحتمال  $\text{Prob} = 0.9$  وهي قيمة أكبر من 0.05، ومنه لا توجد علاقة سببية تبادلية بين معدل التضخم والناتج المحلي الإجمالي:

- فيما يتعلق بالفرضية الثانية والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم ومعدل البطالة فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية وذلك من خلال اختبار غرانجر للسببية، والتي توصلت إلى وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في معدل البطالة وهذا ما أكده قيمة احتمال فيشر المساوية  $F=0.044$  وهي قيمة أقل من 0.05، وحسب تقدير نموذج VAR فإن أي زيادة في معدل التضخم في السنة السابقة بـ 1% سيؤدي ذلك إلى زيادة معدل البطالة بـ 0.54% في السنة الحالية، ووجود أيضا علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهي عكس نتائج علاقة فيليبس التي تنص على وجود علاقة عكسية بين

معدل التضخم ومعدل البطالة في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك إلى كون أن التوظيف في الاقتصاد الجزائري توظيف عقيم، أي أن هذا التوظيف لا يؤدي إلى زيادة في الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع (أي يكون التوظيف في القطاعات غير المنتجة كقطاع الصحة، التعليم، التربية...):

- فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية، اتضح أنه هناك علاقة تأثير أحادية الاتجاه بين معدل التضخم وسعر الصرف، حيث أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في سعر الصرف حسب قيمة احتمال فيشر والتي تساوي  $F=0.04$  وهي قيمة أقل من 0.05؛

- فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر البترول فقد تم قبول هذه الفرضية بعد إجراء اختبار غرانجر للسببية، حيث اتضح ذلك بوجود علاقة توازنية بين معدل التضخم وسعر البترول، حيث أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في سعر البترول وهذا ما أكده الاحتمال المساوي لـ 0.03 وهي قيمة أكبر من 0.05، وسعر البترول يؤثر ويتسبب في معدل التضخم وهذا ما أكده أيضا الاحتمال المساوي لـ 0.03 وهي قيمة أكبر من 0.05؛

- فيما يتعلق بالفرضية الخامسة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم والكتلة النقدية والتي تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال اختبار غرانجر للسببية، والتي توصل إلى وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم والكتلة النقدية، حيث أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في الكتلة النقدية وذلك حسب نتيجة احتمال فيشر  $F=0.041$  وهي قيمة أقل من 0.05؛

- فيما يتعلق بالفرضية السادسة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وكتلة الأجور فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية، والتي توصل إلى وجود علاقة توازنية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم وكتلة الأجور، أي أن كتلة الأجور تؤثر وتتسبب في معدل التضخم وهذا ما يوافق نتيجة احتمال فيشر  $F=0.024$  وهي أقل قيمة من 0.05، وحسب تقدير نموذج VAR فإنه إذا زادت كتلة الأجور بـ 1 وحدة فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بـ 1.011% في السنة الحالية، ويفسر هذه العلاقة الموجبة بين معدل التضخم وكتلة الأجور في

الاقتصاد الجزائري إلى أ، أي زيادة في كتلة أجور العمال لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج مما يترك المستوى العام للأسعار مرتفع؛

- فيما يتعلق بالفرضية السابعة والتي تنص على وجود علاقة سببية بين معدل التضخم وحجم الواردات فقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال نتائج اختبار غرانجر للسببية والتي توصل إلى نتيجة مفادها وجود علاقة سببية تبادلية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وحجم الواردات، حيث أن معدل التضخم يؤثر ويتسبب في حجم الواردات من جهة، وحجم الواردات تؤثر وتتسبب في معدل التضخم من جهة أخرى .

ثانياً: نتائج الدراسة:

بعد الدراسة النظرية والقياسية لتقدير أثر محددات التضخم في الجزائر، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أدت الارتفاعات المزايمة والمستمرة في المستوى العام للأسعار في الجزائر إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وهذا ما انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، حيث ترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع الكبرى والمستثمرين من هذه الارتفاعات وتضرر أصحاب ذوي الدخل المحدود؛

- إن نظام الأسعار في الجزائر كان أهم مصدر للتضخم في الجزائر، وهذا لانعدام التنسيق والتوافق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة، فسياسة تحرير الأسعار لا يمكن تطبيقها إلا في سوق ذات منافسة قوية، يتحدد فيها سعر التوازن وفق قانون العرض والطلب، إلا أن هذا لم يكن متوفراً في السوق الجزائرية التي تميزت بصلابة العرض وزيادة مفرطة للطلب؛

- للوصول إلى نمو مستقر للأسعار بشكل يشجع النشاط الاقتصادي، فإن أفضل وسيلة هي تطبيق سياسة نقدية ترمي إلى تحقيق معدل نمو الكتلة النقدية يتماشى مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، غير أن هذه السياسة لا تكف إن لم ترافقها إجراءات أخرى منها سياسة مالية تتماشى وأهداف السياسة النقدية؛

- إن السياسة النقدية في الجزائر وتطبيق أدواتها المباشرة وغير المباشرة لغرض استهداف مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الدولة، وقد كان الهدف الرئيسي لها هو العمل على المحافظة على استقرار الأسعار والذي بدوره يقلل من حدة التضخم في الجزائر؛

- نتج عن انهيار أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 اختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر والذي أكد على هشاشة الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات، هذا ما جعل الدولة تعيد النظر في السياسات والإجراءات والخطط المسطرة، وكان نتيجة ذلك قيام الدولة بالعديد من الإصلاحات مست جميع القطاعات سنة 1990؛
- يعتبر التضخم المستورد في الجزائر من الأسباب الخارجية لظهور الضغوط التضخمية في الجزائر، وهذا ما يؤكد على ضعف الجهاز الإنتاجي في تلبية احتياجات الحجم الاستهلاكي من جهة، وتبعية الاقتصاد الوطني للاقتصاد العالمي لاستيراده التضخم العالمي من جهة أخرى؛
- ساهمت الزيادات المتتالية في كتلة الأجور للعمال بشكل أو بآخر في زيادة الضغوط التضخمية في الجزائر، وهذا ما يفسر أن الزيادة في أجور العمال لا يقابلها زيادة في العملية الإنتاجية، حيث أن الأجور تمثل جزء كبير يتراوح ما بين 40% و90% من تكاليف الإنتاج؛
- أظهرت نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل نمو الكتلة النقدية في الأجل الطويل في الجزائر؛
- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر البترول في المدى الطويل في الجزائر؛
- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة في المدى القصير في الجزائر؛
- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار مقابل الدولار في المدى الطويل في الجزائر؛
- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والنتائج المحلي الإجمالي في المدى القصير والمتوسط في الجزائر؛

- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وكتلة الأجور في الجزائر؛

- كما أظهرت أيضا نتائج اختبار تقدير نموذج VAR لتحديد العلاقة بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة أن هناك علاقة طردية بين معدل التضخم وحجم الواردات في الجزائر؛

- عند إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، فقد تم إجراء اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع ADF، حيث توصلت نتائج الاختبار إلى أن كل المتغيرات الاقتصادية الكلية في النموذج مستقرة عند الفروق الأولى وهذا ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى، وهو الشرط الذي يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك بواسطة نموذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR؛

- أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لتحديد طبيعة العلاقة التوازنية بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية المستخدمة في الدراسة، أن هناك تكاملا مشتركا من الدرجة الأولى ووجود علاقات توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم والمتغيرات الاقتصادية التالية (النتاج المحلي الإجمالي، معدل البطالة، سعر الصرف، حجم الواردات، كتلة الأجور، الكتلة النقدية) وذلك حسب إحصائية فيشر؛

- من خلال اختبار غرانجر للسببية تبين أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه بين معدل التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل البطالة، كتلة الأجور، والكتلة النقدية، وهناك أيضا علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وحجم الواردات، ولا توجد علاقة سببية بين معدل التضخم وسعر البترول؛

ثالثا: الاقتراحات:

بعد الدراسة النظرية والقياسية ومن خلال النتائج المتوصل إليها خلصت هذه الدراسة إلى

الاقتراحات التالية:

- تشجيع وتنويع العملية الإنتاجية خارج قطاع المحروقات هو العامل الحاسم على المدى الطويل في تحديد العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي والمستوى العام للأسعار و بالتالي يستدعي ذلك أقصى اهتمام؛

- العمل على تقديم وتشجيع التسهيلات الائتمانية للقطاعات الاقتصادية ذات المساهمة المرتفعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكفل هذا التوزيع العادل للقطاعات الاقتصادية ذات المساهمة المنخفضة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يحقق تفاعل البنوك مع النشاط الاقتصادي والمساهمة في زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي؛

- ضرورة ربط التوسع النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونشاط القطاعات الاقتصادية المحلية وفقا لنموذج الاقتصاد الكلي الذي يعد سنويا، لتحديد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المستهدف وعرض النقود المستهدف ومعدل التضخم المستهدف؛

- الاهتمام بالصادرات السلعية المختلفة، والعمل على تشجيعها وتنويعها لزيادتها، من أجل تحسين وضع الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من أجل التخفيف من اثر انعكاس انخفاض أسعار البترول عليه؛

- رفع كفاءة دور الدولة في تنظيم الاستيراد للعمل على تخفيض الأعباء الكبيرة التي تعكسها الواردات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والتي تعتبر قناة للتضخم المستورد؛

- يجب محاولة التحكم في استقرار المستوى العام للأسعار باعتباره العامل الأساسي والأكثر تأثيرا على أسعار الصرف؛

- العمل على زيادة ودعم الجهاز الإنتاجي من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية المنتجة كالزراعة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأجل تنويع الإنتاج الوطني؛

- تشجيع وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر لرفع نسبة التشغيل والتقليل من حدة البطالة في الجزائر؛

- إن نقص المعطيات وعدم مصداقيتها أحيانا هو الذي يعيق الدراسات القياسية لذا وجب التفكير في تطبيق نظام معلوماتي متطور، يعتمد على دراسات علمية معمقة وفي فترات قصيرة من أجل الدراسات القياسية والتنبؤية، وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا الدور يجب أن تلعبه كل الهيئات والمديريات المختصة بجمع المعلومات على مختلف المستويات.

رابعا: آفاق الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة وكذلك الاقتراحات، إلا أنه ما زالت بعض النقاط لم تتناولها هذه الدراسة، وأخرى لم تتم معالجتها بعمق، والتي يمكن التعمق فيها أكثر كإشكاليات تطرح نفسها كأفاق مفتوحة للبحث نذكر منها:

- أثر ظاهرة التضخم على التوازن العام للاقتصاد الجزائري؟
- الدراسة القياسية لأثر معدلات التضخم على الميزانية العامة للدولة؛
- الدراسة القياسية للعلاقة التبادلية لأثر التضخم على الإنفاق الاستهلاكي العائلي في الجزائر؛
- دراسة تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية؛
- دراسة العلاقة التوازنية بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

# قائمة المراجع

أ- الكتب:

- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- أحمد عبد السميع طبيه، مبادئ الإحصاء، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2008.
- أسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- إسماعيل محمد بن قانة، الإحصاء الوصفي والحيوي دروس وتطبيقات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- أسمة الطاهر، عامر أبو مغلي، عامر شقر، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2005.
- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، 2010.
- أموري هادي كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- جلاي جلاطو، الإحصاء مع تمارين ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- جمال خريس، أيمن أبو خصير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.
- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط4، عمان، الأردن، 2014.
- حسين علي بخيت، سحرفتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر، عمان، 2007.
- حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
- حسين غازي عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، ط11، عمان، الأردن، 2014.
- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط3، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- رفيق يونس المصري، آثار التضخم على العلاقات التعاقدية في المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية، ط2، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2009.
- رمزي زكري، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، الكويت، 1998.

- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1996.
- السعيد بربيش، الاقتصاد الكلي نظريات نماذج وتمارين محلولة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2007.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- سكينه بن حمو، مدخل لعلم الاقتصاد، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر ناشرون وموزعون، ط2، عمان، الأردن، 2014.
- صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1984.
- صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية تطبيقات باستخدام SPSS، دار وائل للطباعة والنشر، ط2، 2006.
- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، الجزائر، 2009.
- ضياء مجيد، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002.
- عادل أحمد حشيش، زينب حسين عوض، مبادئ علم الاقتصاد، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2010.
- عبد الفتاح عبد الرحمان، اقتصاديات النقود رؤية إسلامية، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، 1996.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- عبد المنعم السيد على، نزار سعد الدين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد الأردن، 2004.
- عبد المنعم السيد علي، نزار سعيد الين العيسي، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كراجه، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية ( النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2009.
- علاء فرج الطاهر، التخطيط الاقتصادي، دار الرأية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، بدون دار النشر، دمشق، سوريا، 2011.
- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود و المال ، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000.
- مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، الإقتصاد القياسي : النظرية و التطبيق ، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن، 1998.
- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية ( نظرية- تحليلية- قياسية)، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- محمد طاقة وآخرون، أساسيات علم الاقتصاد الجزئي والكلّي، إثراء للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 2009.
- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، أحمد زهير شامية، مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلّي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن، 1998.
- محمود الوادي وآخرون، الأساس في الاقتصاد الكلي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2010.
- محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط3، عمان، الأردن، 2013.
- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط2، عمان، الأردن، 2014.
- مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- مولود حشمان ، نماذج وتقنيات التنبؤ قصير المدى ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2002 .
- مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية ، أطروحة دكتوراه الدولة ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2000.
- نبيل الروبي، التضخم في الإقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، بدون سنة نشر.

- نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- هشام لبزة، محمد الهادي ضيف الله، دراسة السببية الاقتصادية بين ظاهرتي التضخم والبطالة في الجزائر خلال الفترة 1984-2010، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.
- هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية ( بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة)، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009.
- وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية قضايا نقدية ومالية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
- وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- وليد إسماعيل السيفو، أحمد محمد مشعل، الإقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية و التطبيق ، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2003.

ب- المذكرات والأطروحات:

- يوسف فالج الخنطي، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن دراسة قياسية (1969-1993)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، 1996.
- هاجيرة دلمي، تأثير السياسة الميزانية على التضخم -إشارة لحالة الجزائر خلال الفترة (1988-2007)، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.
- عبد الحميد لخديمي، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- وجدي جميلة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016.
- محمد جبوري، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2013/2012.
- سماح غانم عبد الكريم، التضخم الركودي في الاقتصاد السوري أسبابه ونتائجه دراسة تحليلية، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2013.
- زناقي سيد أحمد، السياسة النقدية لتحقيق استقرار اقتصادي حالة الجزائر 2003-2014، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016/2015.
- لخديمي عبد الحميد، مدى استجابة السياسة النقدية لإجراءات الإنفاق الحكومي في الاقتصاديات النفطية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2012)، أطروحة الدكتوراه، غير

- منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- فوزية خلوط، آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013.
- أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار دراسة قياسية في الجزائر- تونس- المغرب، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- فتحي بن لدغم، ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012/2011.
- سمية بلقاسمي، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق الإحصائي على الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه ل م د، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017/2016.
- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.
- بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.
- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

- هتهات سعيد، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2006.
- بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2016/2015.
- عمار بوزعرور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر(1990-2005)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- عمر قريد، تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي كألية لتفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.
- أمحمد بن البار، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)، أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017/2016.
- عمير شلوفي، التضخم والبطالة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر 1980-2011، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014.
- دراسة يحيات مليكة ، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1970- 2005)"، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

ت- المقالات والمدخلات:

- حمدي يوسف، هارون عمر، موساوي وردة، نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الاقتصاد الجزائري للفترة (2009-1190)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 29،

- المجلد2، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.
- الداوي الشيخ، محمد بركة، دراسة تحليلية لواقع الاستثمار الأجنبي في الجزائر وأفاق تطوره للفترة (2005-2011)، مجلة دراسات، العدد12، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط، الجزائر، 2013.
- نادية زوقارت، محمد لحسن علاوي، بولرباح غريب، المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2015)، مجلة الباحث، العدد17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
- نوة بن يوسف، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990-2012، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد16، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- أحمد سلامي، مدخرات القطاع العائلي في الجزائر بين الواقع والطموح دراسة تحليلية للفترة (1970-2013)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
- محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004.
- محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 9-10 مارس 2004.
- رايس فضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (200-2011)، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، بيروت، لبنان، 2013.

- نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
- محمد راتول، صلاح الدين كروش، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (200-2010)، بحوث اقتصادية عربية، العدد66، بيروت، لبنان، 2014.
- طارق قندوز، ابراهيم بلحيمر، السعيد قاسمي، الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالث الفساد والتضخم والبطالة، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 05، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2015.
- نور الدين بوالكور، تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل(1970-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016.
- زياد عز الدين طه طالب، كيلان إسماعيل عبد الله، التأصيل الفكري للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والأثار المتوقعة منها مع إشارة إلى واقع التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2013)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 33، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2015.
- زاهد قاسم الساعدي، التضخم الركودي في العراق خلال المدة1990-2013، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.
- عيسى شقبقب، راضية بن زيان، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، بحوث، الجزء الثاني، العدد11، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
- رمضان شنيش، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1992-2008)، المجلة الجامعة، المجلد1، العدد15، ليبيا، 2013.

- حمد بن سليمان البازعي ، الانتقال الدولي للتضخم :دراسة للعلاقة بين معدلي التضخم السعودي والأمريكي، الإدارة العامة ، المجلد 37 ، العدد1 ، السعودية.
- مجدي الأمين نورين ، دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود في الاقتصاد السوداني خلال الفترة (2005-2007)، مجلة المصرفي، إدارة البحوث والإحصاء، العدد 47، السودان، 2008.
- أياد كاظم حسون، ثريا الخزرجي، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1980-2010) ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد18، العدد01، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق، 2016.
- أحمد عبد الله إبراهيم، محمد شريف بشير الشريف، محددات التضخم في السودان خلال الفترة(1977-2015) دراسة تطبيقية، مجلة الاقتصاد والمال، المجلد 03، العدد02، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017.
- أزداد أحمد سعدون الدوسكي، سمير فخري نعمة الوائلي، عبد الرزاق عزيز حسين، أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 23، المجلد07، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011.
- ابتسام علي حسين، أثر التضخم النقدي في سعر صرف العملة المحلية العراقية إزاء الدولار الأمريكي في السوق الموازية للمدة(2003-2010)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الكلية التقنية الإدارية، بغداد، العراق، 2015.
- جنان سليم هلال، نبيل مهدي الجنابي، طروحات نظرية؛ لدور التوقعات في تحليل منحني فيليبس، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بغداد، العراق، 2010.
- إمامة مكي محمد السيد، طارق محمد الرشيد، العلاقة السببية في عرض النقود والتضخم في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان، السودان، 2015.

**Les livres :**

- Michel Biales et Autre, **L'essentiel sur L'économie**, 4<sup>eme</sup> édition, Berit édition , Alger, 2007.
- Janine Bremoudet Alain Geledan, **Dictionnaire Economique et Social**, Hatier, Paris, 1981.
- CHRISTOPHE HURLIN, VALERIE MIGNON, **STATISTIQUE ET PROBABILITES**, Dunod, 2015, [.www.dunod.com](http://www.dunod.com).
- Françoise Drumetz, christian Pfister, Jean-Guillaume Sahuc, **Politique Monétaire**, de boeck supérieur, 2eme edition, paris, France, 2015.
- Stefania Perrucci, Brice Benaben, **Inflation sensitive assets instruments and stratégies**, Published dy Risk books, London, England, 2012.
- Jeff Fuhrer, Yolonda K.Kodrzycki, Jone Sneddon Little, Giovanni P.Olivei, **Understanding Inflation and the Implications for Monetary Policy a Phillips curve Retrospective**, Massachusetts Institute of Technology, United States Of America, 2009.
- David Begg, Stanley Fischer, Rudiger Dornbusch, **Macro économie**, 2eme Edition, Dunod, paris, 2002.
- Gregory Mankiw, **Macroéconomics**, 9<sup>eme</sup> Edition, worth Publishers, New York, United States of America, 2016.
- Bali Hamid, **Inflation et mal développement en Algérie**, OPU, Alger, 1993.
- G. S. Maddala, **introduction to Econometrics**, Macmillan Publishing company: Division Macmillan Inc, United States of American , Second Edition, 1992.
- Garey koop, **Bayesian Econometrics** , John Wiley & Sons ltd, The Atrium, England, 2003.
- Régis Bourbonnais, **Econométrie** , Dunod, paris, France, 5<sup>e</sup>Edition, 2004.

- Régis Bourbonnais , **Econométrie**, 5<sup>ème</sup> édition , Dunod , Paris , 2003.
- Albert Dagher, **Analyse Macroéconomique les modèles de base**, dar al-Manhal el-lubnani, Liban, 2008.
- Chaib Baghdad, **L'économie Algerienne A L'heure de la mondialisation**, office des publications universitaires, Alger, 2016.

**Les Articles :**

- Anthony Chiaraah, Paul Kwame Nkegbe, **GDP GROWTH, MONEY GROWTH, EXCHANGE RATE AND INFLATION IN GHANA** , vol 03, No 02, Journal of Contemporary Issues in Business Research , 2014.
- Fariba Chavoshzadeh Tafti : **Determinants of Inflation in Islamic Republic of Iran**, Vol. 3, No. 6, International Journal of Business and Social Science, 2012.
- atukasi Bayo “**Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis**”, vol 01, No 18, International Journal of Humanities and Social Science. Center for Promoting Ideas (CPI), USA, 2011.

# قائمة الملاحق

## الملحق رقم (01): تحديد درجات التباطؤ الزمني لاختبار ديكي فولر الموسع (ADF).

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LINF

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:02

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	90.40689	NA*	7.79e-05*	-6.622733*	-6.574739*	-6.608462*
1	90.66593	0.479706	8.23e-05	-6.567847	-6.471859	-6.539305
2	91.33261	1.185208	8.44e-05	-6.543157	-6.399175	-6.500343
3	92.10893	1.322621	8.59e-05	-6.526588	-6.334612	-6.469503
4	92.44681	0.550609	9.04e-05	-6.477541	-6.237572	-6.406186

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LPIB

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:06

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-58.20945	NA	4.702255	4.385885	4.433879	4.400156
1	-53.08133	9.496518	3.464241	4.080099	4.176087	4.108641
2	-47.40391	10.09320*	2.451419*	3.733623*	3.877605*	3.776436*
3	-46.90647	0.847488	2.547645	3.770850	3.962825	3.827934
4	-45.96356	1.536588	2.563888	3.775079	4.015049	3.846434

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LTCH

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:08

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	76.13849	NA	0.000224	-5.565814	-5.517820	-5.551543
1	78.55410	4.473363*	0.000202	-5.670674	-5.574686*	-5.642132
2	79.99071	2.553960	0.000195*	-5.703015*	-5.559033	-5.660202*
3	80.18305	0.327691	0.000208	-5.643189	-5.451213	-5.586104
4	80.63377	0.734505	0.000217	-5.602501	-5.362531	-5.531146

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LTC

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:10

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	76.13849	NA	0.000224	-5.565814	-5.517820	-5.551543
1	78.55410	4.473363*	0.000202	-5.670674	-5.574686*	-5.642132
2	79.99071	2.553960	0.000195*	-5.703015*	-5.559033	-5.660202*
3	80.18305	0.327691	0.000208	-5.643189	-5.451213	-5.586104
4	80.63377	0.734505	0.000217	-5.602501	-5.362531	-5.531146

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LPP

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:11

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	76.55090	NA	0.000217	-5.596363	-5.548369	-5.582092
1	77.57170	1.890363	0.000217	-5.597903	-5.501915	-5.569361
2	80.08550	4.468978*	0.000194*	-5.710037*	-5.566055*	-5.667223*
3	80.42957	0.586204	0.000204	-5.661450	-5.469474	-5.604365
4	80.98728	0.908854	0.000211	-5.628687	-5.388717	-5.557332

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LW

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:13

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-36.56539	NA	0.946275	2.782621	2.830615	2.796892
1	33.45475	129.6669	0.005698	-2.329982	-2.233994	-2.301439
2	37.36732	6.955675*	0.004595*	-2.545727*	-2.401745*	-2.502914*
3	38.25894	1.519067	0.004638	-2.537700	-2.345724	-2.480615
4	38.66935	0.668807	0.004856	-2.494026	-2.254056	-2.422670

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LM2

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:15

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-42.40751	NA	1.458674	3.215371	3.263365	3.229642
1	36.02173	145.2393*	0.004712*	-2.520128*	-2.424140*	-2.491586*
2	36.39753	0.668085	0.004938	-2.473891	-2.329909	-2.431078
3	37.44147	1.778566	0.004928	-2.477146	-2.285170	-2.420061
4	37.47065	0.047554	0.005307	-2.405233	-2.165263	-2.333878

## VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LIMP

Exogenous variables: C

Date: 09/14/18 Time: 21:17

Sample: 1986 2016

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-42.15674	NA	1.431829	3.196796	3.244790	3.211067
1	20.15804	115.3977*	0.015258*	-1.345040*	-1.249052*	-1.316498*
2	20.16681	0.015593	0.016431	-1.271616	-1.127634	-1.228802
3	20.95119	1.336343	0.016717	-1.255643	-1.063668	-1.198559
4	22.30053	2.198930	0.016325	-1.281521	-1.041551	-1.210165

الملحق رقم (02): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية الأصلية عند المستوى.

Null Hypothesis: LINF has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.256165	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

Null Hypothesis: LINF has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.274523	0.0112
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580623	
10% level	-3.225334	

Null Hypothesis: LINF has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.185228	0.6098
Test critical values:		
1% level	-2.656915	
5% level	-1.954414	
10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: LIMP has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.473461	0.5330
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: LIMP has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.286853	0.0898
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: LIMP has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.559900	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.656921	0.4421
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.280291	0.9976
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

Null Hypothesis: LM2 has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.339264	0.9939
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	



Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: LTCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.479341	0.4993	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.885763	0.0254	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.355958	0.0210
Test critical values:	1% level	-2.647120	Test critical values:	1% level	-4.296729	Test critical values:	1% level	-3.670170
	5% level	-1.952910		5% level	-3.588379		5% level	-2.963972
	10% level	-1.610011		10% level	-3.218382		10% level	-2.621007

Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: LW has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.822747	0.3625	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.781734	0.2146	Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.981534	0.9864
Test critical values:	1% level	-3.679322	Test critical values:	1% level	-4.309824	Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-2.967767		5% level	-3.574244		5% level	-1.952910
	10% level	-2.622989		10% level	-3.221728		10% level	-1.610011

الملاحق رقم (3): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF للسلاسل الزمنية المحولة إلى الفروق من الدرجة الأولى.

Null Hypothesis: DLIMP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLIMP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLIMP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.836442	0.0070	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.220082	0.0012	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.722584	0.0119
Test critical values:	1% level	-3.689194	Test critical values:	1% level	-4.323979	Test critical values:	1% level	-2.653401
	5% level	-2.971853		5% level	-3.580623		5% level	-1.953858
	10% level	-2.625121		10% level	-3.225334		10% level	-1.609571

Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.773088	0.0008	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.165674	0.0002	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.878171	0.0000
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.711457		1% level	-4.416345		1% level	-2.656815	
5% level	-2.981038		5% level	-3.622033		5% level	-1.954414	
10% level	-2.629906		10% level	-3.248592		10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.679322	0.0275	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.309824	0.0060	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.6471	0.000297
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-2.711522		1% level	-2.992789		1% level	-1.288697	
5% level	-2.967767		5% level	-3.574244		5% level	-1.952910	
10% level	-2.622989		10% level	-3.221728		10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLPIB has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.82124	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-12.22080	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-11.99162	0.0000
Test critical values:			Test critical values:			Test critical values:		
1% level	-3.679322		1% level	-4.309824		1% level	-2.647120	
5% level	-2.967767		5% level	-3.574244		5% level	-1.952910	
10% level	-2.622989		10% level	-3.221728		10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: DLPP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLPP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLPP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.659948	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.564093	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.818163	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.689194	Test critical values:	1% level	-4.323979	Test critical values:	1% level	-2.650145
	5% level	-2.971853		5% level	-3.580623		5% level	-1.953381
	10% level	-2.625121		10% level	-3.225334		10% level	-1.609798

Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.329513	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.650116	0.0004	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.449870	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	Test critical values:	1% level	-4.323979	Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-2.967767		5% level	-3.580623		5% level	-1.952910
	10% level	-2.622989		10% level	-3.225334		10% level	-1.610011

Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLTC has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.329513	0.0000	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.650116	0.0004	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-9.449870	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	Test critical values:	1% level	-4.323979	Test critical values:	1% level	-2.647120
	5% level	-2.967767		5% level	-3.580623		5% level	-1.952910
	10% level	-2.622989		10% level	-3.225334		10% level	-1.610011

Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			Null Hypothesis: DLW has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)		
	t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.711522	0.0843	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.992789	0.1511	Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.288697	0.1776
Test critical values: 1% level	-3.679322		Test critical values: 1% level	-4.309824		Test critical values: 1% level	-2.647120	
5% level	-2.967767		5% level	-3.574244		5% level	-1.952910	
10% level	-2.622989		10% level	-3.221728		10% level	-1.610011	

# المُلخَص

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر المحددات الاقتصادية الكلية لظاهرة التضخم في الجزائر للفترة (1986-2016)، ولتحقيق هدف الدراسة تم عرض في الجانب النظري الإطار العام للتضخم والنظريات المفسرة له، أهم مؤشرات وأثاره الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المعالجة له، كما تناولت الدراسة بالعرض والتحليل لواقع الظاهرة في الجزائر لنفس الفترة، أما في الجانب التطبيقي القياسي فقد تم التطرق فيه إلى دراسة العلاقة السببية التبادلية بين ظاهرة التضخم و أهم المحددات الاقتصادية الكلية محل الدراسة ( الناتج المحلي الإجمالي، معدل الكتلة النقدية، سعر صرف الدينار الجزائري، سعر البترول، البطالة، كتلة الأجور وحجم الواردات)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نماذج الانحدار الذاتي للأشعة VAR.

تشير نتائج الدراسة المتوصل إليها إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل بين كل من التضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة وذلك حسب نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، إضافة إلى وجود علاقة تأثير في اتجاه واحد بين معدل التضخم وكل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل البطالة، الكتلة النقدية وكتلة الأجور، ووجود علاقة تأثير ثنائية الاتجاه بين معدل التضخم وحجم الواردات وسعر البترول وذلك حسب نتائج اختبار غرانجر للسببية.

**الكلمات المفتاحية:** التضخم، المستوى العام للأسعار، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، معدل البطالة، سعر البترول، الكتلة النقدية، نماذج الانحدار الذاتي VAR.

## Abstract:

The objective of this study is to estimate the effect of the macroeconomic determinants of inflation in Algeria for the period 1986-2016. In order to achieve the objective of the study, the theoretical framework of inflation and the theories explaining it were presented. The study also examined the causal relationship between inflation and the most important macroeconomic determinants of the study (GDP, monetary mass rate, Algerian dinar exchange rate, Oil price, unemployment, mass of wages and volume of imports). To achieve this, the auto-regression models of VAR were used.

The results of the study indicate that there is a long-term causal relationship between both inflation and the macroeconomic variables under study, according to the results of Johansen co-integration analysis, in addition to a one-way correlation between inflation and GDP, exchange rate, Unemployment, monetary mass and wage mass, and a two-way effect relationship between inflation rate, import volume and oil price, according to the results of the Granger's causality test.

**Keywords:** inflation, general price level, GDP, exchange rate, unemployment rate, oil price, monetary mass, auto-regression models.